القبيلة والدين وأثرهما في عملية الإصلاح السياسي في دولة الكويت

خلال الفترة بين عامي (1991-2013)

Tribe, religion, and their impact on the process of political reform in the State of Kuwait during the period between (1991-2013)

إعداد الطالب

عايض مبارك الرشيدي

الرقم الجامعي

(401110269)

إشراف

الأستاذ الدكتور/ محمد حمد القطاطشة

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

الفصل الأول 2014/2013

التفويض

أنا الباحث/ عايض مبارك الرشيدي، من دولة الكويت، أفوض جامعة الشرق الأوسط بالمملكة الأردنية الهاشمية بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العملية عند طلبها.

الأسم: عايض مبارك الرشيدي

التاريخ: 2013/12/4

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة الموسومة بالعنوان: " **القبيلة والدين وأثرهما في عملية الإصلاح السياسي في دولة الكويت خلال الفترة بين عامي (1991-2013)**"

وأجيزت بتاريخ: 2013/12/4

أعضاء لجنة المناقشة	**التوقيع**
1. الأستاذ الدكتور/ محمد القطاطشة (رئيساً مشرفاً)	....
2. الأستاذ الدكتور / محمد جميل الشيخلي (عضواً)	....
3. الأستاذ الدكتور / سعد سالم أبو ديه (عضواً خارجياً)	....

شكر وتقدير

بعد أن من الله علي بإتمام رسالتي هذه لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى **الأستاذ الدكتور محمد القطاطشة** لما خصني به من رعاية وتشجيع منذ توليه الإشراف على هذه الرسالة فاستفدت من فكره العلمي وخبرته الواسعة فله مني كل الشكر والتقدير.

كما أتقدم بشكر وعظيم الامتنان إلى الأساتذة الأجلاء رئيس وأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وعلى ما قدموه من توجيهات قيمة ساهمت في إثراء هذه الرسالة.

فلهم مني كل الشكر والتقدير والعرفان

الباحث

عايض مبارك الرشيدي

الإهداء

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب

إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى روح والدي الغالي

وإلى روح زوجتي الغالية الفقيدة

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض

والدتي الحبيبة

إلى إخواني وأخواتي وأصدقائي الأعزاء

إليكم جميعاً أهدي هذا الجهد العلمي المتواضع

المحتويات

الموضوع	الصفحة
التفويض	**ب**
قرار لجنة المناقشة	**ج**
الشكر والتقدير	**د**
الإهداء	**ه**
المحتويات	**و**
الملخص باللغة العربية	**ح**
الملخص باللغة الأجنبية (Abstract)	**ك**
الفصل الأول **الإطار العام للدراسة**	1
المقدمة	1
مشكلة الدراسة وأسئلتها	4
أهداف الدراسة	4
أهمية الدراسة	5
فرضية الدراسة	5
محددات وصعوبة الدارسة	5
صعوبات الدراسة	6
حدود الدراسة	6
تعريفات المصطلحات والمفاهيم	6
الإطار النظري	9
الدراسات السابقة	11
ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	15
منهجية الدراسة	16

17	**الفصل الثاني** **الاصلاح السياسي والقبلية والدين**
20	**المبحث الأول**: مفهوم عملية الإصلاح آليات وأدوات الإصلاح
28	**المبحث الثاني** : ماهية القبلية والدين.
38	**الفصل الثالث** **الاصلاح السياسي في دولة الكويت**
45	**المبحث الاول**: المؤثرات الداخلية للإصلاح في دولة الكويت
59	**المبحث الثاني**: المؤثرات الخارجية للإصلاح في دولة الكويت
67	**الفصل الرابع** **القبيلة والدين وعملية الاصلاح السياسي في دولة الكويت**
67	**المبحث الأول**: دور القبلية في عملية الاصلاح السياسي
75	**المبحث الثاني**: دور الدين في عملية الاصلاح السياسي
85	**الفصل الخامس** **المحددات الداخلية ومستقبل عملية الاصلاح السياسي**
85	**المبحث الاول** :المحددات الداخلية المؤثرة على واقع الاصلاح السياسي في دولة الكويت
106	**المبحث الثاني**: مستقبل عملية الإصلاح السياسي في دولة الكويت
112	**الخاتمة**
112	**الاستنتاجات**
114	**التوصيات**
115	**قائمة المصادر المراجع**

القبيلة والدين وأثرهما في عملية الإصلاح السياسي في دولة الكويت

خلال الفترة بين عامي (1991-2013)

الملخص

تهدف الدراسة إلى التعريف بعملية الإصلاح السياسي في دولة الكويت. ودراسة العوامل الداخلية المؤثرة على عملية الإصلاح السياسي في دولة الكويت. ودراسة دور القبيلة والدين في عملية الإصلاح السياسي في دولة الكويت.

وتحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على موضوع الإصلاح السياسي في دولة الكويت من منظور الأدوار السياسية للعامل القبلي والديني ، حيث تلعب القبيلة دور رئيسياً في العملية السياسية في دولة الكويت وقد برز ذلك بشكل واضح في الانتخابات البرلمانية ، وكذلك كان للتكتلات أو التجمعات الإسلامية وخصوصاً في البرلمان دور فاعل في العملية السياسية في دولة الكويت ، من هنا فأن الإشكالية التي تحول هذه الدراسة معالجتها تتمحور في التساؤل التالي: ما مستوى تأثير العامل القبلي والعامل الديني على عملية الإصلاح السياسي في دولة الكويت ؟ ويتفرع من هذا التساؤل الاسئلة الفرعية التالية : ما واقع عملية الإصلاح السياسي في دولة الكويت بعد عام 1991؟ وما العوامل المؤثرة على عملية الإصلاح السياسي في دولة الكويت ؟ وما هو تأثير العلاقة بين الدين والقبيلة على عملية الإصلاح السياسي في دولة الكويت؟

وتبرز أهمية هذه الدراسة من حداثة الفترة الزمنية التي تعالجها (1991-2013)، ودراستها لأحد المواضيع التي تقع إلى جانب كبير من الأهمية في ظل ندرة الدراسات والأبحاث

العلمية التي تعالج موضع الأدوار السياسية للقبيلة والدين في عملية الإصلاح السياسي في دولة الكويت ، بما تمتلكه تلك المقومات من عناصر قوة في البناء السياسي الحديث لدولة الكويت ، ومن المتوقع أن تسهم هذه الدراسة في توفير دراسة علمية حديثة ستساعد الباحثين والمختصين على فهم المراحل التي مرت بها عملية الإصلاح السياسي في دولة الكويت ، وتوضيح العلاقة بين القبيلة والدين وواقع عملية الإصلاح السياسي في دولة الكويت .

تنطلق هذه الدراسة من الفرضية التالية:أثرت العلاقة بين القبيلة والدين على عملية الإصلاح السياسي في دولة الكويت خلال الفترة 1991-2013.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج وكان من أهما:أن للعامل القبلي والديني دور فاعل في تعزيز مسيرة الديمقراطية وعملية الاصلاح السياسي في دولة الكويت من خلال دورها في الانتخابات البرلمانية والبلدية ومشايع القوانين التي تطرحها ودرها الاعلامي والتنموي مما ساهم في تعزيز مسيرة العملية الديمقراطية في دولة الكويت.وأن إستخدام مشاعر الانتماء القبلي وقيمه للضبط الاجتماعي في ردع الأفراد قد تراجعت في الكويت على حساب تنمية الوازع الديني الذي تدعمه الدولة لمواجهة سلطة القبلية ولتستغلة الجماعات الإسلامية المؤدجلة حسب أجندتها السياسية.

وعلى ضوء النتائج التي خرجت بها الدراسة فإنها توصي بما يلي: تتطلب عملية التغيير إلى إشراك المواطنين في مسؤلية بناء بلدهم ومن أهم مقومات الديمقراطية بنائها على دافعي الضرائب ولأن الضريبة من القضايا الشعبية. وتصحيح الممارسة الديمقراطية من حيث أنه من قبيل الإنصاف أن نقول أن الفساد لا يمكن أن يأتي إلا من لدن الجهات الحكومية فقط، بل قد ينبع

أيضاً ويتعزز من خلال القوى اللسياسية الفاعلة في المجتمع، وبالتالي فمن الضروري تصحيح الانحرافات في مسيرة ممارسة الديمقراطية، وأول الطرق إلى ذلك تطوير التشريعات المنظمة لعملية الانتخابات والممارسة السياسية من خلال ضمان حرية النشر والتعبير وتكوين الاحزاب.

الكلمات الدالة: القبيلة، الدين، الاصلاح السياسي.

Tribe , religion , and their impact on the process of political reform in the State of Kuwait during the period between (1991-2013)

Abstract

The study aims to introduce the process of political reform in the State of Kuwait. And the study of factors affecting the internal process of political reform in the State of Kuwait. And study the role of the tribe and religion in the political reform process in Kuwait.

And This study attempts to shed light on the issue of political reform in the State of Kuwait from the perspective of political roles of the worker tribal and religious , where you play Tribe role of a key role in the political process in the State of Kuwait has emerged clearly in the parliamentary elections , as was the conglomerates or Muslim communities , especially in the Parliament 's role active in the political process in the State of Kuwait , from here , the problem that this study addressed the transformation centered on the following question : What is the level of impact factor of tribal and religious factor on the political reform process in Kuwait ? The ramifications of this question , the following sub - questions : What is the reality of the political reform process in Kuwait after 1991 ? And factors affecting the process of political reform in Kuwait? What is the effect of the relationship between religion and tribe on the process of political reform in Kuwait؟

The importance of the study of modern time period addressed by the (1991-2013) , and studied for one of the topics which lies to the side of great importance in light of the scarcity of studies and scientific research that address the subject of political roles of the tribe and religion in the political reform process in Kuwait , including holdings of those constituents of the elements of power in the political construction of modern Kuwait , and is expected to contribute to this study to provide recent scientific study will help researchers and specialists to understand the phases of the process of political reform in the State of Kuwait , and to clarify the relationship between the tribe and religion and the reality of the political reform process in Kuwait.

This study departs from the following hypothesis : affected the relationship between the tribe and religion on the political reform process in Kuwait during the 1991-2013 period.

The study found many of the results was illusion: that the worker tribal and religious active role in strengthening the democratic process and the process of political reform in Kuwait through its role in parliamentary and municipal elections andlaws posed by the Derha media and development which contributed to the promotion of the march of the democratic process in Kuwait . And that the use of tribal affiliation feelings and values of social control in deterring individuals may have fallen in Kuwait at the expense of the development of religious faith which is supported by the state to meet the tribal authority and exploited Islamic groups Almadjlh by the political agenda.

In light of the findings that emerged from the study , it recommends the following the process of change to require the involvement of citizens in the responsibility of building their country and the most important elements of democracy built on the taxpayers and the tax because of the popular issues . And correct the practice of democracy in that it such as fair to say that corruption can not only come from the presence of government agencies , but may also stems and enhanced by powers Allssayash actors in society, and therefore it is necessary to correct deviations in the process of the exercise of democracy , and the first road to the the development of legislation governing the election process and political practice by ensuring freedom of the press and expression and the formation of political parties.

Key words: tribe, religion, political reform.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

يتداخل مفهوم الإصلاح السياسي مع مفاهيم ومصطلحات سبقته ودرج على استخدامها مثل، التنمية السياسية، التحديث السياسي والتغيير السياسي وجميعها تصب في حالة التحولات التي تحدث في النظام السياسي مع اختلاف في نقاط التركيز والأسلوب في التعامل مع مضامين وآليات هذا التحول ضمن إطار الجوهر أو المضمون.

إن الإصلاح السياسي هو عملية تعديل وتطوير جذرية أو جزئية في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي. وأن يكون ذاتياً من الداخل وليس مفروضاً من الخارج وذا طابع شمولي يحمل في طياته صفة الاستمرارية وواقعياً ينطلق من واقع الدولة وطبيعة الاختلافات القائمة المراد إصلاحها ويجب أن ينحى منحى التدرج مرحلة تلو الأخرى. إن الإصلاح السياسي مهم لأي نظام سياسي يريد الاستمرار والبقاء لأنه ذو علاقة مباشرة في التكييف السياسي واستيعاب المتغيرات السياسية والاجتماعية وهو عكس الجمود.

كما أن الحديث عن الإصلاح السياسي يحتاج بالضرورة إلى دراسة الفساد أولاً وهذا ما ورد في القرآن الكريم " ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ" (سورة الروم، الآية 41).

لا يعيش النظام السياسي في عزلة عن المؤثرات الخارجية الإقليمية والدولية، على اعتبار أن عضواً في هذه المنظومة الدولية يؤثر ويتأثر بها، والكويت تعيش في وسط الأحداث الإقليمية، وهي فاعل رئيسي في هذه الأحداث منذ العام (1990م) من خلال محاولات لعب دور على المستوى الخليجي، وبرز هذا الدور في الاحتجاجات البحرينية وطلب الدعم الخليجي من خلال قوات درع الجزيرة وكذلك تقديمها تمويل مالي مناسب لمساعدة البحرين وسلطنة عمان لتجاوز الأحداث الاحتجاجية، وأيضاً برز الدور مباشرةً من خلال مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي في الأزمة اليمنية، حيث كان لهذه الأحداث الدور الكبير في التأثير على دولة الكويت كنظام سياسي عقب الاجتياح العراقي للكويت في 2 آب 1990 الأمر الذي أدى إلى ضرورة إحداث تغييرات سياسية تتناسب مع الواقع الجديد الذي أفرزته هذه المرحلة، وفي الوقت الراهن ترتب على سقوط نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين، ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الوضع الإقليمي الجديد خاصة الوضع العراقي، ومحاولة التخلص من عقدة الأمن الخارجي التي عرقلت العديد من خطوات الإصلاح السياسي في الكويت طول عقد التسعينات.

شهد النظام السياسي في دولة الكويت جملة من التطورات السياسية التي تصب ــ ظاهرياً ــ في اتجاه تدعيم قضايا المشاركة السياسية وتوسيع تجربة الانفتاح الديمقراطي، وذلك عبر العديد من الآليات والأدوات، بَيْد أن هذه التجربة لا زالت في بدايتها بالنظر إلى حداثتها وإلى حداثة الدولة بالمفهوم الحديث في الخليج.

حيث تلعب القبيلة دورًا هامًّا وبارزًا كعنصر محدد من عناصر التجربة الديمقراطية في دولة الكويت باعتبار مفهوم القبيلة في صورته الحياتية أساس التجربة السياسية لهذه الدول، ورغم

وجود العديد من الآراء التي تشير لانحسار هذا الدور لصالح الدولة الوطنية الحديثة فإن دورها ما زال مؤثرًا على صعيد قضايا التنمية السياسية والبناء الاجتماعي، وهو ما يصب في النهاية في تجربة المشاركة السياسية وآليات التنمية السياسية.

ولعل الحديث عن دور القبيلة التقليدي في المجتمعات الخليجية يقود إلي قضية أخرى هامة وذات ارتباط وثيق بهذا الشأن وهي التحولات المجتمعية الخليجية الحديثة، وخاصة وهي بصدد التحول لمؤسسات المجتمع المدني، والتي تعني تطوير وإنشاء مؤسسات تطوعية بالإرادة الحرة لأصحابها بصورة مستقلة عن المؤسسات الحكومية.

تحاول هذه الدراسة الوقوف على دور القبيلة والعامل الديني في عملية الاصلاح السياسي في دولة الكويت من خلال تحليل الأدوار السياسية لكل منهما في المجتمع الكويتي.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على موضوع الإصلاح السياسي في دولة الكويت من منظور الأدوار السياسية للعامل القبلي والديني ، حيث تلعب القبيلة دور رئيسياً في العملية السياسية في دولة الكويت وقد برز ذلك بشكل واضح في الانتخابات البرلمانية ، وكذلك كان للتكتلات أو التجمعات الإسلامية وخصوصاً في البرلمان دور فاعل في العملية السياسية في دولة الكويت ، من هنا فأن الإشكالية التي تحول هذه الدراسة معالجتها تتمحور في التساؤل التالي: ما مستوى تأثير العامل القبلي والعامل الديني على عملية الإصلاح السياسي في دولة الكويت ؟ ويتفرع من هذا التساؤل الاسئلة الفرعية التالية :

- ما واقع عملية الإصلاح السياسي في دولة الكويت بعد عام 1991؟
- ما العوامل المؤثرة على عملية الإصلاح السياسي في دولة الكويت ؟
- ما تأثير العلاقة بين الدين والقبيلة على عملية الإصلاح السياسي في دولة الكويت؟
- ما شكل الاختلافات البنيوية والفكرية للقبيلة والدين في عملية الاصلاح السياسي وما مستوى تأثيرها؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- التعريف بعملية الإصلاح السياسي في دولة الكويت .
- دراسة العوامل الداخلية المؤثرة على عملية الإصلاح السياسي في دولة الكويت ؟
- دراسة دور القبيلة والدين في عملية الإصلاح السياسي في دولة الكويت ؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من حداثة الفترة الزمنية التي تعالجها (1991-2013)، ودراستها لأحد المواضيع التي تقع إلى جانب كبير من الأهمية في ظل ندرة الدراسات والأبحاث العلمية التي تعالج موضع الأدوار السياسية للقبيلة والدين في عملية الإصلاح السياسي في دولة الكويت ، بما تمتلكه تلك المقومات من عناصر قوة في البناء السياسي الحديث لدولة الكويت ، ومن المتوقع أن تسهم هذه الدراسة في توفير دراسة علمية حديثة ستساعد الباحثين والمختصين على فهم المراحل التي مرت بها عملية الإصلاح السياسي في دولة الكويت ، وتوضيح العلاقة بين القبيلة والدين وواقع عملية الإصلاح السياسي في دولة الكويت .

فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من الفرضية التالية:

أثرت العلاقة بين القبيلة والدين على عملية الإصلاح السياسي في دولة الكويت خلال الفترة 1991-2013.

محددات وصعوبة الدارسة:

تقتصر الدراسة على تحليل ودراسة القبيلة والدين وأثرهما في عملية الإصلاح السياسي في دولة الكويت خلال الفترة (1991-2013).

صعوبات الدراسة:

تتناول الدراسة موضوعاً آثار ويثير جدلاً ونقاشاً بين الباحثين والدارسين لارتباطه بتحديد العلاقة بين الدين والقبيلة على الرغم من تداخلهما وصعوبة الفصل بينهما في المجتمع الكويتي، وتحليل أثرهما على عملية الإصلاح في دولة الكويت خلال فترة الدراسة.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: تقتصر الدراسة على الفترة (1991-2013) وذلك باعتبار أن الكويت قد شهدت بعد عام 1991 تحولات سياسية مهمة وفي مقدمتها تحرير الكويت عام 1991 وكذلك عودة الحياة البرلمانية 1992 ومشاركة المرأة السياسية وأزمة الحكم وانتقالها من الشيخ جابر الأحمد الصباح إلى الشيخ صباح الأحمد عام 2006، وكذلك عدم التوازن واضطراب العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وما انعكس ذلك على الحياة السياسية في دولة الكويت وكان آخرها الاحتجاجات الأخيرة في دولة الكويت كانعكاس للحركات الاحتجاجية العربية.

الحدود المكانية: دولة الكويت.

تعريفات المصطلحات والمفاهيم:

استكمالا للمنهجية اللازمة لا تمام العملية البحثية لابد من تحديد المفاهيم والمصطلحات التي تقوم عليها هذه الدراسة وهي:

الاصلاح: يعرف الاصلاح بأنه "تغير القيم وأنماط السلوك التقليدية، ونشر وسائل الاتصال والتعليم، وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمة، وعقلانية

البنى في السلطة، وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفياً، واستبدال مقـاييس العـزوة والمحابـاة بمقايس الكفاءة، وتأييد توزيع أكثر إنصافاً للموارد المادية والرمزية" (هنتغتون،1999: 121)

الفساد: لغةً فإن كلمة "فساد" هي من الجذر "فسد" ويقال فَسَدَ الشيء يَفْسُد فساداً فهو فاسد. وأفسـده فَفَسَدْ، والمَفْسدة هي ضد "المصلحة". (الرازي، 1983، ص 503). والفساد يعني أَخذ المال ظُلماً، ويعني التلف والعَطَبْ. ولغوياً يعني "الفساد" أيضا الجدب والقحط. وتعني اللفظة إلى جانـب ذلـك التحلل العضوي للمادة بتحلل الجراثيم. (الجر، 1973، ص 907).

وفَسَد فساداً وفُسوداً ضد صَلُح. وفَاسَدَ وأَفْسَدَ وفسّد ضد "أصلحه". وفَاسَدَ القـوم، أسـاء إليهم ففسدوا عليه. (المنجد في اللغة، 1992، ص 583).

التعددية السياسية: يشير مفهوم التعددية السياسية إلى مشروعية تعدد القـوى والآراء السياسـية، وحقها في التعايش، والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعهـا، والتعددية السياسية بهذا المعنى، هي إقرار واعتراف بوجـود التنـوع فـي القـيم والممارسـات والمؤسسات في الدولة والمجتمع (سعداوي،1999: 56).

الإصلاح السياسي: عملية تعديل وتطوير جذرية في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم وبالوسائل المتاحة واستناداً لمفهوم التدرج" (المشاقبة، 2005: 59)

ويعرف قاموس "وبستر "للمصطلحات السياسية (1988) الإصلاح السياسي بأنه "تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد" . ويعتبر الإصلاح السياسي ركنًا أساسيًا مرسخًا للحكم الصالح ، ومن مظاهره سيادة القانون و الشفافية و المشاركة الشعبية في إتخاذ القرار والعدل وفعالية الإنجاز وكفاءة الإدارة و المحاسبة والمسائلة والرؤية الإستراتيجية ، وهو

تجديد للحياة السياسية ، وتصحيح لمساراتها ، ولصيغها الدستورية ،والقانونية ، بما يضمن توافقًا عامًا للدستور ، وسيادة للقانون ، وفصلاً للسلطات ، وتحديدًا للعلاقات فيما بينها" وهو التعريف الذي يتبناه برنامج الأمم المتحدة لإدارة الحكم في الدول العربية

ويعرف الإصلاح السياسي إجرائياً بأنه "التغيير والتعديل للنظام السياسي نحو الأفضل ولا سيما في الممارسات والسلوكيات للمؤسسات الفاسدة والمتسلطة، وإزالة الظلم عن المجتمع.

القبيلة : شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي الذي يختلف عن القبيلة العادية أي مجموعة العلاقات المتبادلة بين الأفراد والمبنية على تراتبية القرابة ليتحول هذا الشكل إلى حكم للعناصر الأيدلوجية في توفير السلطة السياسية (النقيب ، 1996 : 19) .

وبما أن القبيلة ترتبط بالنظام السياسي فإنها تدور حول أربعة محاور حددها (صمويل بير) كنماذج النظام السياسي وهي:

1. نمط المصالح الذي يشير إلى كل ما يتعلق بعملية صنع السياسة وتحديد الأهداف داخل المجتمع السياسي لصنع القرارات الأساسية.
2. نمط القوة الذي يقصد به كل الوسائل أو الآليات المتاحة لتنفيذ القرارات.
3. نمط السياسة بمعنى مخرجات النظام السياسي وعلاقتها بالبيئة .
4. نمط الثقافة السياسية أي التوجهات والتصورات الخاصة بالشرعية السياسية(المنوفي: 2010: 44).

الإطار النظري

تتردد كلمة الإصلاح كثيراً فقد ورد ذكرها في القرآن الكريم في أكثر من سورة (والله يعلم المصلح من المفسد) (البقرة الآية: 220) ، وقوله مخاطباً فرعون (إن تريد إلا أن تكون جباراً في الأرض، وما تريد أن تكون من المصلحين) (سورة القصص، الآية: 19) ، وبالتالي فإن مفهوم الإصلاح ليس جديداً في العقل العربي – الإسلامي، بل هو مفهوم قديم لم يبدأ بظهور الأفكار والتيارات الإصلاحية في القرن الماضي أو المبادرات الإصلاحية في الوقت الراهن، فالدعوة إلى الإصلاح بدأت قديماً في الدولة الإسلامية.

قبل أن يصبح مفهوم الإصلاح، مفهوم متداول ومستقل في الأدبيات السياسية الحديثة، فإن أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية متضمنة في الكثير من المفاهيم الشائعة مثل: التنمية السياسية ، أو التحديث، أو التغيير السياسي، أو التحول، أو التغيير، وجميع هذه المفاهيم تقريباً مرتبطة بالعالم الثالث ومنه الوطن العربي، إلا أن مفهوم الإصلاح لا يزال يكتنفه الغموض وذلك لتداخله مع العديد من المفاهيم السابقة، إلا أنه ولغايات هذه الدراسة يمكن استخدام التعريف التالي لمفهوم الإصلاح: التجديد في كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وهو تصحيح لمساراتها، والتطوير الإيجابي في بنية الدولة وتحديث مؤسساتها ونهجها، وذلك بما يخدم الأهداف الرئيسية والثانوية التي قامت عليها.

يعرف الإصلاح السياسي بأنه "عملية بناء عقلية وثقافية جديدة قائمة على النظرة النقدية والمنطقية والموضوعية في التحليل، والتكيف مع أنماط الحياة الجديدة المراعية للقيم و الأساليب

الديمقراطية في التعامل ما بين الفرد والمجتمع وترسيخ المشاركة السياسية في صنع القرار" (طبيشات، 2005: ص 260).

أيضاً يعرف الإصلاح السياسي بأنه "عملية تعديل وتطوير جذري في العلاقات الاجتماعية وشكلها داخل الدولة في إطار النظام القائم وبالوسائل المتاحة، استناداً لمفهوم التدرج"، ويعرف كذلك بأنه تطوير كفاءة وفعالية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخلياً وإقليمياً ودولياً. (محفوظ، 2004: 36) ويعرف بأنه "التغيير أو التعديل نحو الأحسن لوضع سيء أو غير طبيعي، أو تصحيح خطأ أو تصويب اعوجاج، أو هو عملية تعديل وتطوير جذرية أو جزئية في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم وبالوسائل المتاحة واستناداً لمفهوم التدرج" (مشاقبة، 2010: 7).

يمكن التمييز بين ثلاثة مستويات للإصلاح وهي كما يلي :

أ. **المستوى الأول**: الإصلاح بوصفه استراتيجية للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، وهي الاستراتيجية التي تقابل ما يُعرف بإستراتيجية الثورة، أو الاتجاه الثوري في التغيير.

ب. **المستوى الثاني**: الإصلاح بوصفه عملية تطوير مجتمعي مستمرة تتعلق بتحسين أداء الأنظمة والمؤسسات الاجتماعية من حيث الكفاءة والفعالية، وهو ما نطلق عليه الإصلاح السياسي أو القانوني أو المالي أو الإداري أو الاقتصادي، وغير ذلك. (الطويل، 2009: 11)

جـ. **المستوى الثالث**: الإصلاح الفردي، وأبعاده القيمية والأخلاقية والنفسية والمعرفية والإدراكية والسلوكية، وكل ما يتعلق بتقويم النفس وتهذيبها.

الدراسات السابقة:

دراسة الحربي (2007) بعنوان " الدوائر الانتخابية الخمس – قراءات في التركيبة الاجتماعية والسياسية " ، هذه الدراسة تحاول الإجابة على عدد من الأسئلة أهمها -:هل سيقضي تقليص الدوائر الانتخابية إلى خمس على السلبيات التي كانت سببًا في المطالبة بتغيير القانون السابق 99 لعام 1980؟و اذا سيحمل الواقع الجديد من إيجابيات للعملية الديمقراطية في الكويت وما يختزنه من سلبيات؟ كيف ستؤثر زيادة عدد الناخبين واتساع النطاق الجغرافي للدائرة على فعالية ودور التنظيمات والتكتلات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني في مواجهة الزيادة الكبيرة في تمركز التكتلات القبلية والطائفية في بعض الدوائر الانتخابية؟ ما مدى قدرة القانون الجديد على الدفع باتجاه الارتقاء بالسلوك الانتخابي للمواطن، لتحل الروابط الفكرية والبرامج الانتخابية محل العصبية القبلية والنزعة الطائفية في تحديد الخيار الانتخابي؟ وتوصلت الدراسة إلى أن مواقف القوى السياسية الإسلامية في مجملها مع الأسف بقيت معوقة للتطور الديمقراطي والحضاري في الكويت. وأن ما تشهده التيارات الأصولية الإسلامية واليسارية من انشقاقات هو دليل تفكيك للمفاهيم المعلنة، التي سادت منذ عشرات السنين وكانت تحكم مرجعياتها الحزبية، وذلك بعد عودة واستمرارالعملية الديمقراطية والانتخابات البرلمانية منذ عام 1992 حتى تاريخه.

دراسة إبراهيم (2007) بعنوان: "تطور دراسة المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي" (تشرين اول 2007م)، وهو من إصدار مركز الخليج للأبحاث للمؤلف حسين توفيق ابراهيم، ويتناول هذا الكتاب بالرصد والتحليل والتقييم المحطات الرئيسية والملامح البارزة في دراسة المجتمع المدني في دول المجلس، وهدفت هذه الدراسة إلى بيان وتحليل دور المجتمع المدني في عمليات التنمية والتحول الديمقراطي والإصلاح السياسي. وتوضيح أهم العوامل والمتغيرات التي أثرت وتؤثر في تطور المجتمع المدني في دول المجلس، وفي مقدمتها: طبيعة التداخل والتأثير والتأثر بين ما هو تقليدي وما هو حديث. وتوصلت الدراسة إلى أهمية بناء قاعدة معلومات دقيقة عن منظمات المجتمع المدني في المجلس. والحاجة إلى بلورة مؤشرات ملائمة لقياس مدى فاعلية المجتمع المدني، والتعمق في تحليل طبيعة وحدود تأثره بالعوامل الخارجية.

دراسة مؤسسة كارنيغي (2007). بعنوان: "الأنظمة الحاكمة و"مأزق الملك" في العالم العربي: مخاطر الإصلاح الهرمي (2007م)" قامت بهذه الدراسة مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي بواسطة برنامج الشرق الأوسط، وحيث قام بهذه الدراسة كل من الباحثين مارينا اوتاوي المتخصصة في الديمقراطية ومؤسسات الدولة في مناطق النزاعات، وميشيل دن رئيسة تحرير (نشرة الإصلاح العربي) وعملت سابقا في وزارة الخارجية والبيت الأبيض. هدفت الدراسة إلى تحديد مخاطر الإصلاح الذي يأتي من أعلى الهرم والذي يتسم بالحذر. ومعرفة العوامل التي تؤثر في الإصلاح السياسي للعالم العربي واهمها المؤسسات السياسية مثل البرلمانات والمجالس المحلية المنتخبة، وضرورة التغيير ومحاولة التحكم في عملية التغيير. وتوصلت الدراسة إلى أن العديد من الدول العربية فقد قامت بإصلاحات ولكنها موجهة نحو المجال الاقتصادي ومعالجة الأمور

الاجتماعية، وذلك بدلا من إعادة توزيع السلطة ضمن النظام السياسي. وأن التحول السياسي في كل دولة يقوده جملة من العوامل ذات تراتبية تحددها الدول فمثلا تمثل البرلمانات عاملا ديناميكيا للتغيير بينما في أنظمة أخرى يتسم هذا التأثير بالجمود.

دراسة السعيدي (2009) بعنوان " انتخابات مجلس الأمة ، المتغيرات السياسية و الاجتماعية – ملف إحصائي شامل لدوائر انتخابات مجلس الأمة في هذه الدراسة قراءة تحليلية معمقة للتاريخ السياسي والواقع الاجتماعي لانتخابات مجلس الأمة وتحديداً في إطار نظام الدوائر الخمس الانتخابية إلى جانب وجود بعض ملامح تحولات المشهد السياسي الكويتي على مدى نصف قرن كما تتضمن الدراسة مسحاً إحصائيا شاملاً للمكونات السياسية والاجتماعية للدوائر الخمس وتحليلاً موثقاً بالأرقام والإحصاءات للنتائج السابقة. وقسم المؤلف الكتاب إلى خمسة فصول كل فصل منها يختص بدراسة دائرة من الدوائر الخمس وفي كل فصل يتطرق إلى المؤشرات والبيانات المتعلقة بإعداد المناطق الانتخابية ونسب الرجال والنساء وتاريخ الدائرة السياسي مع تناول تحولاتها السياسية وصعود وهبوط القوى السياسية فيها .

دراسة المعتصم بالله داوود علوي (2009) الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي ،لقد سيطرت ظاهرتا "الفساد" و "الإصلاح" على الكثير من الدراسات، منذ بداية القرن العشرين؛ وحُملت على صورة جادّة من البحث وبأساليب معّمقة من الدراسة. ولكن يجب الاعتراف بان الكتابات العربية في موضوع الفساد السياسي بالندرة النسبية على مستوى النظري أو التطبيقي رغم أهمية الموضوع وعلاقته بالعديد من الظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ولماّ أن كانت منطقة الخليج العربي من أهم المناطق العربية الجاذبة الاستطلاع، فان كثيراً من الدراسات

قد تناولتها بالرصد والتحليل. وكان موضوعا الفساد والإصلاح من أدقّ القضايا والتي أثيرت منها هذه الدراسة. تناولت هذه الدراسة موضوع الإصلاح السياسي في منطقة الخليج انطلاقاً من فرضية فؤاداها أن الأنظمة السياسية الدولية قد وجت نفسها في حالة من الرضوخ لاستحقاقات الديمقراطية والإصلاح ومكافحة الفساد السياسي، وإلا فإنها ستتعرض للارتباك وبالتالي لتهديد استمرارها وبقائها. لقد جاءت الدراسة في خمسة فصول؛ تمهيدي حول أهمية الدراسة وفرضياتها والدراسات السابقة. وإطار نظريً، انحصر في الحكم الرشيد ومضامينه، ثم جرى التركز حول مفهوم عملية الإصلاح وآليات الإصلاح وأدواته. ثم جرى تناول أساسيات بناء الحكم الرشيد. وانتهى البحث في الإصلاح في دول الخليج العربي واخذت المملكة العربية السعودية ودولة الكويت كحالة دراسة أتبعت بخاتمة وتوصيات.

دراسة محمد حمود البغيلي الرشيدي (2011) **بعنوان " دور القبيلة في الحياة السياسية بدولة الكويت** " وهدفت الدراسة إلى بيان دور القبيلة في الحياة السياسية بدولة الكويت وتطور العلاقة بين القبيلة والدولة من المنظور التاريخي والسياسي والقبيلية من خلال مفهوم الدولة، إلى جانب مفهوم الولاء والديمقراطية، والسلوك السياسي للفرد والجماعة في التنظيم القبلي، وأثر الأدب السياسي في التنظيم والسلوك السياسي القبلي، والقضاء والمؤسسة العسكرية في القبيلة، وتوصلت الدراسة إلى أن القبيلة راسخة في الواقع السياسي الكويتي منذ انطلاقة العمل الديمقراطي المؤسسي بعد الاستقلال . وأن الدور القبلي ليس مقتصراً على البرلمان، فقد بلغ أوجه في المجال النقابي، وان اتجاهات التحول السياسي نقلت القبيلة من الموالاة الى المعارضة، وأوضح العوامل التي ساهمت في تحول اتجاهات نواب القبائل وأدوارهم السلبية والإيجابية، سواء

من خلال المشاركة الفعالة مع التيارات السياسية الإصلاحية كسلوك إيجابي أو التصادم مع السلطة كسلوك سياسي.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بحداثة طرحها لهذا الموضوع في ضوء ندرة الدراسات العربية والكويتية المتعلقة بموضوع دور القبيلة والدين وأثرهما على عملية الإصلاح السياسي في دولة الكويت في هذه المرحلة التي تشهد تحولات سياسية مهمة في مختلف الدول العربية، ومنها الدول الخليجية في مجال الإصلاح السياسي وثورات الربيع العربي. حيث ركزت دراسة الحربي (2007) على موضوع الدوائر الانتخابية الخمس – قراءات في التركيبة الاجتماعية والسياسية، أما دراسة إبراهيم (2007) فتناولت تطور المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، وركزت دراسة مؤسسة كارنيغي (2007) على الأنظمة الحاكمة في العالم العربي ومخاطر الإصلاح الهرمي، بينما تناولت دراسة السعيدي (2009) انتخابات مجلس الأمة الكويتي أما دراسة المعتصم بالله داوود علوي (2009) فتناولت الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي، وركزت دراسة محمد حمود البغيلي الرشيدي (2011) على دور القبيلة في الحياة السياسية في الكويت. في حين جاءت هذه الدراسة لمحاولة الوقوف على جدلية العلاقة بين القبيلة والدين وأثرها على العملية السياسية والتحولات الاصلاحية في دولة الكويت في ظل ما تشهده الدولة من تحولات سياسية تؤثر على العلاقة بين مختلف الفاعلين السياسيين ويأتي في مقدمتها في الاحزاب الدينية والقبائل التي لعبت وتلعب دوراً مؤثراً في عملية الاصلاح السياسي.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المناهج التالية:

المنهج التاريخي: يقوم المنهج التاريخي على أساس أن التاريخ هو محور فهم أي ظاهرة أو نظرية سياسية ، فالتاريخ يساعد في تحليل ودراسة تطور الأفكار السياسية والتنظيمات والجماعات ويساعد في تكوين رؤية موضوعية للوقائع والأحداث، فليس من السهل معرفة التطور التاريخي للأحزاب الدينية في دولة الكويت وتطور القبيلة ودورها في المجتمع الكويتي .

المنهج الوصفي التحليلي: ويعرف هذا المنهج على أنه أحد المناهج العلمية التي تعتمد على وصف وتحليل الظاهرة العلمية وفهمها من مختلف جوانبها بالإعتماد على الدراسات والكتب والأبحاث التي تناولتها للوصول إلى تحليلها وفهم العوامل والمتغيرات المؤثرة عليها، للوصول إلى تحليل أبعادها بشكل منطقي وعلمي وسيستخدم هذا المنهج في تحليل دور الدين والقبيلة في عملية الاصلاح السياسي في دولة الكويت.

الفصل الثاني

الاصلاح السياسي والقبلية والدين

يعتبر الإصلاح السياسي إحدى الوسائل المهمة التي تستخدم من أجل إحداث تقدم في العملية السياسية أو من أجل إحداث تقدم في هذه العملية، أو إجراء إصلاحات سياسية نظراً لوجود عوامل تقتضي إجراء هذا الإصلاح والتحديث، وفي النظم الديمقراطية تعتبر عملية الإصلاح السياسي من أهم الآليات التي تستخدم من أجل إحداث تغييرات في النظام السياسي بشكل سلمي، وهذه العملية تتم بعد فترة زمنية من الممارسة السياسية حيث تحدث تطورات داخل المجتمع، وهذه التطورات تنعكس بالضرورة على الواقع السياسي، مما يستدعي معه إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، حيث أن الإصلاح أو التحولات يجب أن تشمل جميع الأنظمة التي يستعين بها الإنسان في تنظيم مجتمعه سياسياً واقتصادياً وفكرياً ودينياً ونفسياً، وعليه فهذه العملية تتضمن ثلاثة أبعاد سياسية وهي الجانب التقني والجانب التنظيمي والجانب السلوكي، حيث أن كل جانب في تمايز بين المجتمعات فالجانب الذي يتضمن عملية التصنيع وعليه يجب التمييز بين المجتمعات الصناعية وغير الصناعية والجانب التنظيمي يعكس التنوع والتخصص حيث يتم التمييز بين المجتمعات البسيطة والمعقدة وأخيراً البعد السلوكي يعني العقلانية والتفكير العلمي في مواجهة التفكير الغيبي وغير علمي، وترتبط هذه الأبعاد بعدد من التغيرات الاجتماعية مثل زيادة الظاهرة الحضرية وانخفاض مستوى الأمية وانتشار وسائل الاتصال والإعلام ودرجة المشاركة السياسية ونطاقها (عبد الله، 2003: 206-207)، من أجل إحداث التغييرات اللازمة على النظام السياسي لكي تتلاءم مع الواقع المجتمعي الجديد.

ولم يحظ موضوع الإصلاح السياسي في دول الخليج العربية باهتمام كبير من قبل المهتمين والباحثين. وجرت العادة النظر إلى تلك الدول من زاوية اقتصادية بحتة، كمنتج للنفط ومستهلك للبضائع الأجنبية، ومدى تأثيرها في الاقتصاد العالمي وإلى حد ما دورها (أو دور بعضها) في حركة السياسة الإقليمية. ولذا فإن الكتابات حول طبيعة النظم السياسية في الخليج وعلاقتها بعامل الاستقرار الداخلي في المنطقة قلّما بُحثت، وفي أكثر الأحوال يتم التعاطي مع المنطقة كما لو كانت مجرد بئر نفط بحاجة إلى حماية أجنبية من أطماع دول الجوار مثل العراق سابقاً، وأن شعوبها متخلفة عن الركب الحضاري وتقتات على ثقافات وانتماءات عفا عليها الزمن، فهم من وجهة النظر هذه مجرد أثرياء يعبثون بكميات هائلة من النقد ويبعثرونها هنا وهناك. هذه الصورة النمطية الماثلة في أذهان عرب وأجانب كلما ذكر الخليج وأهله أخذت بالتغير، وحظي الوضع السياسي في المنطقة خلال العقد الماضي باهتمام أكثر جدية وإن كان في مراحله الأولى بحيث أن دراسات مستفيضة لشؤونه الداخلية، السياسية منها بشكل خاص، بدأت تظهر في الحقل الأكاديمي.(حسن، 2000: 30)

وعليه فعملية الإصلاح السياسية عملية متكاملة لا تقع على عاتق طرف واحد وإنما هو عملية يشترك فيها كافة قطاعات المجتمع الأهلية والرسمية من أجل إحداث التغيير الديمقراطي الإيجابي في المجتمع وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي فإن هياكلها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، متشابه في العديد من النواحي، وتسيطر على السلطة السياسية في (دول مجلس التعاون) أسر حاكمة، وقد وصلت هذه الأسر إلى الوضعية الراهنة عبر تطور تاريخي، سواء لدورها في عملية التحرر من السيطرة الأجنبية (كأسرة البوسعيدي التي قاد مؤسسها الإمام أحمد

بن سعيد عملية تحرير البلاد من السيطرة الفارسية، أو عبر اعتناقها لمذهب ديني، واعتبرت أن عليها رسالة نشر هذا المذهب في أرجاء المنطقة، كما هو الحال مع العائلة المالكة في السعودية التي تحالفت مع الداعية الشيخ محمد بن عبد الوهاب لتقييم الدولة السعودية الأولى في القرن الثامن عشر).(الكواري، 2004: 30-40)

المبحث الأول: مفهوم عملية الإصلاح آليات وأدوات الإصلاح.

مفهوم الإصلاح السياسي:

ترد كلمة الإصلاح كثيراً فقد ورد ذكرها في القرآن الكريم في أكثر من سورة (والله يعلم المصلح من المفسد) (سورة البقرة الآية،220) ، وقوله مخاطباً فرعون (إن تريد إلا أن تكون جباراً في الأرض، وما تريد أن تكون من المصلحين) (سورة القصص الآيه19) ، وبالتالي فإن مفهوم الإصلاح ليس جديداً على العقل العربي–الإسلامي، بل هو مفهوم قديم لم يبدأ بظهور الأفكار والتيارات الإصلاحية في القرن العشرين أو المبادرات الإصلاحية في الوقت الراهن، فالدعوة إلى الإصلاح بدأت قديماً في الدولة الإسلامية.

قبل أن يصبح مفهوم الإصلاح، مفهوماً متداولاً ومستقلاً في الأدبيات السياسية الحديثة، فإن أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية متضمنة في الكثير من المفاهيم الشائعة مثل: التنمية السياسية ، أو التحديث، أو التغيير السياسي، أو التحول، أو التغيير، وجميع هذه المفاهيم تقريباً مرتبطة بالعالم الثالث ومنه الوطن العربي، إلا أن مفهوم الإصلاح لا يزال يكتنفه الغموض وذلك لتداخله مع العديد من المفاهيم السابقة، إلا أنه ولغايات هذه الدراسة يمكن استخدام التعريف التالي لمفهوم الإصلاح: التجديد في كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وهو تصحيح لمساراتها، والتطوير الإيجابي في بنية الدولة وتحديث مؤسساتها ونهجها، وذلك بما يخدم الأهداف الرئيسية والثانوية التي قامت عليها.

يعرف الإصلاح السياسي بأنه "عملية بناء عقلية وثقافية جديدة قائمة على النظرة النقدية والمنطقية والموضوعية في التحليل، والتكيف مع أنماط الحياة الجديدة المراعية للقيم و الأساليب

الديمقراطية في التعامل ما بين الفرد والمجتمع وترسيخ المشاركة السياسية في صنع القرار".(طبيشات،260: 2005)

أيضاً يعرف الإصلاح السياسي بأنه "عملية تعديل وتطوير جذري في العلاقات الاجتماعية وشكلها داخل الدولة في إطار النظام القائم وبالوسائل المتاحة، استناداً لمفهوم التدرج"، ويعرف كذلك بأنه تطوير كفاءة وفعالية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخلياً وإقليمياً ودولياً.(محفوظ، 36: 2004) ويعرف بأنه "التغيير أو التعديل نحو الأحسن لوضع سيء أو غير طبيعي، أو تصحيح خطأ أو تصويب اعوجاج، أو هو عملية تعديل وتطوير جذرية أو جزئية في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم وبالوسائل المتاحة واستناداً لمفهوم التدرج".(مشاقبة، 7: 2010)

يرتبط مفهوم الإصلاح السياسي بالأسلوب التدريجي المتوازن للتغلب علـــى المشـــكلات الآنية التي تواجه النظام السياسي، وهذا يعني أحداث تغييرات مستمرة في هيكل النظام من خـــلال القائمين عليه عن طريق التقييم والمتابعة وتحسين وسائل العمل، وهـــي عمليـــات محـــدودة فـــي الغالب، إذ أن المطلب الأساسي لتحقيق الإصلاح السياسي لا يتم إلا من خلال التنميـــة السياســـية القائمة على التعددية السياسية ، ومشاركة الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني حتى يتمكن جميـــع أفراد المجتمع من المشاركة الفاعلة القائمة على العدالة والمساواة.(المناعسة، 62: 2007)

أما كلمة الإصلاح في اللغة العربية ، قد ورد ذكرها في القرآن الكريم في أكثر من سورة ((وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ)) (سورة البقرة، الآية رقم 220)، وقوله تعالى مخاطباً فرعـــون

((إِنْ تُرِيدُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ جَبَّارًا فِي الْأَرْضِ وَمَا تُرِيدُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْمُصْلِحِينَ)) (سورة القصص الآيه 19).

وبالتالي فإن مفهوم الإصلاح ليس جديداً في العقل العربي – الإسلامي، بل هو مفهوم قديم لم يبدأ بظهور الأفكار والتيارات الإصلاحية في القرن الماضي أو المبادرات الإصلاحية في الوقت الراهن، فالدعوة إلى الإصلاح بدأت قديماً في الدولة الإسلامية.

ويُعِّرف أمين مشاقبة الإصلاح السياسي بأنه: عملية تعديل وتطوير جذرية في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم وبالوسائل المتاحة واستناداً إلى مفهوم التدرج، وبمعنى آخر، فالإصلاح السياسي هو: تطوير كفاءة النظام السياسي وفاعليته في بيئته المحيطة داخلياً وإقليمياً ودولياً. (مشاقبة، والمعتصم بالله، 30: 2010)

يمكن اعتبار الأفكار، التي نادى بها ابن تيمية، بداية الدعوات الإصلاحية في العالم الإسلامي، أو ما يمكن تسميته الإصلاح الديني، ثم تطور ليصبح مطلباً نهضوياً طرحه المفكرون العرب قبل أكثر من قرن من الزمان " أي فترة ما يمكن تسميته عصر التنوير العربي " في سعيهم نحو تحقيق نهوض أو تقدم عربي في شتى مجالات الحياة. (الحنيطي، 22: 2009)

كما يُعّرف الإصلاح السياسي أيضاً بأنه " عملية تعديل غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون مساس بأسسها، خلافاً لمفهوم الثورة، أي تحسين في النظام السياسي الاجتماعي القائم، دون المساس بأسس هذا النظام. (الكيالي، 55: 1974)

أدوات الإصلاح السياسي وآلياته:

تتعدد المطالب والاحتياجات للمواطنين باعتبارها حقوقاً أساسية يجب تنفيذها بأسرع وقت ممكن لتسير عملية الإصلاح السياسي في الطريق الصحيح وبفاعلية، وتكون عملية شاملة في المجتمع. هذا يتطلب أن تتعاون كثير من الجهات وخصوصاً البرلمان الذي يتولى سن التشريعات والقوانين المساعدة في عملية الإصلاح، ثم يأتي دور الحكومة بالقيام بعملية تنفيذ هذه القوانين وتهيئة الظروف التي يمكن من خلالها البدء بعملية الإصلاح، وهذا يحتاج إلى دستور جديد يتلاءم مع طبيعة المرحلة ومن ثم يأتي دور الإعلام في تعزيز العملية الديمقراطية. وسيتم تناول هذه المواضيع في المحاور الآتية:

دور البرلمان في الإصلاح السياسي

تقوم المؤسسة البرلمانية بإرساء وتهيئتها البيئة القانونية والشرعية للإصلاحات السياسية التي يمكن إدخالها على النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وذلك من خلال الدور الرئيسي للمؤسسة البرلمانية وهو الدور التشريعي،(الخرابشة، 29: 2006) إذ تستطيع المؤسسة البرلمانية من خلال مجموعة الحزم القانونية التي تؤدي إذا ما طبقت إلى تحقيق إصلاحات سياسية مثل القوانين التي تنص على المساواة القانونية والسياسية بين جميع فئات المواطنين بغض النظر عن اختلافاتهم العرقية أو اللغوية أو الدينية، بالإضافة إلى تشريعات تفرض احترام الرأي والتعبير وحرية التجمع والتنظيم السياسي والثقافي والحزبي. كما تستطيع المؤسسة البرلمانية تهيئة فرص المشاركة السياسية للمواطنين في الحياة السياسية بشكل واسع، وذلك من خلال الانتخابات الدورية للمؤسسة التشريعية، فالانتخابات هي آلية الديمقراطية في المجتمعات الإنسانية، كما أنها تعدُّ إحدى

المقومات الأساسية بل المتطلب الأساسي للتنمية السياسية في دول العالم الثالث. (حمدي،2011: 68)

دور الحكومة في عملية الإصلاح السياسي

تكون الرقابة على القرار الإداري للسلطة التنفيذية عبر ممارستها من خلال أجهزة الرقابة المختلفة مجتمعة أو متفرقة. وبالرغم من اقتصارها على مؤسسات الحكومة إلا أنها تظل، أيضاً ضمن رقابة البرلمان في بعض من نواحيها. إن مراقبة الفساد ليست مقصورة فقط على الوظيفة البرلمانية، إلا أنها تبدأ أولاً بتفعيل الأجهزة الداخلية للسلطة التنفيذية وهذا ما يسمى بالرقابة الإدارية من خلال مؤسسات متخصصة مثل ديوان الرقابة الإدارية ووحدات الرقابة الداخلية في كل مؤسسة. وبالرغم من أن القرار الإداري يمكن أن يدرس ويدقق من قبل كثير من الجهات، إلا أن الأصل أن تقوم السلطة التنفيذية نفسها بهذه الرقابة كونها مكلفة مراعاة تحقيق المصلحة العامة، على أن تراعي الالتزام بالتشريعات القانونية النافذة.(أبو شيخة، 77: 1993)

إن قيام الإدارة الحكومية بالمبادرة بإصلاح أخطائها يضمن شرعية هذه الإدارة ومشروعية قراراتها ويحميها، قبل أن تدخل في نزاع مع الأطراف المتضررة التي ستحاكمها أمام جهات رقابية أخرى، فإنها تبادر هي إلى مراقبة ذاتها، وهذا مؤشر إيجابي على تقييم الأداء الحكومي.

وهنا يجب أن يدرك أن سلطة الإدارة الحكومية فيها من السعة ما يمكنها من الدخول في جميع المجالات، ولها من المصداقية ما ينعكس إيجابياً على آراء المواطنين الذين يمثلون مصدر الشرعية الحقيقية لها. كما أن هذه العملية الرقابية لا تخضع عملياً لأية قواعد إجرائية معقدة، وغالباً ما تكون دون تكلفة مادية. ومع ذلك فإن هذا الأمر يلقي على عاتق السلطة التنفيذية مهمة

لا يستهان بها، متمثلة في ضمان مبدأ الشفافية والنقد الذاتي وبالتالي المشروعية (مشاقبة، 38: 2010).

دور الإعلام في عملية الإصلاح السياسي

ترتبط الديمقراطية وحرية الإعلام بعلاقة قوية إذ إنه لا يمكن أن تتحقق الديمقراطية دون وجود وسائل إعلام حرة، توفر إمكانية إرادة النقاش الحر بين الاتجاهات السياسية والفكرية المختلفة، كما توفر المعرفة للجمهور، فكلما قلت أو ضعفت القيود على وسائل الإعلام، زادت قدرتها على القيام بوظائفها في المجتمع الديمقراطي. يجب توافر أربعة شروط أو محددات رئيسة حتى تتمكن وسائل الإعلام من القيام بوظائفها الديمقراطية وهي:

1- القدرة على تمثيل الاتجاهات المختلفة داخل المجتمع: إذ إنه توجد في كل مجتمع مجموعة من الجماعات ذات الأهداف والاحتياجات والإيديولوجيات المختلفة، وحتى تستطيع وسائل الإعلام أن تمثل المجتمع في تنوعه فإنها لا بد أن تتيح لكل هذه الاتجاهات فرصة الوصول إلى الجماهير، وأن تعرض أفكارها دون أية قيود من السلطة الحاكمة، وعندما يتحول استخدام وسائل الإعلام إلى نوع من الامتياز والاحتكار لبعض الأشخاص والجماعات والاتجاهات الفكرية والإيديولوجية المسيطرة، تتراجع الديمقراطية، وتنتفي وظائف الإعلام الديمقراطي.

2- حماية مصالح المجتمع: فمن أجل قيام وسائل الإعلام بوظيفتها في المجتمع الديمقراطي يجب أن تتوافر لها القدرة على حماية مصالح المجتمع، بأن تكون الحامي للمجتمع إذ يتطلع الجمهور لوسائل إعلام تراقب تركيب السلطة داخل المجتمع، وتمثل مصالح المجتمع في مواجهة السلطة، وإخبار الجمهور بأية انحرافات تتركها السلطة.(بوديفان،2006)

3- توفير المعلومات للجمهور: ومن خلال ذلك يتكامل دور وسائل الإعلام مع دور المؤسسات التعليمية، فلكي يزدهر المجتمع الديمقراطي فأن أعضاءه يجب أن تتقاسم المعرفة. وتقاسم المعرفة هو شكل من أشكال التعليم الذي يضمن أن تكون عملية صنع القرار صحيحة وقائمة على المعرفة، فهي تتبع من ضرورة توفير المعرفة للجميع لكي يستطيعوا أن يتخذوا القرارات الصحيحة، ولكي تكون تلك القرارات في صالح المجتمع، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا حصل كل مواطن على المعلومات عما يحدث في العالم. (الحضرمي والعدوان،2003)

4- المساهمة في تحقيق الوحدة الاجتماعية: تساهم وسائل الإعلام عن طريق تقاسم المعرفة في تحقيق الوحدة الاجتماعية، كما تساعد المجتمع على أن يظل موحداً إذ توجد ثقافة عامة مشتركة لكل أعضاء المجتمع، ووسائل الإعلام تقوم بنشر هذه الثقافة العامة المشتركة، فكلما شعر أعضاء المجتمع بهذا المشترك الثقافي زاد توحدهم وزادت قدرتهم على اتخاذ القرارات التي تحقق المصلحة العامة، فالمساهمة في تحقيق الوحدة الاجتماعية والترابط تعد من الوظائف الرئيسة للإعلام إذ أن من الوظائف المهمة للاتصال هو تحقيق الترابط في المجتمع تجاه البيئة الأساسية وقضاياها.

المبحث الثاني : ماهية القبلية والدين.

بدايتاً لابد من تسليط الضوء على مفهوم التعددية السياسية" مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية، وحقها في التعايش، وفي التعبير عن نفسها، وفي المشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها.

وهذا التعريف يعني:

1- الاعتراف بوجود تنوع في مجتمع ما بفعل وجود عدة دوائر انتماء فيه ضمن هويته الواحدة.

2- احترام هذا التنوع وقبول ما يترتب عليه من خلاف أو اختلاف في العقائد والالسنة والمصالح وأنماط الحياة والاهتمامات، ومن ثم الأوليات.

3- إيجاد صيغ ملائمة للتعبير عن ذلك كله بحرية في إطار مناسب وبالحسنى بشكل يحول دون نشوب صراع يهدد سلامة المجتمع،

والتعددية السياسية، مصطلح حديث الظهور والاستخدام، وهو وثيق الصلة بمصطلح "الديمقراطية" الغربي وإن كان إطاره ألمفهومي أوسع. (الدجاني، 1989: 1-2)

ويقصد بالتعددية السياسية كما يراها محمد عابد الجابري بأنها " مظهر من مظاهر الحداثة السياسية، ونقصد بها أولا وقبل كل شيء، وجود مجال اجتماعي وفكري يمارس الناس فيه " الحرب " بواسطة السياسة، أي بواسطة الحوار والنقد والاعتراض والأخذ والعطاء، وبالتالي التعايش في إطار من السلم القائم على الحلول الوسطى المتنامية، والتعددية هي وجود صوت أو أصوات أخرى مخالفة لصوت الحاكم ". أما الدكتور سعد الدين إبراهيم فيعرف التعددية السياسية

على أنها " مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها " (هادي، 1995: 63). بينما عرفتها الدكتورة ثناء فؤاد بأنها " الإقرار بوجود التنوع، وأن هذا التنوع يترتب عليه اختلاف المصالح والاهتمامات والأولويات(عبد الله، 2003: 40). وقد أشار هنري كاريل إلى التعددية بقوله أنها " ترتيبات مؤسسية خاصة لتوزيع السلطة الحكومية والمشاركة فيها " (عبد الله، 2003: 23). في حين أفاض وأغنى الدكتور احمد صدقي الديجاني مفهوم التعددية عندما قال أنها " مصطلح يعني أولا الاعتراف بوجود تنوع في مجتمع ما يفصل وجود عدة دوائر انتماء فيه ضمن الهوية الواحدة، وبقي ثانياً احترام هذا التنوع وقبول ما يترتب عليه من خلاف أو اختلاف في العقائد والألسنة والمصالح وأنماط الحياة والاهتمامات ومن ثم الأولويات وبقي ثالثاً أيجاد صيغ ملائمة للتعبير عن ذلك بحرية في إطار مناسب ".(هادي، 1995: 64) القبيلة هي نسبةٌ إلى القَبِيلَة، ويُنسب إليها أيضًا فيقال: قَبِيلِيَّة، و((القبيلة من الناس: بنو أب واحد. ومعنى القبيلة من ولد إسماعيل: معنى الجماعة؛ يقال لكل جماعة من أب واحد: قبيلة)).

هذا هو المعنى العام للقبيلة، في القديم والحديث. وإن الناظر في النظام الاجتماعي عند العرب، يدرك أن هذا المفهوم كان واسعًا في الجاهلية، ثم هذّبه الإسلام، فأقرّ بعضه، ونهى عن بعض، وتتمثل سعة النظام الاجتماعي في العهد الجاهلي، في قبوله انضمام أفراد للقبيلة لا ينتمون إلى أبيهم (لسان العرب" لابن منظور (3519/5 ق ب ل)

شكلت القبيلة أساس الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومحورها السائد للتنظيم الاجتماعي في منطقة الخليج العربي، وكانت محور النشاط الاقتصادي والعسكري والسياسي والوجود الشرعي عرفاً للتنظيم الاجتماعي.

ويتزعم القبيلة شيخ له السلطة السياسية والقانونية، إلا أن القبائل الحضرية كانت أكثر ميلاً للالتفاف حول إدارة مركزية قوية، وصاحب ظهورها إقامة بعض المستوطنات، وهي نواة المدن الحالية على ساحل الخليج العربي، وأدى تمركز القبائل القوية إلى تزايد سلطة الحكم الفردي فيها ، لذلك كانت القبائل تمثل قوة مؤثرة في أوضاع المنطقة عبر تاريخها.

وللقبيلة وجوه إيجابية كثيرة، باعتبارها أساس استقرار الحياة الاجتماعية لأهل الخليج العربي، وتحطيمها والتماثل مع الحياة الغربية القائمة على النزعة الفردية، من شأنه أن يحدث إرباكًا حادًا للاستقرار الاجتماعي في المنطقة، ويفسخ وحدتها الاجتماعية، وهو ما تسعى إليه بالفعل بعض القوى الخارجية؛ إذ تعمل على نسف أسس الاستقرار الاجتماعي من أجل ضمان هيمنتها على خيرات المنطقة تحت شعار الديمقراطية (المفكر الكويتي الدكتور عبد الله النفيسي ملتقى الحوار الأكاديمي ــ دراسات الخليج والجزيرة العربية).

كما أن القبيلة أًصبحت ــ بالرغم من كونها أحد أشكال السلطة وأحد أطرافها ــ حصانة اجتماعية تحول ضد تغول السلطة و هيمنتها، فأصبحت القبيلة كيانا تمثيليا لآراء الجماعة البشرية ومصالحها، فالخبرة التاريخية التي عرفتها القبائل العربية جعلت من فكرة التجانس في الدولة والتماهي فيها مسألة شرطية تتعلق بمدى قدرة الدولة على توفير المتطلبات الأساسية من الناحية السياسية والاقتصادية بما يغري القبيلة للدخول في مشروع ممتد وعقد حقيقي، ولكن الخبرة

التاريخية للقبيلة ومن عصور تعود لمئات السنين قبل الإسلام جعلتها تتمسك بفكرة وجودها في منطقة حساسة من العالم لمركزية الموقع الجغرافي وأهميته ضمن نمطها الفكري التقليدي. ورغم كل هاته الأدوار الاجتماعية والسياسية الحاسمة التي تضطلع بها القبيلة، يذهب بعض المختصين وعلماء الاجتماع إلى أنها أدوار تسير في طريق الأفول والانحسار، وآخرون يرون العكس تماما، فما هي طروحات كل فريق؟.

تعد القبيلة أساس المجتمع الكويتي، فهي تشكل نسيجه الاجتماعي، ويمكن القول إنها تشكل أيضا معظم ملامح البرلمان وتتدخل بطريقة أو بأخرى في تشكيل الحياة السياسية ورسمها. ولا شك في أن احتفاظ القبيلة بسماتها وتقاليدها الأصيلة قد حفظ لها قوتها وهيبتها ونفوذها على الساحة. شيخ القبيلة أو مجلس حكمائها وكبارها يحظون باحترام الجميع وطاعتهم، والترابط الاجتماعي المتين بين أبنائها في السراء والضراء، والتكافل والتعاضد في كل الأحوال الاجتماعية والسياسية حفظ للقبيلة لحمتها القوية ونسيجها المتين.

القبيلة كما يرى كثير من الفكرين هي في الأساس مبدأ تنظيمي يحدد الأطر العامة للعضوية في الجماعة حسب تراتبية تنظيمية، وهي رابطة موحدة الغرض مبنية على التحالف بقدر ما هي مبينة على النسب (والقرابة) وتمثل عقلية عامة مستمدة من الانتماءات والولاءات المنغرسة في أعماق وجدان الجماعة. وتظهر القبلية بتأثيراتها المختلفة في كل مراحل التاريخ الإنساني، تضعف أحياناً وتقوي أحياناً أخرى، تخفى خلف التنظيمات السياسية وتتلون بألوان الطبقات أو الطوائف (النقيب، 1996: 9).

ويتكون المجتمع الكويتي من قبائل سكنت الكويت منذ فترة طويلة، فإن القبائل ممثلة بزعمائها كان لهم دور مهم في تطوير الحياة السياسية في الكويت، وأن الأسرة الحاكمة اعتمدة على التحالفات القبلية والعائلية في المرحلة السابقة للنفط، حيث أن الدولة قد نشأت على أساس عقد اجتماعي حقيقي بين أسرة الصباح وزعماء القبائل وكبار التجار الذين مثلوا مختلف فئات المجتمع. وإلى اليوم فغن هذه الواقعة التي ترجع إلى منتصف القرن الثامن عشر لا تزال تنتج آثارها وتضبط ميزان علاقة المجتمع بالدولة على أساس أن الدولة جزء من كل المجتمع، وأنها لا تشكل حقيقة مفارقة له، ولا تعلو عليه. فالقبلية ليست شكلاً أساسياً من أشكال التنظيم الاجتماعي فقط، بل هي أيضاً عقلية عامة تخصب الذاكرة الجماعيةى للمجموعة، ولا تنحصر في فترة زمنية محددة أو شكل من أشكال المجتمع، وأن المكونات الأساسية للمتغيرات الدينية والسياسية والاقتصادية والعاطفية في مفهوم القبلية السياسية توافر الكثير من المميزات في تفسير السلوك الإنساني والاجتماعي (النقيب، 1996: 19-23).

وما زات العائلة والقبيلة وايضاً الطائفة هي التي تحدد العلاقة بين الدولة والمجتمع من ناحية، وقد تحدد مسارات وآفاق علاقة الدولة بالدول الأخرى في نطاقها الإقليمي من ناحية أخرى، فالقبيلة ورغم انتفاء وظائفها التقليدية، ورغم التحولات التي أصابت بناءها الداخلي وسلطتها على أفرادها، ما زالت تمثل من حيث قوتها وحضورها وسيادة قيمتها، مؤسسة نبدو في بعض الأحيان فوق مؤسسة الدولة، وتعد فعلاً رئيسياً في المجتمع والدولة. ورغم انتفاء الوجود التقليدي الفعلي للقبيلة في الكويت، وقطع أفرادها روابطهم المادية مع النظام القبلي السابق بفعل عمليات التحول الحضري والاقتصادي، وبفعل انخراطهم كسائر أفراد المجتمع في عمليات الإنتاج

أو الربع النفطي، إلا أنها لا تزال قائمة في نفوس أفرادها من الناحية الثقافية والذهنية، كما أن للإنتماء القبلي دور كبير في الحياة السياسية وغالياً ما يظهر في حالات الأزمات والشدة، وتمثل الانتخابات عادة الفرصة الأبرز للتجمع القبلي والتضامن أمام المنافسين من القبائل الاخرى (النجار، 2008، 45-46).

وليس من الصعب على أي مراقب للحياة السياسية الكويتية أن يستوضح حجم ومدى تأثير الذهنية القبلية في عملية المشاركة السياسية، حيث أن الفرز القبلي كما هو الحال بالنسبة لفرز الطائفي، يشكل السمة الأبرز في التفاعلات السياسية الكويتية سواء فيما يتعلق بالانتخابات، أو تشكيل الحكومات، أو حتى في عملية تقليد المناصب العليا في الدولة، وهو الأمر الذي نرى فيه انعدام أهم المبادئ الديمقراطية ومبادئ بناء المجتمكع العصري، وعرقلة واضحة لجهود الاصلاح السياسي والتغيير في المجتمع، فالمشاركة السياسية للمواطنين وإساماتهم في صنع السياسة العامة لا بد أن تستند إلى معيار واسهاماتهم في صنع السياسة العامة لا بد أن تستند إلى معيار الكفاءة والقدرة على تحمل المسؤولية الوطنية وليس على معيار الانتساب القبلي الطائفي.

وبذلك فإن استمرار البنى التقليدية القبلية والعشائرية والطائفية على مستوى بنية السلطة السياسية ونظام الحكم يشكل عائقاً أما إحداث الإصلاح السياسي، فالعقلية القبلية هي عامة وكما يطلق عليها القبلية السياسية، وحالة الانفصام والتناقض بين ما هو مورث وما هو مستحدث وبين ما هو تقليدي وبين ما هو محدث، تمثل حالة انفصام موجهة ضد عملية الاصلاح السياسي والتغيير في المجتمع الذي يخشى أن تؤدي إلى إضعاف السلطة التقليدية أو تفككها (المشاقبة، 2005: 75).

فالقبلية أو الانتماء للقبلية يشكل حالة من ازدواجية الولاء أو حتى حالة من تقديم الولاء للقبلية قبل الولاء للوطن، خصوصاً وأن الدولة لم تشكل نواة لصهر الأفراد في بوتقة وطنية واحدة، وذلك نتيجة لعدم إشعارهم للأفراد بأنهم يمثلون عنصراً يسهم في بناء الدولة، وبالتالي أصبحت القبائل والطوائف بمثابة مجتمعات مستقبلة داخل الدولة. كما يجب الإشارة هنا إلى التقسيم الطبقي العنصري السائد أيضاً بين القبائل، فهناك قبائل ينظر إليها باعتبارها من الدرجة الأولى وقبائل تعد من الدرجة الثانية، وهناك قبائل مقربة من السلطة وأخرى مستبعدة، وحتى داخل القبيلة الواحدة هناك تصنيفات عنصرية أحياناً.

وهذا ما أسهم في خلق أزمة هوية، أو أزمة مواطنة داخل المجتمع، خاصةً في ظل فشل الدولة في تقديم نفسها كهوية بديلة للعصابات أو الانتماءات القبلية والطائفية السائدة، وعدم رغبتهم في صهر القبائل في بوتقة واحدة، وهي بوتقة المواطنة القائمة على إشراك جميع أفراد المجتمع في العملية السياسية بغض النظر عن انتماءاتهم القبلية. وقد ظهر ذلك من خلال تقسيم الدوائر الانتخابية، حيث ساعد هذا التقسيم على تعزيز العصابات القبلية والانتماءات الفئوية من خلال تحديد دوائر معينة تتسم بالطابع الفئوي، بعيداً عن أي انتماءا سياسي وبالتالي أسهمت الدوائر الانتخابية بفرز المجتمع إلى طوائف وقبائل وعوائل تسعى من خلال الانتخابات إلى التعبير عن نفوذها وقوتها فقط وليس للتعبير عن هموم وقضايا الوطن السياسية.

مفهوم الدين والتيارات الاسلامية :

يعتبر الدين أهم وأقوى وسيلة من وسائل الضبط، من خلال ما يقوم به من وظـائف فـي حياة الفرد والمجتمع واستقرار النظم الاجتماعية، ولذلك اهتم علماء الاجتماع بدراسـته ووضـعه

على قمة النظم الاجتماعية. والدين نظام اجتماعي شامل لايسمح لأي فرد أن يكون له رأيا خاصا فيه، او يسلك سلوكا خارجا عليه. فالدين يضبط سلوك الأفراد في المجتمع بالثواب والعقاب لا في الحياة الدنيا فحسب بل في الدار الآخرة أيضاً. فالتدين علاقة شخصية بين العبد وربـــه، وجـــزاءه مؤجل لما بعد الموت، فإن المجتمع لا يترك الفرد لهذا الجزاء بل يوقع جزاءاته ويزاول ضغوطه بالتبشير والوعظ والتخويف، ليصبح الدين بذلك أداة ضبط اجتماعي، لها فاعليتها في ضبط سلوك الأفراد، فحياة الجماعة والتنظيم الاجتماعي لايمكن أن يستقرا بفعل قوة القوانين الوضعية فقط، بل لابد من الردع الروحي والإيمان بالقيم الاجتماعية والخوف من غضب الله، وبالتالي يصبح لهـــذه السلطة الروحية قوة تفوق قوة القانون وأحكامه أو مظاهر السلطة المادية الأخرى. (سليم،1985: 63)

ويبرز أثر الدين وبالذات الدين الإسلامي كأداة ضبط فيما يشتمل عليه من تعاليم تمثل في مجملها مجموعة من الضوابط تظهر في العبادات المتعلقة في العلاقة بين العبد وخالقـــه ســـبحانه وتعالى، وفي المعاملات التي تعكس العلاقة بين الأفراد.

من الدعائم التي يعتبرها(الماوردي) ضرورية للضبط الاجتماعي ستة أمور هي:"دين متبع وسلطان قاهر وعدل شامل وأمن عام وخصب دائم وأمل فسيح"، وقد أطلق عليها الماوردي قواعد للضبط، ويأتي الدين كأبرز هذه القواعد ليؤدي وظيفتين يعمل بهما لاستقرار النظام الاجتمـــاعي، وظيفة اجتماعية وأخرى فردية، فالدين من وجهة نظره يمارس ضبطا ذاتيا على الفرد، من حيـــث تهذيب نفسه وتخليصها من شوائب السلوك اللاسوي وبخاصة السلوك الإنحرافي، بتـــوافر قـــدرة عالية لدى الفرد في ضبط النفس والسيطرة عليها ومحاربة نزعتها الشهوانية، ولكنـــه فـــي نفـــس

الوقت يسعى لإحداث التوازن داخل النفس فلا يسعى الى حرمانها من كل متطلباتها، بل لابد من توفير ما تحتاج إليه من الضروريات كشرط أساسي لإصلاح الفرد وضبط سلوكه وتصرفاته، فالخلق هو الدعامة الأولى لبناء المجتمع المتماسك عاطفيا وفكريا لتتحقق وحدة الجماعة وتكامل شخصيتها . (ابوحوسه،1985، 48-53)

وقد كان الدين في السابق المصدر الأساس للقانون، وبالتالي فهو وسيلة ضبط مهمة في المجتمع فالقانون البابلي والمصري والهندي واليوناني كان ينظر إليه على انه من صنع الآلهة، كما أن الكنيسة كانت في أوربا قوة اجتماعية تفوق قوة الدولة.. وفي العصر الحديث بالرغم من أن الدين والدولة يعملان بشكل مستقل في كثير من دول العالم إلا أن الدولة لا تزال تستند بسلطتها الى الكثير من القواعد الدينية ذات التأثير الاجتماعي كأمور الزواج والأحوال الشخصية وبعض أنواع السلوك الاجتماعي.(الجابري،1997، 79-80)

والدين اذاً من النظم الاجتماعية المهمة لأنه يقوم بوظائف في حياة الناس تعزز الاستقرار والنظام، ولأنه عقيدة أساسية بما يحمله من معان أخلاقية. والدين الإسلامي أسمى الأديان وخاتمها يحوي الكثير من التعاليم الدينية التي تحث على الابتعاد عن الاعتداء والسرقة او قتل النفس ، والابتعاد عن الفواحش والمحرمات والفتنة والغش ... وهذه كلها لها آثارها التربوية فهي ضوابط اجتماعية وقائية ضد الجريمة والانحراف والمخالفة. (الجابري،1997: 82)

وقد أدرك ابن خلدون الدور الذي يؤديه الدين في عملية الضبط الاجتماعي. لكونه يمارس نوعا من الرقابة على سلوك الناس، وتمتد هذه الرقابة في السر والعلن، وهذا ما يميز الدين عن

القانون، فالفرد يمتثل للمعايير التي يفرضها الدين والتي تحدد الثواب والعقاب لجميع الأفعال والتصرفات التي يؤديها أو يمتنع عنها . (السالم،2000: 82)

وتجاوزت ضوابط الدين الحدود الضيقة لمفهوم الدين ــ من كونه ممارسة تعبدية لبعض الشعائر والمعتقدات محكومة ببعض الضوابط الملزمة لأفرادها المعتقدين بها، وبالتالي يخضعون الى طائلة العقاب عند تجاوز الحدود المقرة عقائدياً ــ وأضحت مؤثرة في جميع مجالات الحياة الثقافية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وقد بينت د.سلوى سليم ذلك عندما فسرت العلاقة بين الضبط الديني وبعض هذه المجالات، فالضبط الديني يؤثر تأثيراً مباشراً وفعالاً في ثقافة المجتمعات ويعمل على توارثها. وعن علاقته بالاقتصاد نجد ان الدين الإسلامي وضع الأحكام وأصول التشريعات المنظمة لحياة الإنسان، فأقرت الملكية الفردية وفتحت المجال أمام المنافسة والعمل على التفوق، وجعلت العلاقات الاقتصادية بين الناس تقوم على دعائم متينة من الصدق والأمانة والإخلاص والتعاون والعدل والتواصي بالبر والإحسان والتكافل. وفي الجانب السياسي نجد للضبط الديني أهمية كبرى في إقرار العدالة والتماسك الاجتماعي، وفي مجال التربية وهي عملية اجتماعية تكيف سلوك الأفراد ومواقفهم ليتمشوا ويسايروا القوالب والأنماط الثقافية والضوابط الاجتماعية التي ارتضتها الجماعة. كما أن من شأنها أن تبذر في نفوس أفراد الجماعة الخوف من العقوبة الإلهية، وهذا الخوف هو الكفيل للامتثال للضوابط الدينية المقدسة التي تنظم الحياة الاجتماعية. (سليم، 1989: 172)

الفصل الثالث

الاصلاح السياسي في دولة الكويت

تتضح مرتكزات الإصلاح السياسي المنشود خليجياً وعربياً استناداً إلى وثيقة الإسكندرية (2004م) حول الإصلاح السياسي في العالم العربي والتي تحدد هذه المرتكزات فيما يلي:(وثيقة الإسكندرية، 2004: 3-5)

1. **الإصلاح الدستوري والتشريعي**: بما أن الدستور هو أساس قوانين الدولة، فلا يجوز أن تتناقض مواده مع نموذج النظام السياسي الذي ينشده المجتمع، وأن تتوافق مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ويعني ذلك أن تعكس نصوص الدستور المتغيرات والتطورات التي وقعت بالفعل، الأمر الذي يفرض ضرورة تصحيح الأوضاع الدستورية في البلاد العربية بتعديل المواد التي تتعارض مع المتطلبات الديمقراطية الحقيقية، أو وضع دساتير عصرية لتلك الدول التي لم تشهد هذه المرحلة بعد، مع إزالة الفجوة بين نصوص الدساتير وأهداف المجتمع في التطور الديمقراطي وذلك بما يضمن :

أ) الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية فصلاً واضحاً صريحاً.

ب) تجديد أشكال الحكم بما يضمن تداول السلطة بالطرق السلمية دورياً، طبقاً لظروف كل بلد، فالدولة الحديثة دولة مؤسسات ونصوص وليست نيات حسنة.

ج) إقامة انتخابات دورية حرة تصون الممارسة الديمقراطية، وتضمن عدم احتكار السلطة، وتضع سقفاً زمنياً لتولي الحكم.

د) إلغاء مبدأ الحبس أو الاعتقال بسبب الرأي في كل الأقطار العربية، وإطلاق سراح سجناء الرأي الذين لم يقدموا إلى المحاكمة أو تصدر ضدهم أحكام قضائية.

2. **إصلاح المؤسسات والهياكل السياسية**: ولما كان النظام الديمقراطية يرتبط بوجود مؤسسات قوية، تتمثل في الفروع الثلاثة المعروفة من تنفيذية وتشريعية وقضائية، فضلاً عن الصحافة والإعلام ثم مؤسسات المجتمع المدني، فلا بد من مراجعة هذه المؤسسات لضمان أدائها الديمقراطي السليم.

3. ومن هنا ، فإن ممثلي المجتمع المدني والعمل الأهلي – وثيقة الإسكندرية – يؤكدون ضرورة إلغاء القوانين الاستثنائية وقوانين الطوارئ المعمول بها في بعض البلدان العربية، وإلغاء المحاكم الاستثنائية أياً كانت أشكالها ومسمياتها، لأنها تنتقص من ديمقراطية النظام السياسي، وتكفي القوانين العادية لمواجهة كل الجرائم دون حاجة إلى قوانين استثنائية، فذلك مطلب أساسي للإصلاح التشريعي الديمقراطي ولا ينفصل عن ذلك مراعاة الخروج بإطار تشريعي فعال لضمان التعامل مع الإرهاب، وبلورة ضمانات تكفل عدم الاعتداء على الحريات العامة والحقوق السياسية.

4. إطلاق حريات تشكيل الأحزاب السياسية في إطار الدستور والقانون، بما يضمن لجميع التيارات الفكرية والقوى السياسية المدنية أن تعرض برامجها وتدخل تنافساً حراً شريفاً على الحكم بشكل متكافئ، تحت مظلة الحريات المنصوص عليها في المواثيق الدولية.(وثيقة الإسكندرية، 2004: 3-5)

5. تصديق جميع الدول التي لم تصدق من قبل على منظومة المواثيق الدولية والعربية.

6. تحرير الصحافة ووسائل الإعلام من التأثيرات والهيمنة الحكومية، ذلك لأن هذا التحرير دعامة قوية من دعائم النظام الديمقراطي، والتجسيد الواضح لحرية التعبير، والدعامة القوية للشفافية، ويكون ذلك بتطوير أساليب الإعلام والتحرير في القوانين المنظمة لإصدار الصحف وإنشاء الإذاعات والقنوات التلفزيونية، كي تعتمد على الاستقلال في الملكية والإدارة، والشفافية في التمويل، وتحقق قدرة الإعلاميين على تنظيم مهنتهم وممارستها دون تدخل السلطة.
7. إطلاق حرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني، وذلك بتعديل القوانين المقيدة لحرية تكوين الجمعيات والنقابات والاتحادات التطوعية، مهما كان طابعها السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الاقتصادي، لضمان حريتها في التمويل والحركة.(وثيقة الإسكندرية، 2004: 5)
8. تشجيع قياسات الرأي العام وتحريرها من العوائق بوصفها إحدى وسائل الديمقراطية الأساسية، والعمل على تأسيس الهيئات والمراكز البحثية لاستطلاع الرأي العام العربي بصورة دورية في جميع القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وبناء على ما سبق فإن مرتكزات الإصلاح السياسي متكاملة لا يجدي الأخذ ببعضها دون بعضها الآخر، لأن ذلك يؤدي إلى نتائج غير صحيحة ولا تؤدي الهدف المطلوب منها فيما يتعلق بتطوير النظام السياسي بناء على الأسس الديمقراطية، وبالتالي يفقد الإصلاح السياسي معناه وتصبح المسألة مجرد شعارات فارغة لا تخدم المجتمع بقدر ما تخدم النظام السائد وتوجهاته.

ومن القضايا التي باتت مسلمات في كافة بلدان العالم، عدا بعض الدول الأساسية في دول مجلس التعاون الخليجي، والتي لا يمكن الحديث عن التطور السياسي بدون إيجادها هي:(المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، 2003: 35)

1. إن انقسام المجتمع إلى طبقات وشرائح وفئات يقتضي تنظيم هذه الفئات بما يحافظ ويدافع عن مصالحها، وبات من المتعارف عليه حق العمال في تنظيم أنفسهم في نقابات عمالية واتحادات مهنية، والتجار الصناعيين في غرف التجارة، إضافة إلى المهنيين والأطباء والمحامين وغيرهم من الفئات المتخصصة، وانعدام النقابات في أغلب هذه البلدان يجعل العمال المحليين والأجانب فريسة أرباب العمل، ولا يمكن أن تستمر الأوضاع في هذه القطاعات على ما هي عليه .
2. إن الفئات الاجتماعية المختلفة المصالح والرؤى تنظم نفسها في أحزاب وتجمعات سياسية علنية شرعية تشكل الأساس للبناء السياسي الديمقراطي في الكثير من البلدان، وتشكل الأرضية لمسألة تداول السلطة في البلدان الديمقراطية.
3. لا بد من تنظيم العلاقة بين مختلف فئات المجتمع، سواء الحاكمة أو المحكومة، وذلك بسن دساتير تصدق عليها جمعيات تأسيسه، وتنبثق عنها مؤسسات تشريعية تعبر عن مبدأ "الشعب مصدر السلطات جميعاً" ومبدأ الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية.
4. إن حرية التعبير والنشر والصحافة والاستفادة من وسائل الإعلام من قبل كل فئات المجتمع باتت ضرورة لتطور المجتمع، نظراً لما تتمتع به الصحافة من دور كبير في الرقابة على السلطة والمجتمع، مما يعني الأهمية الفائقة للشفافية، لمكافحة كل أوجه الفساد المالي والإداري الذي يتضاعف في ظل أنظمة شمولية واستبدادية تعتبر المال والسلطة ملكاً للأسر المالكة.

والكويت تعاني من بعض هذه المشاكل وبدرجات متفاوتة على الرغم من تقدمها السياسي بوجود دستور وطني ومجلس نيابي ونقابات عمالية وتجمعات سياسية لم يعترف بها، إلا أن التمييز لا يزال سارياً بين المواطنين، حيث تحرم فئات اجتماعية كبيرة من حق المشاركة السياسية، كما هو حال المرأة، وتبرز بين الفترة والأخرى مشكلة البدون، وهذا التمييز يجعل العملية السياسية في المشاركة مقتصرة على نسبة قليلة لا تتجاوز 15% من المواطنين (بمن فيهم البدون).

كما أن مواجهة الحكم للتطور السياسي الذي أفرز حالة متقدمة من القوى المعارضة في الستينيات قد جعله يلجأ إلى التركيبة التقليدية القبلية، وبعض القوى الدينية، مما جعل الخط البياني لتطور المؤسسة التشريعية في الكويت يسير باتجاه هابط، أفرز لاحقاً تصادماً بين تطلعات أكثر إصلاحية في فئات من الأسرة وبين ممثلي القبائل وبعض التنظيمات التي تسعى إلى تضييق الخناق على الحريات العامة.(المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، 2003: 35)

وإضافة إلى العوامل السابقة فإن تصاعد الوعي السياسي داخل المجتمعات الخليجية بشكل عام والكويت بشكل خاص جنباً إلى جنب مع تصاعد الضغوط الدولية الدافعة في سبيل التحول الديمقراطي، وعلى مستويات مختلفة، يكون من المتوقع أن تتصاعد الضغوط المفروضة على الحكومات الخليجية من أجل إحداث إصلاح سياسي يطول الجوهر ذاته ولا يقف عند مجرد إدخال تطويرات شكلية، وبعبارة أخرى فإن دول مجلس التعاون تبدو الآن على أعتاب مرحلة جديدة سوف تكون المطالبات بتعميق عملية الانفتاح السياسي فيها أكبر، وهو ما يعكس عدم القناعة الشعبية بما تحقق من ناحية وولوج النظم السياسية لهذه الدول لمرحلة جديدة تجد نفسها فيها أمام

استحقاقات مختلفة عما سبق أن قدمته في إطار موجة التطوير التي غذت هذه الدول خلال العقدين الأخيرين من ناحية أخرى.

تتعدد العوامل التي باتجاه عملية الإصلاح السياسي في الكويت، فعملية الإصلاح ليست عاملاً مستقلاً بحد ذاته بحيث يكون بمعزل عن المؤثرات الداخلية والخارجية على حد سواء، ذلك أن عملية الإصلاح عملية متكاملة الجوانب تتأثر بالعديد من العوامل الداخلية منها والخارجية، والبيئة الداخلية لأي نظام سياسي هي المحدد الأهم في تقرير مدى حاجة هذا النظام إلى الإصلاح والتطوير، ذلك أن هذه الحاجات تنبع من خلال تطور هذا المجتمع وبروز عناصر جديدة تتطلب إحداث تغييرات تتناسب مع الوضع الجديد، والعملية السياسية تتأثر بمختلف عناصر المجتمع المدني من التجمعات السياسية، ونقابات العمال، وجمعيات أهلية، وجمعيات نسائية مطالبة بحقوق المرأة، وغيرها من الفعاليات التي تشارك في الحياة السياسية، بحيث تتفاعل كل هذه القوى مع بعضها من جهة بحيث يحاول كل طرف فرض رؤيته للإصلاح المنشود ومحاولة تحقيق مكاسب، ومن جهة أخرى تفاعل هذه القوى مع النظام السياسي والحكومة عبر العديد من القنوات الرسمية، ومن أهمها مجلس النواب الذي يمثل المكان الصحيح لانطلاق عملية إصلاح سياسي جادة وعملية وليست مجرد شعارات لا تجد لها مكان في التطبيق العملي في الحياة السياسية، إضافة للصحافة والندوات والمؤتمرات التي تظهر مدى الحاجة إلى الإصلاح السياسي، ذلك أنها تعبر عن هذه الحاجة بواسطة هذه الوسائل.

لا يعيش النظام السياسي في عزلة عن المؤثرات الخارجية الإقليمية والدولية، على اعتبار أن عضواً في هذه المنظومة الدولية يؤثر ويتأثر بها، والكويت تعيش في وسط الأحداث الإقليمية،

وهي فاعل رئيسي في هذه الأحداث منذ العام (1990م)، حيث كان لهذه الأحداث الدور الكبير في التأثير على دولة الكويت كنظام سياسي عقب الاجتياح العراقي للكويت الأمر الذي أدى إلى ضرورة إحداث تغييرات سياسية تتناسب مع الواقع الجديد الذي أفرزته هذه المرحلة، وفي الوقت الراهن ترتب على سقوط نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين، ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الوضع الإقليمي الجديد خاصة الوضع العراقي، ومحاولة التخلص من عقدة الأمن الخارجي التي عرقلت العديد من خطوات الإصلاح السياسي في الكويت طول عقد التسعينات.

ومن ناحية أخرى فإن كافة دول الخليج العربي تمر الآن بمرحلة الإصلاح السياسي والكويت عضواً في المنظومة الخليجية وتتأثر بما يحدث على الساحة الخليجية ذلك أن التطورات وعوامل التغيير الداخلية التي تمر بها المجتمعات الخليجية الأخرى لا بد أن تنسحب آثارها على باقي دول مجلس التعاون.

منذ سقوط الاتحاد السوفييتي السابق وظهور الولايات المتحدة أقوى دولة على صعيد النظام الدولي، فإن مجموعة من التغيرات صاحبة هذا الظهور ذلك أن الولايات المتحدة تمتلك أجندتها الخاصة فيما يتعلق بالنظام الدولي ككل وبتوجهات هذا النظام، حيث حمل النظام الدولي شعارات رئيسية وهي الديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق الحر (الرأسمالية)، وعملت الولايات المتحدة على نشر هذه المبادىء في مختلف دول العالم، ومن المناطق التي تأثرت بهذه السياسة مجلس التعاون الخليجي بكافة دوله ومنها الكويت، وهذه السياسة عبرت عنها الولايات المتحدة من خلال المشاريع التي تطرحها مثل مشروع الشرق الأوسط الكبير.

المبحث الاول: المؤثرات الداخلية للإصلاح في دولة الكويت.

تتعرض كافة المجتمعات لعوامل التطور والتغيير وهذه العوامل لا يمكن عزل المجتمع عنها، ذلك أنها تأت في سياق التطور الطبيعي للمجتمعات البشرية، ولقد مر المجتمع الكويتي منذ نشأته بمراحل متعددة من التطور، التي انعكست على النظام السياسي الكويتي وساهمت في العديد من الإصلاحات التي مر بها النظام السياسي والتجربة الديمقراطية في الكويت تتميز بالتجديد والحيوية والتطلع إلى المزيد منها والرغبة في إصلاح ما يعتري هذه التجربة من ظواهر سلبية، فقد عرف الكويت حركة سياسية واجتماعية في بداية القرن الماضي، وقد مثلت أحداث عام 1921م نقطة تحول رئيسية في تطور النظام السياسي في الكويت، وتعتبر مبايعة الشيخ أحمد الجابر في تلك السنة وإنشاء مجلس للشورى لمشاركة الأمير في الحكم دليلاً على وجود هذه الحركة في الكويت".(النقيب، 1996: 26)

تعود أسباب هذه الحركة على عاملين أساسيين هما:

الأول: الوضع الداخلي وتداعيات الأوضاع داخل العائلة الحاكمة وتنازع أجنحتها المختلفة.

ثانياً: العامل الخارجي.وبالنسبة للعامل الداخلي فعلى أثر وفاة الشيخ سالم مبارك الصباح، اجتمع رجالات الكويت من الأعيان والتجار بآل الصباح وأبلغوا الشيخ أحمد الجابر رغبتهم في أن تكون كلمتهم مسموعة لدى الحكومة، وأن تكون لهم يد في إدارة البلاد، وأنهم يريدون مجلساً استشارياً يعبرون من خلاله عن وجهة نظرهم، ويشاركون في إدارة البلاد والحكم، وأسفر هذا الاجتماع عن الاتفاق على صياغة وثيقة الدستور التي تمثلت في الميثاق الذي نص في أهم بنوده على أن ينتخب من آل الصباح والأهالي عدد معلوم لإدارة البلاد على أساس العدل والإنصاف، وتطبيقاً

لأحكام هذه الوثيقة الدستورية الأولى في تاريخ الكويت فقد تم تكوين مجلس استشاري، ولكن أعضاء هذا المجلس جرى اختيارهم عن طريق التعيين بدلاً من الانتخاب المباشر، إضافة لذلك فإنه لم يكن من بين أعضاء المجلس أحد من عائلة الصباح كما جاء في الوثيقة، واجتمع المجلس الاستشاري معلناً الموافقة على وضع ميثاق مكتوب لتنظيم أمور الكويت ومن أهم ما جاء فيه ما يلي:

1. أن تكون جميع الأحكام على حكم الشرع الشريف.
2. المشاورة في الأمور الداخلية والخارجية.
3. كل من عنده رأي فيه صلاح ديني أو دنيوي للوطن وأهله، يعرضه على الحاكم.

ويلاحظ على الميثاق أنه قد ألزم الحاكم بمشاورة المجلس في أمور البلاد الداخلية والخارجية، وسمح لكل فرد أن يدلي برأيه إذا كان في ذلك مصلحة عامة، ومن الواضح أن المجلس لم يملك سوى سلطة استشارية بحتة حيث أنه يعاون الحاكم عن طريق إبداء الرأي والنصح في المسائل التي يعرضها عليها، كان الحاكم ملزماً بعرض هذه الأمور على المجلس، لكنه غير ملزم قانونياً بما ينتهي إليه المجلس من رأي، وبشكل عام لم يعمر المجلس طويلاً نظراً لعدة أسباب منها:

1. عدم مواظبة الأعضاء على حضور الاجتماعات، وحصول خلافات شخصية بينهم.
2. عدم احترام قاعدة الأغلبية عند التصويت.(الحيدر، 1995: 13)

الحركة الإصلاحية في الكويت 1938م:

لم تكن حركة عام 1921م الأخيرة في تاريخ الكويت الحديث في المطالبة الشعبية بالمشاركة والإصلاح الإداري، إذ تلى ذلك عدة تجارب مثل انتخابات (1934م)، ومجلس المعارف (1936م) إلى أن جاء المجلس التشريعي (1938م).

قامت طبقة التجار بدور كبير في هذه الحركة عبر نقل بعض مظاهر النظام البرلماني، الذي بدأ على شكل استيراد الديمقراطية الغربية، حيث برزت هذه الفئة كنواة للحركة الحديثة بما فيها من مطالبة بالمشاركة في الحياة السياسية وتحديث المدينة، بل إن مطالب المجلس التشريعي عام (1938م) الذي قاده التجار لم تخرج عن كونها مطالب تحديثية إصلاحية.(الغيرا، 1995: 23)

وهناك أسباب داخلية وخارجية أدت إلى نشأة هذه الحركة، أما الظروف الداخلية فإن التغير الذي طرأ على الاقتصاد الوطني، والقيم التي تحكمه ولّد نوعاً من المطالب التي تختلف عن سابقاتها، فقد كان لنمو طبقة التجار وازدياد التعليم، وتحسّن وسائل المواصلات دور في هذا التحول في المطالب، خاصة وأن استمرار الشيخ أحمد الجابر في حكمه بنفس الممارسات التي تعود إلى العشرينات مع كل السلبيات التي علقت بها، التي أدت إلى خلق تناقضات تجمعت لتدفع بموجة من عدم الرضا بين أوساط التجار والأعيان الذين كانوا محرومين من المشاركة في السلطة أو غير راضين عنها، وعلى الرغم من تقديم الأوساط المعنية ببعض المطالب الإصلاحية والإدارية إلا أنها رُفضَت من جانب الحكومة، وإن كان أيّدها بعض أعضاء العائلة الحاكمة، وهذه المطالب لم تكن محصورة في الإصلاحات الإدارية والتعليمية بل إنها شملت بعض المطالب

المتعلقة بتطوير الإمارة كذلك تمت مطالبة الحاكم بأن تكون الكويت على اتصال وثيق مع العراق لتحقيق أهداف المشروعات الإصلاحية.(الرميحي، 1938: 35)

في هذا الوقت قامت (الجمعية السرية) التي سميت بالكتلة الوطنية إبراز مطالبها بشكل رسمي، حيث سلمت الشيخ أحمد الجابر عريضة طالبت فيها تأكيد حكم الشورى، وذلك عن طريق إنشاء مجلس تشريعي لحكم البلاد، ولعب الإنجليز دوراً في نصيحة الحاكم بإجراء بعض الإصلاحات، خاصة بعد أن تبين أن المطالبين بالإصلاح كان غرضهم تحديث الإدارة المحلية في المقام الأول، وبناء على ذلك وافق الشيخ أحمد الجابر على تكوين مجلس تشريعي، وتمت الانتخابات وأنجز المجلس قانوناً تأسيسياً صادق عليه الحاكم في الثاني من يوليو (1938م) حيث نصت هذه الوثيقة على:

أ) الأمة مصدر السلطات ممثلة في هيئة نوابها المنتخبين.

ب) دور المجلس التشريعي في تشريع القوانين التالية (الميزانية، والقضاء، والأمن العام، والمصارف، والصحة، وكل قانون تقتضي مصلحة البلاد تشريعية).

ج) مجلس الأمة التشريعي هو المرجع لجميع المعاهدات، والامتيازات الداخلية والخارجية والاتفاقات، وكل ما يستجد من هذا القبيل لا يعتبر شرعياً إلا بموافقة المجلس وإشرافه.

د) رئيس المجلس التشريعي هو الذي يمثل السلطة التنفيذية في البلاد.

إلا أن هذا المجلس لم يعمر طويلاً بسبب المشاكل التي كان عليه أن يواجهها ومن أهم هذه المشاكل قضية الإصلاح الإداري، وإنشاء البيروقراطية العقلانية، وقضية الاستقلال وقضية

الاحتكارات الاقتصادية الضارة وأخيراً قضية الهجرة الأجنبية إلى البلاد.(الحيدر، 1995: 20-21)

وكما جاء في الفصل السابق فإن العقدين اللذين أعقبا حركة 1938م الإصلاحية شهدت المنطقة مجموعة من التطورات التي ساهمت في تدعيم عملية البناء الديمقراطي والإصلاحي في كويت ما بعد الاستقلال ومن أبرز هذه التطورات:

أولاً: التدفقات النفطية وتضخم العائدات المالية الأمر الذي مكن الكويت من إقامة بنى تحتية لدولة حديثة واستقطاب هجرة عمالة عربية وأجنبية ضخمة.

ثانياً: ظهور فئات اجتماعية جديدة لها مطالبها السياسية، مثل الطبقة الوسطى من موظفي الدولة وصغار التجار والمقاولين إضافة لتزايد دور القبائل البدوية، الأمر الذي أثر على تركيبة النخبة السياسية في الكويت وبنائها.

ثالثاً: تبلور الوعي السياسي لبعض التجمعات الاجتماعية تمشياً مع الموجة التحررية العربية، وتجسد هذا الوعي من خلال تكون بعض التجمعات السياسية والاجتماعية مثل اللجنة الوطنية لأنصار السلم في عام (1954م) والرابطة الديمقراطية التي طالبت بمجلس تأسيسي ووضع دستور حديث.

رابعاً: رغبة القيادة السياسية في الكويت في عهد الأمير عبدالله السالم في تحويل الاستقلال إلى حقيقة شعبية، عن طريق تحويل النظام القائم إلى نظام دستوري أميري، الأمر الذي تلاقى مع طموحات النخبة الجديدة لمزيد من المشاركة.(أبو الذهب، 2001: 75)

ونتيجة لهذه التطورات والخبرة الديمقراطية الكويتية جاء تحول النظام السياسي الكويتي عقب الاستقلال من الشكل التقليدي إلى الدولة الدستورية، وفي الوقت الراهن تمتلك الكويت أقدم تجربة في الممارسة الديمقراطية مقارنة بجيرانها من دول مجلس التعاون الخليجي على الأقل، لكن كثيرين يرون أنها لم تنجح بعد في إنجاز مهمات التحديث، وبناء أطر مؤسسية أو تنظيمات قانونية لممارسة العمل السياسي، كما أنها لا تزال – من وجهة نظر المحللين السياسيين – أسيرة المجتمع التقليدي، ومحكومة بقيمه وممارساته في جوانب أساسية منها للحداثة السياسية، وأنها خضعت في أغلب الأوقات للتقاليد والقيم الاجتماعية الموروثة أكثر مما حكمتها أصول الممارسة الديمقراطية وقواعد التحديث السياسي.

لم يكن من المستغرب أن تكون الكويت بتاريخها الطويل في المؤسسات النيابية والمناخ السياسي المتحرر نسبياً بين دول الخليج هي الأولى التي يطالب المواطنون فيها بالمزيد من المشاركة السياسية، فمع انتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام (1988م) كانت الاعتبارات الأمنية التي تم تقديمها كذريعة لحل مجلس الأمة الكويتي في عام (1986م)، تبدو غير مبررة بالنسبة إلى معظم الكويتيين، فقام ثلاثون عضواً في عام (1989م) من أعضاء المجلس المنحل من مختلف التوجهات السياسية بكتابة عريضة تطالب الأمير بإدخال إصلاحات دستورية، وعندما رفض الأمير ما جاء في العريضة تم عقد الاجتماعات المنظمة لمناقشة أوضاع المؤسسات السياسية الكويتية، ومساندة المطالبة بالإصلاحات الدستورية فيما سمي بدواوين الاثنين.

وتحت الضغوط الشعبية أعلن الأمير في نيسان (1990م) بتشكيل مجلس وطني يتألف من خمسين عضواً منتخباً وخمسة وثلاثين عضواً معيناً يحل محل مجلس الأمة السابق، وكان للمجلس

الجديد اختصاصات إشرافية واستشارية من دون صلاحيات تشريعية ، مما أدى إلى الإعلان عن انقسام أعضاء حركة الديوانية بين مؤيدين ومعارضين للمجلس الجديد الذي رأو فيه تراجعاً عن دستور (1962م)، ونظموا مقاطعة للانتخابات التي جرت في حزيران (1990م)،وتعاملت الحكومة مع المعارضين بشكل قاس حيث اعتقلت العديد منهم ممن كانوا يمثلون عناصر بارزة في المجتمع الكويتي.

ولقد مثل الاجتياح العراقي منعطفاً كبيراً في مجريات الأحداث، حيث جرد الحكومة الكويتية من قوتها، ولفت الانتباه إلى الضعف في الأداء الذي اتسمت به في التعامل مع أحداث هذا الاجتياح، فكانت الحكومة بحاجة ماسة إلى دعم الكويتيين في داخل الكويت وخارجها؛ لتأكيد شرعيتها وهي في المنفى، وهذا الوضع دفعه إلى الموافقة على إدخال إصلاحات دستورية، وعودة مجلس الأمة في وعد قدمه أمير الكويت وولي عهده لفصائل المعارضة في المؤتمر الذي عقد في جدة بعد شهرين من الاجتياح العراقي والذي حضرته (1200) شخصية كويتية بارزة.(الكتبي، 2000: 224)

ولقد أثارت حرب الخليج الثانية مجموعة من المشاكل السياسية للكويت ولكافة دول مجلس التعاون الخليجي ومن هذه المشاكل:

أولاً: قضية الشرعية السياسية: إن الشرعية السياسية تعني الرضى والقبول الطوعي الذي يمنحه المحكومين للسلطة باعتبارها تعبر عنهم وتسعى لتحقيق مصالحهم،(هوريو، 1977: 110)

وقد اعتمدت دول الخليج العربي بشكل عام إما على الشرعية الدينية أو الشرعية القبلية، بالإضافة لذلك سعت هذه الدول إلى تدعيم شرعيتها خاصة فيما يتعلق بتحقيق إنجازات اقتصادية

واجتماعية بفضل الثروة النفطية فضلاً عن الأخذ ببعض مظاهر النظام البرلماني كما حدث في الكويت، ولقد اتبعت هذه الدول مجموعة من الأساليب التي ساعدتها على تثبيت شرعيتها ومنها:

1. بناء أجهزة أمنية وعسكرية حديثة.
2. زيادة برامج الخدمات وتعميمها، لذا أصبح الوجود الأمني والحكومي مقترناً بوجود الخدمات وبرامج الرفاهية الاجتماعية.
3. توسيع مجالات فرص العمل والكسب والحراك الاجتماعي.
4. تكريس المؤسسة الملكية من خلال تثبيت ذلك في الدساتير.(إبراهيم، د.ت: 420)

ثانياً: قضية المشاركة السياسية، يشير مفهوم المشاركة السياسية في أوسع معانيها إلى حق المواطنين في أن يؤدوا دوراً معيناً في عملية صنع القرارات ذات الصلة بشؤون وطنهم، ويشير في أضيق معانيه إلى حق هؤلاء المواطنين في أن يراقبوا تطبيق القرارات عقب صدورها من جانب الحاكم، فالمشاركة السياسية وفقاً لذلك، تعني المساهمة في الأنشطة الاقتصادية، وإشراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي.(عبد الله، 1983: 63)

ولقد تعاظمت قضية المشاركة السياسية أثناء وبعد الحرب، وأصبحت من أهم التحديات التي تواجهها دول مجلس التعاون، وبشكل خاص الكويت، فقد حركت الأزمة ركود الحياة السياسية وأثارت عدداً من التساؤلات حول السياسات المتبعة، وتعالت الأصوات المطالبة بالمزيد من المشاركة السياسية، وهذا ما عبر عنه الوعود التي أطلقها أمير الكويت أثناء الاجتياح العراقي بإعادة البرلمان وتوسيع المشاركة السياسية في الكويت.(عبيد، 2000: 84)

ولقد أوجدت ظروف الحرب مناخاً انفتاحياً لم يكن معهوداً من قبل، فحضور الصحافة الغربية ومراسلوها والأعداد الكبيرة من الجيوش، وزيادة الأنشطة الإعلامية كل ذلك أوجد أربع تطورات ذات دلالة مهمة وهي:

1. أجواء من الانفتاح أثرت على المجتمعات التقليدية.
2. توالي ردود الفعل الإسلامية والراديكالية السياسية.
3. زيادة الضغوط الليبرالية التحديثية من أجل التحديث.
4. قيام بعض الدول بإدخال إصلاحات طال انتظارها.

واستقبلت كافة دول المجلس الدعوات إلى الديمقراطية والتحديث السياسي، غير أن الفترة التي أعقبت الحرب، والمشاكل التي أحدثتها الحرب وفتور الاهتمام الأمريكي بقضية الديمقراطية في الخليج قد أثرت على عملية التحديث السياسي.(إدريس، 2000: 533)

وبعد تحرير الكويت تم التوقيع على عريضة من قبل قادة إسلاميين وليبراليين ومستقلين في آذار (1991م) تحث تنفيذ الوعود التي قدمها الأمير في مؤتمر جدة، ومثلت هذه العريضة جهداً جماعياً مؤلفاً من سبع جماعات سياسية، واستجابت الحكومة لهذه المطالب، وأوفت بتعهداتها وأرست أسس الإصلاحات الدستورية، حيث جرت أول انتخابات برلمانية لانتخاب أعضاء مجلس الأمة في عام (1992م)، وقام هذا المجلس بنشاطات بارزة سواء على صعيد التشريعات أو تشكيل اللجان للتحقيق في الاجتياح العراقي للكويت وهو الأمر الذي أكد استعادة المجلس لدوره الرقابي على أعمال الحكومة.(أبو الذهب، 2001: 78)

وفي عام (1996م) جرت ثاني انتخابات برلمانية في الكويت، وفي عام (1999م) جرت **ثالث انتخابات برلمانية**، بعد أن تأزمت الأمور بين البرلمان والحكومة حيث انتهت الأمور بحل المجلس، وإجراء انتخابات برلمانية جديدة حيث حصل كل من التيارين الليبرالي والإسلامي المستقلين على الثقل الأكبر على حساب ممثلي الحكومة قد سبق هذه الانتخابات إصدار مرسوم أميري يقضي بتعديل قانون الانتخاب والترشيح للبرلمان يمنح المرأة الكوينية الحقوق السياسية في الانتخاب، والترشيح للبرلمان في عام (2003م)، غير أن هذا المرسوم لم يحظ بالقبول والموافقة من قبل مجلس الأمة المنتخب احتجاجاً على إصداره أثناء غياب البرلمان، وأن المجلس لم يكن في حالة انعقاد.

ومما تجدر الإشارة إليه أن درجة استجابة الحكومة الكويتية أكبر من باقي دول مجلس التعاون للمطالبات الدستورية نابعاً من أن تأثير الاجتياح العراقي في الكويت كان أكبر مما كان عليه في باقي دول مجلس التعاون الأخرى، إلى جانب اجتياحها إلى المساندة الشعبية، وهي في المنفى قلل من قدرتها التساومية مع القوى الاجتماعية المطالبة بالإصلاح الدستوري، يضاف إلى ذلك التجربة التاريخية للديمقراطية في الكويت.(الكتبي، 2000: 225)

هذه التجربة الديمقراطية الطويلة كان لا بد أن يتخللها العديد من التطورات الإيجابية والسلبية، الأمر الذي يقتضي إيجاد حلول لهذه المشاكل لأن استمرارها يؤدي لتراكمها، وبالتالي تفاقم المشاكل واستفحال آثارها في المجتمع، وهناك عدد من القضايا السياسية التي يعاني منها المجتمع الكويتي منذ فترة والتي شكلت محور اهتمام الحركة السياسية في الكويت حيث ظهرت العديد من الأصوات المطالبة بإصلاح هذه القضايا، التي انعكست في الشعارات والطروحات التي

تجسدت في الانتخابات البرلمانية لعام (2003م)، حيث طرح المرشحون شعارات متعددة منها ضرورة الإصلاح السياسي بفصل ولاية العهد عن رئاسة مجلس الوزراء، وتشكيل الحكومة برئاسة شخص يمكن محاسبته برلمانياً، وبوقف الرئاسة بالتفويض لأنها حسب وصف البعض بدعة غير دستورية، وبضرورة تقدم الحكومة ببرنامج تحاسب على أساسه، وبوقف احتكار وزارات السيادة من قبل أبناء الأسرة الحاكمة وتعيين الأكفأ.

ومن أبرز الشعارات ضرورة الاعتراف بالأحزاب السياسية، وإعطائها شرعية العمل لتكتمل أركان الديمقراطية خاصة أن هناك ستة تيارات سياسية تمارس دوراً سياسياً في الكويت منذ سنوات تحت تسميات مختلفة، ولا ينقصها غير الاعتراف الرسمي.

وقد حظيت الانتخابات الأخيرة التي شهدتها الكويت في منتصف عام 2003م بأهمية كبيرة بالنظر إلى عدة اعتبارات أساسية، يتمثل أهمها فيما يلي:

1. جرت الانتخابات في ظل بيئة إقليمية جديدة، كان أهم مفرداتها الإطاحة بنظام صدام حسين، وهو الأمر الذي أدى إلى زوال التركيز على الهاجس الأمني من برامج المرشحين لصالح التركيز على قضايا أخرى هامة، جاء في مقدمتها قضية تطوير التجربة الديمقراطية، التي لم تحظ بالتركيز المطلوب خلال الدورات الانتخابية الثلاث السابقة التالية لواقعة الاجتياح العراقي للكويت في صيف عام 1990م التي جاءت بعد تحرير الكويت.

2. في إطار التركيز على قضية تطوير التجربة الديمقراطية، تم طرح العديد من القضايا الهامة، في مقدمتها المطالبة بضرورة فصل منصب ولاية العهد عن منصب رئاسة الوزراء، ومنح المرأة كامل حقوقها السياسية. وعلى الرغم من أن قضية الإصلاح السياسي والديمقراطي

كانت مطروحة من قبل الدورات الانتخابية لمجلس الأمة، فإنها اكتسبت هذه المرة أهمية خاصة بالنظر إلى عاملين أساسيين: أولهما: تصاعد الضغوط الدولية (الأمريكية تحديداً) الهادفة إلى التدخل في الشؤون الداخلية بزعم عرض الديمقراطية. وثانيهما موجة الانفتاح التي طالت النظم الخليجية الأخرى في مرحلة ما بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة التي شهدتها الكويت عام (1999م)، ومثلت تحدياً للتجربة الديمقراطية الكويتية صاحبة السبق في هذا المجال.

3. ارتفاع نسبة المشاركة في العملية الانتخابية، حيث وصلت نسبة الاقتراع إلى أكثر من 80% من جملة من لهم حق التصويت (حوالي 136ألفاً) ، وتصاعد معدل التنافس بين التيارات المختلفة، الأمر الذي أشار إلى حيوية الساحة السياسية.(بدر الدين، 2003)

ولقد عكست نتائج هذه الانتخابات تطلع الشعب الكويتي إلى الإصلاح والتغيير، حيث أسفرت عن هزيمة رموز كويتية معروفة في الحياة السياسية لصالح عناصر جديدة، وهذا الأمر يعبر عن رغبة في بدء مرحلة جديدة من الإصلاح وتثير النتائج التي أسفرت عنها هذه الانتخابات العديد من الدلالات ذات الصلة بقضية الإصلاح والتغيير وأهمها:

أولاً: الرغبة الشعبية الجادة في التغيير، حيث بلغت نسبة الإقبال على الانتخابات 80%، فالظروف المناخية الصعبة وقيظ شهر يوليو لم تثن الناخبين عن الإقبال على مراكز التصويت والمشاركة في العملية الانتخابية بأعداد كبيرة، وهو ما عكس رغبة الناخبين في إحداث تغيير في التركيبة السابقة لعضوية المجلس، سواء في نوعية الأشخاص أو في توجهاتهم وانتماءاتهم السياسية والفكرية، وكانت النتيجة نجاح 23 عضواً جديداً أي أن نسبة التغيير بلغت 46%، كما تميزت هذه الانتخابات بدخول العديد من الرموز الشابة.

ثانياً: نجاح العديد من المستقلين، وهذا يعطي دلالة واضحة على أن الناخبين لم يعودوا يولون أهمية للطرح الحزبي الذي ظهر أثره سلبياً بين التيارات السياسية في الآونة الأخيرة والصراعات التي برزت بينها على السطح خصوصاً بين القوى الإسلامية التي فقدت بعض المراكز التي كان بإمكانها أن تحصل عليها لولا هذه الصراعات، بالإضافة لذلك ظهرت نتيجة جديدة وهي أن الناخبين يفضلون الخدمات على الشعارات السياسية.

ثالثاً: أظهرت الانتخابات أيضاً ثقة الناخبين الكويتيين بالمؤهلين علمياً وأكاديمياً من رجال الاقتصاد والتكنوقراط والإدارة.

رابعاً: أظهرت الانتخابات أن الناخبين أعطوا صوتهم للفئات العمرية الأصغر نسبياً.(العيسوي، 2003: 59)

وهذه كلها مؤشرات على الرغبة الجادة لدى الكويتيين في التغيير والإصلاح عبر إحداث التغيير في البرلمان، على اعتبار أن البرلمان هو المكان المؤهل والمطلوب منه أن يحدث التغيير والتطوير في المجتمع الكويتي.

أما المطالب الشعبية والنخبة الكويتية من المثقفين والأكاديميين ومسؤولين سابقين، تنادي بإدخال إصلاحات جديدة للتعاطي مع الواقع الجديد الذي تشهده المنطقة، وأصبح لدى هذه النخب قناعة بأن تراكم المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية قد يعصف بالكويت إذا لم يتم تدارك الموقف عن طريق إجراء إصلاحات تعالج الاختلالات الحالية، وهذا ما دفع 53 من المثقفين والأكاديميين والنواب السابقين إلى إصدار بيان حمل عنوان: "الكويت وتحديات جديدة" في التاسع من يونيو عام (2003م)، حيث عرضوا تصورهم للأزمة الكويتية في جمود الدستور وعدم نضج

الممارسة السياسية ، وترهل الإدارة العامة ،وإفراغ التعليم من محتواه، وحذّر هؤلاء من أن استمرار هذا الخلل الهيكلي سوف يؤدي صعوبات حقيقية في مواجهة المستقبل، ودعا هؤلاء إلى تنقيح الدستور، وتكوين الأحزاب السياسية بقانون ينظمها، بالإضافة إلى إشراك المرأة في الحياة السياسية، ودعم مؤسسات المجتمع المدني، وإطلاق حرية الرأي والتعبير، وحرية الصحافة والارتقاء بالتعليم، وهذه المطالب تشكل المحاور الأساسية للإصلاح السياسي المنشود في الكويت.(العيسوي، 2003: 57)

المبحث الثاني: المؤثرات الخارجية للإصلاح في دولة الكويت.

أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى إحداث العديد من التغيرات على السياسة الخارجية الأمريكية والغربية عموماً، هذ1 إضافة للتغييرات التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، والتحولات الديمقراطية في العديد من البلدان في أوروبا الشرقية وأفريقيا، هذا إضافة لما سمي بعصر العولمة والتي تعني في أبسط معانيها سقوط الحواجز الفاصلة بين الدول والمجتمعات والاتجاه نحو مزيد من الاندماج بما جعل العالم يتحول إلى قرية صغيرة، وصارت كثير من القرارات الاقتصادية تتخذ خارج حدود الدول عن طريق المؤسسات والشركات الدولية متعددة الجنسيات، كما تميز هذا العصر بالتدفق الحر والسريع للأموال والبضائع والخدمات فضلاً عن الأفكار والمعتقدات، وكان للديمقراطية وحقوق الإنسان نصيب الأسد في الانتشار العالمي كقضايا ذات أولوية في جداول أعمال المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية مع صعود الدعوة العالمية لإعادة الاعتبار للفئات التي تعرضت للإهمال والظلم والاضطهاد لفترات طويلة سابقة كالمرأة والطفل والمعاق.(شلق، 2004: 55)

وكان من أبرز التطورات العالمية الجديدة تزايد عدد المنظمات غير الحكومية واتساع نطاق نشاطها بما يتجاوز ويتخطى حدود الدول القومية، وفي ظل التقدم الهائل في مجال الإرسال الفضائي والأقمار الصناعية والأطباق الهوائية استطاعت منظمات حقوق الإنسان توعية الرأي العام العالمي بما يجري من انتهاكات في أي دولة كما شاهد سكان العالم جميعاً أحداث سقوط النظم الشيوعية في أوروبا الشرقية على أيدي حركات الاحتجاج الشعبي على شاشات التلفزيون

وهو ما كان عاملاً هاماً في تشجيع الشعوب الخاضعة لحكومات مستبدة على تقليد الشعوب الأوروبية والمطالبة بالتغيير.(شلق، 2004: 59)

وهذه العوامل مجتمعة شكلت عوامل ضغط على كافة الدول غير الديمقراطية، ومن أبرز العوامل الخارجية التي تؤثر على سياسات الدول وممارستها السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ويمكن تتبع سياسة الولايات المتحدة من فترة الثمانينات حتى الآن حيث شهدت السياسة الخارجية ربطاً متزايداً بين موضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان حتى بات هذان الوضعان من المحددات الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية في تعاملها مع أية دولة، ويرتبط موضوع حقوق الإنسان والديمقراطية في السياسة الخارجية الأمريكية معتمدة بثلاث جوانب من نشاطها الخارجي.

أ) قانون المعونة الخارجية.

ب) قانون تبادل المساعدات.

ج) قانون الإصلاح التجاري، وكانت الجلسات لخمس عشرة التي عقدتها لجنة التنظيمات والحركات الدولية في الكونغرس الأمريكي وبإدارة النائب دونالد فاستر، آنذاك دعت في تقريرها إلى اتخاذ التدابير التي من شأنها دفع حقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأمريكية.

وفيما يلي، الرؤية الأمريكية للإصلاح السياسي في دول الخليج العربي، فإن وزارة الخارجية الأمريكية تعد ملفاً لتضعه أمام المسؤولين في الدول العربية لا سيما دول مجلس التعاون الخليجي، وتتمثل أهم ملامح هذا الملف والذي تعمل على إنجازه إليزابيث تشيني ابنة نائب رئيس الجمهورية والتي تتولى منصب مساعدة وزير الخارجية فيما يلي:(بشارة، 2003: 100)

أولاً: خريطة إصلاح سياسي، تتمثل أهم عناصره في احترام حقوق الإنسان وتطبيق قيم الديمقراطية وتفعيل المجتمع المدني واحترام سيادة القانون والمحاسبة والشفافية.

ثانياً: خريطة إصلاح اقتصادي، تتضمن تفكيك دولة الرفاه بما يعني ذلك من ترشيد الإنفاق، والخصخصة وتشجيع الاستثمار الأجنبي، والانفتاح على الأسواق والاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

ثالثاً: خريطة إصلاح التعليم، وذلك انطلاقاً من قناعة أمريكية بأن التعليم في الدول العربية بوجه عام والدول الخليجية على وجه الخصوص "تعليم عالي" طارد لغير أهله، ومن ثم تسعى الخطة الأمريكية في هذا الإطار إلى إزالة "الجدار" الذي يباعد بين الشعوب ويعزز قيم التنوع بما يؤدي إلى "قبول الآخر".

رابعاً: خريطة إصلاح ثقافي وإعلامي، تتضمن دعوة إلى التعايش بين الحضارات، وإبراز هذه القيم والسلوك التي تجمع بينها والاستفادة من عطائها، والدعوة إلى التفاعل بين الشعوب والمزيد من التعرف على هواياتها وتكثيف الترابط والتعاون.

هذه الرؤية الأمريكية ترتبط بوجوب إحداث تغييرات عززها التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية، الذي يبحث في أوضاع 129 دولة في العالم تعتبر الولايات المتحدة أن حالة حقوق الإنسان فيها خطيرة، ومن بين هذه الدول يبحث التقرير في وضع (15) دولة في المنطقة هي "الجزائر والبحرين وسلطنة عُمان وقطر والسعودية وإيران والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وسوريا وتونس واليمن".(بشارة، 2003: 101)

ويعتبر التقرير أن "الوضع العام في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية يبقى ملبداً" في المنطقة على حد تعبير التقرير، على الرغم من بعض "الاتجاهات الإيجابية" في مجال الانفتاح السياسي في قطر والمغرب وسلطنة عُمان".(بشارة، 2003: 103)

أما الاهتمام الأمريكي بالديمقراطية والإصلاح في الكويت فلقد كان الاهتمام الأمريكي مبكراً منذ تحرير الكويت، حيث نشرت مجلتا "يو.أس.نيوز" و "نيوزويك" الأمريكتان، موضوعين حول ممارسات العائلة الحاكمة في الكويت، وحول مأزق المعارضة الكويتية التي وعدتها السلطة بالديمقراطية في غياب أية مؤشرات لتحقيقها، واعتبرت المجلتان أن مأزق المعارضة الكويتية هو أساساً مأزق يطال الولايات المتحدة الأميركية التي حشدت الحشود لتحرير الكويت تحت لواء الديمقراطية.

إن الكويتيين يختنقون، والسبب لا يعود فقط إلى سحب الدخان المتصاعدة من 450 بئراً نفطية مشتعلة، فبعد عدة أشهر على التحرير بدأت ولادة الوعود الكويتية الرسمية تتعسر، ابتداء بإعادة بناء البنية التحتية الكويتية، ووصولاً إلى تقديم التغيير السياسي، فمنذ عودته إلى وطنه بدأ الأمير جابر الأحمد الصباح يفكر بتذمر بما أطلق عليه "الكويت الجديدة" وحتى الآن فإن كل ما منحه الأمير هو تعهد غامض بإجراء الانتخابات البرلمانية، في حين تضغط المعارضة الكويتية لإعادة البرلمان الذي حلّه الأمير في العام (1986م) إلا أن كل ما حصلت عليه المعارضة هو تبديل تجميلي في مجلس الشورى، فالأمير أبعد ثلاثة وزراء غير معروفين، وأبقى سيطرة أسرته الحاكمة منذ العام 1756م على أهم المراكز.

وكان وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر قد عبر عن انزعاج الولايات المتحدة من الموقف الرسمي الكويتي المعارض لإجراء التغييرات في النظام.

وجاء التحرك الأميركي في أعقاب البيانات الصادرة عن المنظمات الإنسانية العالمية، التي حثت الرئيس الأميركي لكي يتدخل شخصياً لإنهاء موجة الاعتقال التعسفي والتعذيب والقتل التي تسود الأراضي الكويتية منذ انسحاب القوات العراقية منها.(صحيفة الوطن، 2003)

أما آخر مؤشرات الاهتمام الأمريكي بالتحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي فقد تمثل في إرسال الولايات المتحدة وفداً لمتابعة الانتخابات البرلمانية الكويتية التي عقدت في 5 يوليو (2003م) ويضم الوفد الأمريكي باحثين وعاملين في الكونجرس ومؤسستي Heritage Foundation و Freedom House وهما مراكز بحث علمية وسياسية إلى جانب صحافيين في "واشنطن تايمز" ومجلة "هيل" الخاصة بأعضاء الكونجرس.(صحيفة الوطن، 2003)

يشير العرض السابق إلى أن الكويت تعرضت ولا تزال تتعرض للضغوط الخارجي ولا تزال تتعرض لهذه الضغوط خاصة من قبل الولايات المتحدة التي كانت الداعم الأساسي للكويت في تحريرها من الاحتلال العراقي، وعليه فإن الرؤية الأمريكية الرسمية والعديد من الجهات الأهلية الأمريكية المهتمة بالديمقراطية وحقوق الإنسان ترى أنه يتوجب على الكويت أن تخطوا خطوات أوسع في الإصلاح السياسي الديمقراطي، ومن ناحية أخرى فإن الإدارة الأمريكية رسمت استراتيجية للشرق الأوسط بشكل عام والخليج العربي بشكل خاص على اعتبار أن هذه الدول حاضنة ومموّلة رئيسية للإرهاب العالمي الذي تشن الولايات المتحدة حرباً عالمية عليه، وتعتبر أن محاربة الإرهاب يجب أن تبدأ من القضاء عليه من مواطنه، ولقد كان الموقف الرسمي للكويت إزاء المبادرات الأمريكية خاصة مشروع الشرق الأوسط الكبير هو الرفض حيث أعلن

رئيس مجلس الوزراء الكويتي الشيخ صباح الأحمد "رفض" الكويت لمبادرة "الشرق الأوسط الكبير" وقال الشيخ صباح في تصريحات لصحيفة الوطن الكويتية أنه "لم يتسلم مبادرة الشرق الأوسط ولا يريدها".(مجلة الشرق الأوسط، 2012)

وهذا الموقف الرسمي الكويتي من المبادرة يشير إلى الرغبة الكويتية في عدم التعامل مع المبادرات الأمريكية الخاصة بنشر الديمقراطية والإصلاح السياسي وهذا الأمر يثير تساؤلات حول مدى جدية الحكومة الكويتية في المضي قدماً في الإصلاح السياسي كما هو الحال مع العديد من دول الشرق الأوسط التي رفضت المبادرة حتى قبل أن تصدر بشكل رسمي عن الإدارة الأمريكية، وعلى الرغم من هذا الرفض الكويتي لهذه المبادرة إلا أن الضغط الدولي والأمريكي يبقى يلعب دوراً هاماً في التحول الديمقراطي في الكويت نظراً للعلاقات الخاصة التي ترتبط بها الكويت مع الولايات المتحدة حيث سيتضح هذا الدور من خلال المسيرة المستقبلية للإصلاح السياسي في الكويت ودول مجلس التعاون عموماً.

كان الانفتاح السياسي الإيجابي على دول العالم سمة من سمات السياسة الخارجية، يعزز ذلك احتضانها لأكثر من مئة جالية تمثل الكثير من جنسيات دول العالم للعمل في الكويت، في ظل وجود نظام ديمقراطي يضمن انفتاح إعلامي كبير، وحرية نسبية للتعبير عن الرأي، تلك الجنسيات التي كانت لها الكثير من الإيجابيات على الصعيد الاقتصادي، ولكن كان لتنوع وجودها تبعات سلبية على الصعد السياسية والأمنية والاجتماعية، مما جعل الكويت تقرر الاستمرار في احتضانها من أجل هدف أكبر وأسمى. (الكردي، 2006: 53-71)

ومع إثبات حقيقة أن لدول الجوار الجغرافي الثلاث (إيران، والسعودية، والعراق)، امتداداً سياسياً وأديولوجياً وعقدياً ومذهبياً وقبلياً في دولة الكويت، فمن الطبيعي أن تتأثر البلاد بما يجري من متغيرات سياسية وأيديولوجية واجتماعية واقتصادية في تلك البلدان المجاورة. فعلى سبيل المثال، نجد أن نجاح الثورة الإسلامية في إيران في العام 1979 أعطى زخماً حركياً كبيراً لشيعة الكويت بشكل خاص، والقوى الإسلامية من سنة وشيعة بشكل أعمّ، أدى إلى زيادة النشاط السياسي للقوى السياسية الإسلامية، وتوسع شعبيتها، وإزدياد نفوذها الاجتماعي والاقتصادي وتأثيرها السياسي. وقد يكون أيضاً أحدح أهم عوامل انفتاح الحكومة على القوى السياسية الإسلامية الشيعية أكثر هو بعد نجاح التيارات الإسلامية الشيعية بالوصول إلى الحكم في العراق ما بعد سقوط نظام صدام حسين في العام 2003، وما سيتتبع ذلك من دعم حكومي للنواب الشيعة في الانتخابات الأخيرة في العام 2009، وإسناد النواب الشيعة للحكومة وسياساتها العامة، مما فسره المراقبون على أنه تحالف استراتيجي بين الحكومة وسواد النواب الشيعة الأكبر في المجلس.

كما أن للعربية السعودية امتداداً قبلياً سياسياً واضحاً في الكويت، إضافة إلى تأثيرها غير المباشر من خلال المؤسسات التابعة لمجلس دول التعاون الخليجي، التي تؤطرها سياسات وبرامج على بلدان الخليج الالتزام بها. هذا الامتداد من الطبيعي أن يؤدي إلى تداخل حالة التعاطي السياسي بين دوله بصورة سلبية أحياناً، وإيجابية أخرى، مع طغيان الصورة الثانية وشذوذ الأولى، وليس مثلاً على ذلك أوضح من طرح ملف مزدوجي الجنسية في البرلمان الكويتي، كورقة ضغط ضد أبناء القبائل، حين شعرت الحكومة أن هناك تأثيراً خارجياً يساهم بصورة غير

مباشرة في دعم وإسناد المعارضة الجديدة، التي يمثل نوابها المتصدين اليوم امتداداً للمكون السعودي، ذات الأصول الجنوبية. لذا، فهناك توجس من التأثير الخارجي عند الحكومة بات واضحاً ويصعب التعامل معه بمرونة. (خليفة، 2010)

الفصل الرابع

القبيلة والدين وعملية الاصلاح السياسي في دولة الكويت

يتكون المجتمع الكويتي من قبائل سكنت الكويت، وقد تطرقت هذه الدراسة في موضع سابق إلى نشوء الكويت وتطور الحياة السياسية والاجتماعية فيها وأن القبائل ممثلة بزعمائها كان لهم دور مهم في تطور الحياة السياسية فيها، وأن الأسرة الحاكمة اعتمدت على التحالفات القبلية والأسرية في المرحلة السابقة للنفط، حيث أن الدولة نشأت على أساس عقد اجتماعي حقيقي بين أسرة آل الصباح وزعماء القبائل وكبار التجار الذين مثلوا مختلف فئات المجتمع. وإلى اليوم فإن هذه الواقعة التي ترجع إلى بدايات القرن الثامن عشر لا تزال تنتج آثارها وتضبط ميزان علاقة المجتمع بالدولة على أساس أن الدولة جزء من كل هو المجتمع، وأنها لا تشكل حقيقة مفارقة له، ولا تعلو عليه.

وقد أسهم في ترسيخ هذا النمط من العلاقة أن السلطة الممثلة للدولة والناطقة باسمها هي في واقع الأمر واحدة من مكونات التركيب الاجتماعي القبلي المعروف لدى الكافة ، وقد عبر رئيس مجلس الأمة الكويتي جاسم الخرافي عن هذه الحقيقة بطريقة عفوية عندما قال "نظام الحكم هو أسرة من أسر الكويت".

المبحث الأول: دور القبلية في عملية الاصلاح السياسي .

القبيلة كما يرى كثير من المفكرين هي في الأساس مبدأ تنظيمي يحدد الأطر العامة للعضوية في الجماعة حسب ترتيبة تنظيمية، وهو رابطة موحدة الغرض مبنية على التحالف بقدر ما هي مبنية على النسب (والقرابة) وتمثل عقلية عامة مستمدة من الانتماءات والولاءات المنغرسة

في أعماق وجدان الجماعة، وتظهر القبلية بتأثيراتها المختلفة في كل مراحل التاريخ الإنساني، تضعف أحياناً وتقوى أحياناً أخرى، تتخفى خلف التنظيمات السياسية وتتلون بألوان الطبقات أو الطوائف، في الريف كما في المدن. (النقيب، 1996: 9)

ومع الضعف التاريخي لعوامل الاستقرار الحضري أو المدني ، لم تجد السلطة حاجة ملحة إلى بناء أجهزة بيروقراطية أو مؤسسات مركزية محترفة ومنفصلة ومتمايزة عن أعراف وتقاليد التكوين الاجتماعي السائد، ويقوم على أساس تداخل أجزاء هذا التكوين مع مراكز السلطة والإدارة بشكل أفقي لا مركزي، وقد بقيت هذه الأصول الاجتماعية السياسية تؤدي دورها في تنظيم علاقة الدولة بالمجتمع، ولم تتأثر بموجة التحديث التي اجتاحت منطقة الخليج بأسرها مع الطفرة النفطية، وظلت هذه الموجة عبارة عن مجرد "قشرة" سطحية وعجزت عن النفاذ إلى صلب البنى الاجتماعية والثقافية الموروثة، بل إن هذه البنى تمكنت من توظيف كثير من إنجازات التحديث وأدواته في تدعيم قوتها وتثبيت دعائم وجودها، وبدلاً من أن تستوعبها عمليات التحديث استوعبتها هي وهضمتها وتغذت بها. والدليل الأبرز الذي يؤكد ذلك هو أن الكثيرين يرون أن الانتخابات النيابية الدورية هي المسؤولة عن تقوية العصبيات القبلية والفئوية والمذهبية، وهذه العصبيات من منظور التحديث تتحول بدورها إلى نزعات تقليدية معاكسة للتقدم.(غانم، 1975)

ومن البديهيات المنطقية والواقعية أن قيام مجتمع مدني في أي بلد يفترض، بل ويفرض زوال كافة الانتماءات السابقة للدولة القومية الحديثة، أو على الأقل تضاؤل نفوذها إلى درجة لا تسمح لها بالضغط على الدولة وإرباك عمل آلتها، أي الحكومة، إضافة إلى توفير حد أدنى إلزامي من التعليم للأغلبية، إن لم يكن للكل، يؤهلها للتمييز المطلوب بين الخطأ والصواب ويمنع وقوعها

في قبضة من يملك المال والإعلام، وأخيراً وليس آخراً تحرير الفقراء من مثالب فقرهم كالاضطرار لبيع أنفسهم أو أصواتهم للآخرين، حتى لو كان ذلك ضد قناعاتهم ومصالحهم. (غانم، 1975)

أما بخصوص زوال، أو ضعف الانتماءات السابقة للدولة القومية، أو الوطنية الحديثة، فإن المقصود هو الانتماءات العشائرية والقبلية والدينية والطائفية والاثنية، مع ما يرتبط بها من تقاليد وطقوس والتزامات متوارثة لمئات أو لآلاف السنين، وصار بعضها أو أغلبها أحياناً مكوناً جوهرياً للسلوك الاجتماعي، مثل تقاليد القبيلة وغير ذلك. في المجتمع المدني يجب إزالة تأثير هذه القوى والروابط، أو على الأقل تحييدها كما حصل للكنيسة المسيحية في أوروبا وأمريكا بفضل نظام العلمنة، فأصبحت الدولة والمجتمع في آن واحد قادرين على ضمان حرية تحركهما المطلقة أو شبه المطلقة، بعيداً عن تأثير الدين أو القبيلة أو الطائفة، فالسيادة للدول وليس لأية صلة أو قوة أخرى.

وبعد تحقيق هذا الانفصال الحتمي مع الانتماءات السابقة للدولة الوطنية الحديثة يبدأ المجتمع بتجريد الدولة من الكثير من وظائفها وسلطاتها الاستبدادية، وتأخذ المؤسسات المدنية بممارسة سلطة رقابية وتشريعية فعالة، لأن الفرد أصبح ولاؤه للوطن والدولة وليس لأية رابطة أخرى، ومن ثم فهو مؤهل للتصرف بشكل يخدم الدولة المجتمع ومهما كان الرأي بالحكومة. بتعبير آخر إن الشعور بالمسؤولية والقدرة عن تجنب كل ما يسيء للمجتمع، نتيجة دوافع فردية أو انتماءات قديمة، تصبح هي السائدة، وهكذا يبرز المجتمع (السعيد) و(المثالي) الذي يتحول فيه الفرد إلى (سوبر مان)! لا يخدم إلا مصلحة المجتمع ويقف ضد عائلته أو أبناء قبيلته، وبحزم، إذ

كانوا يشكلون خطراً على الدولة والمجتمع، وعندما ظهر إلى الوجود الدستور الكويتي ومؤسسات الدولة المختلفة، كانت قد تكونت بين هذه القبائل وفي تعاملها مع الشؤون العامة للدولة وأثرت هذه العادات والممارسات على علاقة هذه القبائل بالسلطة وعلى الحياة السياسية في الكويت حتى الوقت الراهن، مما أدى إلى إضعاف دور مؤسسات المجتمع المدني على اعتبار أن هذه القبائل قد أخذت العديد من الأدوار المنوطة بالمجتمع المدني (شكري، 2003: 59).

وهذا الأمر يستدعي توضيح العلاقة بين الدولة والقبيلة، فوجود كافة مظاهر الدولة لا يعني أن القبيلة قد تخلت عن منطق القبيلة وقيمها ومفاهيمها وطريقة تفكيرها، لكن منطق الدولة وقيمها ومفاهيمها تختلف عن تلك التي تتمسك بها القبيلة وإذا أرادت القبيلة أن تكون دولة فعلاً فإن عليها الأخذ بالسمات والمظاهر في حين أن الممارسة الفعلية أن تذوب القبيلة في الدولة فتختفي الانتماءات القبيلة والولاءات القبيلة، لأن الدولة هي البوتقة التي تجمع كافة الأفراد بغض النظر عن أي انتماءات أو ولاءات فهم جميعاً مواطنون متساوون في الحقوق والواجبات، وفي دول الخليج العربي بشكل عام – والكويت بشكل خاص – يحاول المواطنين التمسك بمنطق القبيلة وقيمها ومفاهيمها وأنماط تفكيرها في إطار المؤسسات والأجهزة القائمة التي تمثل سمات الدولة ومظاهرها، والدولة ليست مجرد مظهر مؤسسي ولكن حضور فعلي على الساحة يتجسد بصورة رئيسية بتذويب النعرات والانتماءات والولاءات القبلية ويحل محلها جميعاً الانتماء والولاء للدولة.(المختار، 2004: 99)

والواقع في الكويت يجسد هذه الحالة وظهر ذلك جلياً من خلال الانتخابات البرلمانية فالقبيلة تعد أساس المجتمع الكويتي، فهي تشكل نسيجه الاجتماعي، ويمكن القول إنها تشكل أيضاً

معظم ملامح البرلمان، وتتدخل بطريقة أو بأخرى في تشكل الحياة السياسة ورسمها، ولا شك في أن احتفاظ القبيلة بسماتها وتقاليدها الأصلية قد حفظ لها قوتها وهيبتها ونفوذها على الساحة، فشيخ القبيلة أو مجلس حكمائها وكبارها يحظون باحترام الجميع وطاعتهم، والترابط الاجتماعي المتين بين أبنائها في السراء والضراء، والتكافل والتعاضد في كل الأحوال الاجتماعية والسياسية حفظ للقبيلة لحمتها القوية ونسيجها المتين.

وتعد الديوانية (مكان بالبيت يتجمع فيه الرجال) من سمات المجتمع الكويتي منذ نشأته، فهي من لوازم القبيلة وملتقى أبناءها وزوارهم في كل المناسبات، ويخصص كل صاحب ديوانية يوماً من الأسبوع يستقبل فيه ضيوفه من الأقارب والجيران والمعارف، وتعد الديوانية منتدى للنقاش على امتداد العام حيث يطول الحديث ويتشعب دون أي سقف للحرية متناولاً كل القضايا، وفيها تفرغ كل أخبار وأسرار المجتمع، وتحتل السياسة جانباً كبيراً من المناقشات خاصة ما يتعلق بالانتخابات البلدية والبرلمانية، وفي فترة الانتخابات تتحول الديوانيات إلى غرف عمليات لا تتوقف لمساندة المرشح المتفق على دعمه من القبيلة، ويمكن القول أن معظم ملامح البرلمان يتم تحديدها عبر ديوانيات الكويتيين، فهي تشهد فعاليات انتخابات حقيقية من حيث الترشيح والتصويت وإعلان النتائج عبر اللجان المشرفة وهي الانتخابات التي اصطلح على تسميتها بـــ "الانتخابات الفرعية" أو "انتخابات القبيلة" والتي دأبت القبائل الكويتية على إجرائها بين أبنائها للخروج بمرشح واحد إلى الساحة تدعمه القبيلة مادياً واجتماعياً وتقف وراءه بكل ثقلها لإنجاحه.

ورغم أن القانون يجرم هذه الانتخابات، ويشدد على أن الانتخابات الشرعية هي التي تعلن عنها الحكومة ، فإن أحداً لم ينفذ القانون، وتصر جميع القبائل على إجراء انتخاباتها الفرعية،

ولكن وفق احتياطات تجعلها بعيدة عن سيطرة أو ضبط سلطات الأمن، فالديوانيات التي تعد مقر إجراء هذه الانتخابات معروفة أنها مقر التقاء جماهير الناس على امتداد العام، وبالتالي فلا يكون لافتاً للنظر تجمعهم فيها، ولم يسبق لقوات الأمن أن دهمتها يوماً بأنها تعد من حرمات البيت التي يحافظ الجميع عليها، في داخل القبيلة الواحدة – خاصة القبائل الكبيرة – تجري أكثر من انتخابات فرعية في مناطق ودوائر انتخابية متعددة حيث ينتشر أبناء القبيلة، والتنافس على المرشحين فيها لا يقل سخونة عن منافسة الانتخابات العامة، بل إن خلافات تنشب وطعون تقدم في النتائج إلى لجنة خاصة وأحياناً يتدخل شيخ القبيلة للتوفيق.(موقع قناة الجزيرة الإخبارية على الانترنت، 2003)

وتعد هذه الانتخابات الفرعية صورة من صور حرص القبيلة التي تمثل الشريحة الاجتماعية الأهم في المجتمع الكويتي على مصالحها، وقوتها الاجتماعية ونفوذها السياسي، ولذلك فإنها تحرص على تجميع أصوات أبنائها خلف مرشح واحد يمثل القبيلة، ويدافع عن مصالح أبنائها، ويحفظ لها وجاهتها الاجتماعية والسياسية؛ إذ تتبارى القبائل وتتفاخر بعدد نوابها في البرلمان، وفي كل الأحوال فإن الانتخابات الفرعية (القبلية) تضطر القوى السياسية إلى تأجيل إعلان أسماء مرشحيها؛ إذ ينتظر الجميع رأي القبيلة أولاً ليحددوا على ضوئه مرشحيهم، فالتيارات السياسية كلها موجودة بأطيافها بين أبناء القبائل. (موقع قناة الجزيرة الإخبارية على الانترنت، 2003)

وهذا الأمر يظهر مدى التأثير الذي تمارسه القبيلة على الحياة السياسية في الدولة خاصة المجلس التشريعي مما يعطي صورة عن نشاط النواب داخل البرلمان، وخارجه، وأن ممارستهم

محكومة، أو تأخذ بالاعتبار أمور القبيلة ورأيها في ذلك، مما جعل بعض المحللين السياسيين يسمون هذه الحالة بالقبيلة السياسية التي هي شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي الذي يختلف عن القبلية العادية أي مجموعة من العلاقات المتبادلة بين الأفراد والمبنية على تراتبية القرابة، إذ أنه يتحول إلى حكم العناصر الأيدلوجية في توزيع السلطة السياسية.

ومن ناحية أخرى فإن القبلية ليست شكلاً أساسياً من أشكال التنظيم الاجتماعي فقط، بل هي أيضاً عقلية عامة تخصب الذاكرة الجماعية للمجموعة ولا تنحصر في فترة زمنية محددة أو شكل من أشكال المجتمع، وأن المكونات الأساسية للمتغيرات الدينية والسياسية والاقتصادية والعاطفية في مفهوم القبلية السياسية توفر الكثير من المميزات في تفسير السلوك الاجتماعي.(النقيب، 2003: 19-23)

أما عن علاقة القبلية بالمجتمع المدني فالقبائل لا تعترف – عادة – بما يسمى مؤسسات المجتمع المدني، وهي على النقيض من المجتمع المدني، فالقبيلة دخلت على العصر المتمدن، وأخذت منه واجهاته فقط ولم تأخذ منه سلوكه، وهذه القبائل أقامت مؤسسات لتسيير العمل الإداري والتجاري، وبقيت التحالفات والولاءات في الأطر القبلية، وهي ما تزال سائدة وإن بدا إنها اختفت أو ليس لها حضور واضح، وهذه الأطر القبلية لا تعترف بطبيعتها بمؤسسات المجتمع المدني فالرعاية الأبوية التي تمثل إرثاً قبلياً تجعل كل المنتمين للقبيلة خاضعين لمشيئة الرعاية الأبوية، ولما كان الأب حريصاً كل الحرص على مصلحة أبنائه فإنهم يجب أن يذعنوا له كل الإذعان، ويقبلوا ما يصدر عنه من أوامر ، ومن هنا يأتي الدور الأبوي السياسي متقمصاً للدور الأبوي الأسري والذي يعتمد الأبوة نهجاً أخلاقياً، وبذلك تضفي القبيلة على الدور الأبوي السياسي

النهج الأخلاقي بحيث يبدوا مجافاة للأخلاق عدم التزام الطاعة أو المطالبة بحرية الرأي والتعبير والمشاركة في اتخاذ القرار، ومن الجدير ذكره أن الرعاية الأبوية ليست إرثاً قبلياً فقط ولكنها إرث تربوي مجتمعي غالب على الساحة العربية بتفاوت نسبي.(عبد الرحمن، 2000: 46)

عرفت المؤسسات القبلية السياسية تغيرات كبيرة في نصف القرن المنصرم واستجابة لضرورات إنشاء جهاز دولة حديث، خلجت النخبة الحاكمة عنها لباسها الاستبدادي التقليدي، واستبدلت به آله دولة سلطوية حديثة ذات كفاءة، وأسفرت هذه التحولات عن نشوء شبكة معقدة من العلاقات الاجتماعية الاقتصادية والتي بقيت محكومة بالترتيبات القبلية، وإنما بموازاة نظام من التدرج الطبقي الاجتماعي يتلاءم مع ثقافة استهلاكية حديثة، تتسم بتوسع هائل في قطاع الخدمات وبنمو ملحوظ لمهن الطبقة المتوسطة، ثم إن كل شريحة في هذا النظام القبلي السياسي تتدرج كذلك إلى طبقات على أساس الولاءات القبلية، فالأثرياء وذريات المشايخ يتمتعون بحصص غير متساوية من السلطة والثراء والنفوذ بفضل تأييد النخبة الحاكمة وهم يحتلون مواقع رسمية أو غير رسمية نظير اعتراف الدولة بمواقعهم، بصفتهم ممثلين لأتباعهم ومن هنا نشأت تضامنية قبلية طائفية، وإن جهاز الدولة، بحكم كونه ملكية خاصة للنخب الحاكمة يوجه جميع المنافع والمميزات عبر شبكات التمثيل التضامني هذه، على أساس من التدرج الدقيق للعمر والمكانة والجنس، وهذه الترتيبات القبلية الطائفية التضامنية تلعب دوراً اضافياً هاماً في تلطيف تأثيرات السياسة السلطوية على السكان. (النقيب، 1996: 21-22)

المبحث الثاني: دور الدين في عملية الاصلاح السياسي .

على الرغم من انقسام الحركات الإسلامية في الكويت إلى تنظيمات مختلفة إلا أن علاقتها بالسلطة عموماً تميزت بالمراجعة المستمرة والاعتدال، وكان لها تأثير واضح في عملية صنع القرار السياسي، ولديها قدرة على الحصول على تأييد جماهيري مقارنة بالضعف الواضح الذي اعترى التجمعات الفكرية والسياسية الأخرى.

كما امتلك التيار الإسلامي مقومات فكرية ساعدته على الانتشار مقارنة بالتيار الليبرالي، ففي مقابل ارتباط معظم فعاليات الأخير باتجاهات فكرية خارجية، سواء قومية، أو عربية، أو غربية يعمد أفراد التيار الإسلامي إلى التأكيد على محلية النشأة ووطنية الاهتمام، وكونه لا يرتبط بأي تنظيم دولي يشترك معه في نفس الأفكار والسياسات غير ما يتعلق بعالمية الفكر الإسلامي دون المجال التنظيمي.

ورغم الانقسامات الواضحة في اتجاهات التيار الإسلامي إلا أنها لم تكن يوماً متصادمة، وإنما تتفق جميعاً على مجموعة من المبادئ الواجب الالتزام بها، والتي تستمد قدسيتها من المبادئ الإسلامية التي تشكل بدورها الإطار المرجعي لكل التوجهات العامة للحركة الإسلامية. كما استطاع التيار الإسلامي الظهور بمظهر الطرف الأكثر دعماً للأسس الديمقراطية، حيث شهدت المدة الأخيرة عدة تحولات ذكية في هذا الاتجاه قصد بها تجاوز نقطة التفوق لدى التيار الليبرالي الخاصة بدعم الحريات، ومن هذه التحولات دعوة الحركة الدستورية إلى تشريع الأحزاب وطرحها في إبريل من عام 2001م في إطار برنامج متكامل ولأن التيار الإسلامي أعلن مراراً رفضه التام لاستخدام العنف كأحد آليات العمل السياسي، فقد نجح منذ ظهوره في

تبديد المخاوف الناجمة عن تجارب الدول العربيــة الأخــرى التــي شــهدت بــروز الحركــات الإسلامية.(العناني، 2003: 48)

ومن خلال هذه المقومات نجح التيار الإسلامي في التكيف مع ضغوط الحكومة واستطاع استقطاب العديدين لمنهجه، وتوسيع قاعدته الشعبية اعتماداً على طبيعة المجتمع الكويتي التقليــدي المحافظ وعدم تأثره بالتيارات الوافدة، إضافة إلي نظرته للنهج الإسلامي باعتباره تنظيم سياســي عصري يتوافق مع أطروحات مؤسسي النظام السياسي الكويتي.

احتكر الإخوان المسلمون نشاط الإسلام السياسي في الكويت على امتداد ثلاثة عقود من الزمان. أي ما بين عام 1952 عندما تأسست جمعية الإرشاد الإسلامي، التي تلتها جمعية الإصلاح الاجتماعي، وعام 1984 عندما ظهرت جمعية إحياء التراث الإسلامي السلفية في 19 ديسمبر (كانون الأول) من ذلك العام. ورغم أن الظروف التي رفقت ظهور الجماعات السلفية، والتسهيلات التي قدمت لها حتى الآن، شأنها في ذلك شأن عموم التيار الديني في الكويت، وذلك بسبب تنامي حجم المجتمع الكويتي، وزيادة عدد الشباب بشكل أسرع من تنامي قدرة الإخوان المسلمين على استيعابهم. كما أن الدعاية السياسية المضادة للإخوان في المجتمع الكويتي، تحت تأثير حركة القوميين العرب والدعاية الناصرية الواسعة التأثير، حتى عام 1967، عمقت النفور منهم وهيأت المجال لأي حركة أو جماعة إسلامية منافسة لهم.

وقد بدأت الجماعة السلفية الكويتية في أوساط الحضر ولكنها تحولت مع الوقت إلى قوة استقطات وتأثير لأبناء القبائل، وأداة فعالة في العمل البرلماني والطلابي والجمعيات التعاونية وغيرها. فقد ارتفعت نسبة المكون القبلي إلى ما يقارب أو يزيد على 50% من السكان الكويتيينن

ووجد الكثير من الشباب أنفسهم بعيدين عن التأثير السياسي والاقتصادي، وغير قادرين على ترجمة قوتهم العددية إلى نفوذ ملموس.

كان دخول الجماعات السلفية إلى الكويت متزامناً مع صراع الأجنحة داخل الجماعات السلفية السعودية، وتأثير الجماعة السرورية والتوجه الداعي لاستخدام العنف والخروج على الحاكم (العتيبي، 2008: 97). تنسب السرورية إلى محمد سرور بن نايف زين العابدين أحد المنشقين السوريين عن جماعة الإخوان المسلمين في سوريا، حيث جاء للعمل في السعودية وتولى التدريس عام 1965 في المعهد العلمي ببريدة. وقد مارس في ذلك المعهد مهمة التبشير بدعوته مع ممارسته لمهنة التعليم، وتتلمذ على يده الشيخ سليمان العودة. وقد انتقل سرور إلى الكويت ثم إلى بريطانيا، حيث أسس في برنامجهم مركز دراسات السنة النبوية ثم المنتدى الإسلامي، وأطلق مجلته الشهيرة "السنة". حاول سرور الجمع بين عقيدة السلف وخبرة الإخوان الحزبيية في تجمع الشباب والتأثير في المجتمعز وهكذا تبلور مع الوقت تيار سلفي سيايس جازف يسمى السرورية.

وقد أصبح في ما بعد، أكبر التيارات الدينية في الشارع السعودي أساساً، وفي الشارع الخليجي بشكل أو بآخر، حيث استطاع سرور وجماعته الوليدة السيطرة على كثير من المراكز الحساسة في الهيئات الدينية والخيرية والإعلامية، وتغلغل في المساجد والمدارس والمراكز الصيفية ومكتبات المساجد، واستخدم لذلك مجموعة من الأفكار والمناهج والآليات التي استطاع أخذها وتطويرها من خطاب الوهابية، وفكر سيد قطب والتجربة الحركية الإخوانية، وذلك لجمع المؤيدين، والأتباع من حوله والمحافظة عليهم بعد كسبهم، مما يجعلنا نرى أن محمد سرور مثل القنطرة التنظيمية والفكرية التي جسرت بها السرورية الفجوة بين الحركة الإخوانية والوهابية.

دخلت السلفية مجال السياسية المحلية علناً مع بداية ثمانينات القرن. فقد تأسست جمعية إحياء التراث عام 1981، وأصدرت مجلة "الفرقان" عام 1989. وعندما خرج السلف من صفوف الإخوان شكل الطلاب السلفيون، في ما بعد، قائمة بأسمهم هي الإتحاد الإسلامي، شاركت في الانتخابات الطلابية عام 1980. وحين أجرت الانتخابات لمجلس الأمة عام 1981، ترشح عن الجماعاة السلفية اثنان تحت شعار تعديل المادة الثانية من الدستور. وغيرها من مواد بذات الاتجاه. والمترشحان هما خالد بن سلطان بن عيسى وجاسم محمد سعود العون (عبد الرحمن، 1986: 66-67). وحملت الدورة الانتخابية، وهو أحد مؤسسي الجماعات السلفية، بينما رأت الجماعة أن مرشحها الرسمي هو فريد العجيل. وقد بدأ التصعيد حينما أخذت الشريدة يتكلم عن الجماعات السلفية في مقره الانتخابي، وعبر بيانات، كان منها نقده لمجلس شورى الجماعات السلفية، وهو أعلى سلطة بالجماعاة بأنه غير مؤهل علمياً لقيادة الجماعة، وبأن بعضهم يمارس التجارة بالبورصة – سوق الكويت للأوراق المالية، وهو السوق الذي تتهمه الجماعة بأنه ربوي.

والهيكل التنظيمي للجماعات السلفية مغلف بالسرية التامة، حيث لا يعرف أعضاء الهيئة التأسيسية، ولا هوية القادة العليا، وهو الذي يضع السياسة العامة للجماعة. وليس ثمة أسلوب محدد للأنضمام إلى الجماعة السلفية، حيث إن العضوية انتقائية، وفقاً لما يراه قادة الجماعة من خلال متابعة المرشح ثم عرض الأمر عليه للانضمام (العتيبي وآخرون، 2011: 262). وقد تبنت مجلة "الفرقان" السلفية منذ صدورها عام 1989 كل ما يصدر من آراء وفتاوى للجماعات السلفية في السعودية، لمثل الشيخ عبد العزيز بن باز، والشيخ محمد العثمين، والشيخ صالح الفوزان.

كان السلفيون قد شاركوا في انتخابات مجلس الأمة: 1981 و1985، كأفراد أصحاب توجه سللفي وليس باسم الجماعات السلفية. وكانت باكورة نشاطهم اسياسي، بعد التحرير، المشاركة بالتوقيع على بيان الرؤية المستقبلية لبناء الكويت الجديدة، الذي أعتدته شخصيات كويتية إسلامية ودستورية، وشارك في التوقيع عليه جمع من الشخصيات الوطنية، ثم بدأ تداول اسم التجمع الإسلامي الذي أطلق على الجناح السياسي للجماعة السلفية، ثم أصبح التجمع الإسلامي الشعبي لتأكيد العلاقة بين هذا التجمع واللجان الشعبية التي نشطت أثناء الاحتلال. وهكذا، وبعد انتخابات مدلس الامة 2003، بدأ تداول اسم التجمع الإسلامي السلفي. واشتمل البان الأول لهذا التجمع على الدعوة لتحكيم الشريعة الإسلامية، ونقد حرمان الشعب من الرقابة على الحياة السياسية، والدعوة إلى أسلمة القوانين وتأييد الدعوة إلى فصل ولاية العهد عن رئاسة مجلس الوزراء.

كان أول فاعل ومشهود للنواب الإسلاميين داخل أروقة مجلس الأمة كائناً في مجلس 1981 لأول مرة في التاريخ تجربة التيارات الإسلامية بالإنتخابات البرلمانية (السعيدي، 2010: 83)، وعندما يتم الحديث عن الإسلاميين في تلك الحقبة فإن الإشارة هي لجماعة الإخوان المسلمين والجماعات السلفية التي شهدت انقسامات عدة على المستوى الفكري والمستوى التنظيمي، ولجماعة الأخوان المسلمين السبق في خوض الانتخابات البرلمانية قبل السلف من 1963 أي مع أول انتخابات برلمانية ولكن لم يحالفهما الحظ مع جميع مرشحي الجماعة، فكان عام 1981 عاماً لدخول نواب من جماعة الأخوان والسلف على حد سواء ولأول مرة للصوت السياسي الإسلامي.

ورغم هذا لم تستفد القوى السياسية الإسلامية من الكوادر القبيلة إلا في عام 1985 حيث نجح نائب قبيلة الرشايدة مبارك الدويلة من الفوز بمقعد دائرة العمرية ليمثل رسمياً جماعة الأخوان المسلمين، وفي عام 1992 خاضت الحركة الدستورية (الاسم الرسمي لجماعة الأخوان المسلمين بعد الغزو العراقي لدولة الكويت) الانتخابات النيابية نصفهم من أبناء القبائل وهم فلاح غيام المطيري وعبد الله العرادة الرشيدي ومحمد البصيري العجمي وعياض علوش المطيري ويعد شبيب العجمي وجمعان العزمي إضافة إلى مبارك الدويلة موزعين على سبع دوائر انتخابية وفق نظام الـــــــ 25 دائرة (السعيدي، 2010: 89-90).

بل إن الإخوان المسلمين في انتخابات 1996 خسروا جميع مقاعدهم في المناطق الداخلية (غير القبلية) باستثناء مقعد الدكتور ناصر الصانع بينما في المناطق القبلية حصدوا أربعة مقاعد استحوذ عليها مبارك الدويلة وعايض علوش المطيري وجمعان العازمي ومحمد العليم إضافة إلى فوز عبد الله الهاجري المقرب من الحركة الدستورية في دائرة الفحيحيل.

ما شهدته انتخابات 2008 التشريعية من ظواهر لافتة، هو ذلك النجاح المكبير للإسلاميين وخاصة ذوي الانتماءات السلفية، وهناك 18 من أصل أعضاء البرلمان الخمسين، عضو برلماني من المذهب السني (سلف، حركة دستورية، إسلامي مستقل) حجزوا كراسيهم في البرلمان إضافة إلى خمسين من نواب من المذهب الديني الشيعي؛ لذلك نجد من الضروري أن نستعرض توجهات تلك التجمعات الإسلامية أولاً نظراً للثقل الكبير الذي تحتله في البرلمان.

وفي قراءة للكتب المتعلقة بالبرنامج الإنخابي للتجمع الإسلامي السلفي نجد أنه يتمحور حول الشريعة الإسلامية كأساس للحياة ورؤيتهم للملفات في المجتمع والدولة، وفي معرض تبريره لوضع الشريعة الإسلامية قبل الاستقرار والتنمية في الشعار الانتخابي الموحد يذكر الكتيب "إيمان التجمع بأن الشريعة الإسلامية هي الضمانة المثلى لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية في البلاد وأنها سر سعادة الفرد والمجتمع" (جريدة القبس الكويتية، 2009). ويؤكد البرنامج تعريف التجمع بأنه "تجمع سياسي يعى لتحقيق صالح المجتمع الكويتي وفق الكتاب والسنة وعلى نهج السلف الصالح ويجعل من الشريعة الإسلامية منطلقاً لتحقيق الإصلاح المنشود في المجتمع" (جريدة القبس الكويتية، 2009). ويعتبر أول هدف من أهداف التجمع "الدعوة لتبني الشريعة الإسلامية بوصفها أمراً ربانياً وضماناً للحياة السعيدة والسعي لتطبيقها تدريجياً بالمحكمة والموعظة الحسنة" (جريدة القبس الكويتية، 2009)، ويفسر التجمع الشرعية التي ينشدها بأنها "لا تنسجم مع توجهاتنا للنهوض بأعباء الإصلاح السياسي وذلك بالنظر إلى ما تسبب فيه (الأحزاب) من مفاسد في بعض الدول العربية وما أدى إليه من إذكاء لنيران الصراع الطائفي والحزبي" (مجموعة التشريعات الكويتية، 2004: 25).

ما هو لافت للنظر أن برنامج التجمع السلفي يخلو من أي رؤية متعلقة بالإصلاح الديمقراطي والبرلمان، كما أنه رفض لإشهار الأحزاب، كما أن لم يتطرق نهائياً لدور المرأة في الانتخابات وتجربتها في العمل السياسي، فهو ينظر للمرأة وفقاً لدورها الأسري والمجتمعي، إضافة لذلك فإنه يربط مفهوم حقوق الإنسان من الناحية الشرعية الدينية، أما بالنسبة لمفاهيم المواطنة ومؤسسات المجتمع يفخر بإنجازات ذكرها في ختام البرنامج، وهي عبارة عن قوانين

إسلامية صرفة حققها النواب الإسلاميون في المجلس مثل (منبع الخمور من السفارات في الكويت، قانون تجريم من يمس الذات الإلهية والأنبياء والصحابة، قانون منع الاختلاط بجامعة الكويت، قانون تجريم التشبه بالجنس الآخر، القوانين الخاصة بالبنوك الإسلامية وغيرها) وهي بمجملها قوانين وتشريعات ذات طابع أخلاقي وقيمي غير مرتبطة بالتنمية والحداثة والاستراتيجيات المستقبلية للدولة.

الحركة الدستورية الإسلامية

يعتبر فكر الحركة وبرنامجها الإنتخابي أكثر انسجاماً مع المفاهيم الديمقراطية من التجمع السلفي، وذلك يتضح من مسماها (الدستورية الإسلامية)، ويأتي ذلك نتيجة للممارسة الطويلة في العمل السياسي، فهي امتداد لفكر الإخوان المسلمين الذين تأسس في مصر عن طريق حسن البنا عام 1928م، وقد ظهر هذا الفكر بالكويت منذ عام 1947م بالإضافة إلى جماعات أخرى مثل حزب التحرير الإسلامي، وجماعات التبليغ، ووجود مثل هذه الجماعات هو السبب الرئيسي وراء ظهور "الجماعات السلفية في الكويت وفي طموحها بأن تكون منافساً لها". (الصالح، 1989: 237-238)

ما هو ملاحظ ان شعبية الحركة الدستورية الإسلامية، على الرغم من الإمكانات البشرية والمادية التي تمتلكها، قد انخفضت بشكل كبير، ففي انتخابات 2006 كان لها ستة نواب في البرلمان كان أحدهم (البصيري) نائباً لرئيس مجلس الأمة، في حين خاضت الحركة انتخابات

2008 تحت شعار "صوتك مسؤولية" بثمانية مرشحين، نجح منهم ثلاثة فقط، وعزت الحركة عن تقديم مرشحين في الدائرة الخامسة، في حين شمل مرشحوها الدوائر الأربعة المتبقية.

الطابع التقدمي الحديث للحركة يمكن في العديد من القناعات بالمفاهيم الديمقراطية، فهي تدعو لإشهار التعددية السياسية في الكويت "لأنها الوسيلة الأفضل لتحقيق المشاركة الشعبية الفاعلة في إطار مؤسسي يلتقي الناس من خلاله على أساس البرامج التنموية والسياسية وليس على أساس الطائفية والقبيلة والعائلة والمنطقة، فالأحزاب هي الطريقة المثلى لنشر الوعي السياسي وتفاعل فئات المجتمع مع قضاياه وتطلعاته كما انها الآليات المناسبة لتطوير الحياة السياسية الكويتية والتعامل مع متطلبات المستقبل" (مجموعة التشريعات الكويتية، 2004: 41) كما تجد الحركة في الحقوق والحريات العامة وسيلة تقاس بها تقدم المجتمعات والأمم لذلك فإنها تدعو إلى "قيام السلطات الدستورية والقوى الفاعلة في المجتمع بالتمسك والالتزام بمبادئ الحقوق والحريات الفردية والجماعية التي أوردها دستور 1962م، والمطالبة بالمزيد منها بما يحقق متطلبات النهوض بالأفراد والمجتمع والدولة"(مجموعة التشريعات الكويتية، 2004: 30).

وتدعو الحركة الدستورية في خطوة متقدمة إلى "توسيع المشاركة الشعبية في الحكومة وصولاً إلى تشكيل الحكومة النيابية التي تمتلك برنامج عمل اختار بموجبه الشعب الكويتي ممثلة في المجلس. (مجموعة التشريعات الكويتية، 2004: 30)

يبرز المكون الديني لديها من باب الاحتفاظ بالهوية الثقافية والدينية للدولة ومزاوجتها مع القيم الديمقراطية، لذلك تدعو الحركة جميع القوى السياسية في الكويت في رؤيتها الإصلاحية

"التفاف على الثوابت الكويتية الوطنية الواردة في الدستور ووثيقة الرؤية المستقبلية والعمل على تدعيم هذه الثوابت وحمايتها من التجريم والتهجم، وعلى رأس هذه الثوابت الشريعة الإسلامية ومبادئ العمل الديمقراطي والحقوق والحريات الدستورية" (مجموعة التشريعات الكويتية، 2004: 36)، ولا تعتبر هذه الدعوة محاولة لاستبدال النظام الديمقراطي بالشريعة الإسلامية مثلما يريد تحقيقه التجمعي السلفي.

الفصل الخامس

المحددات الداخلية ومستقبل عملية الاصلاح السياسي .

المبحث الاول :المحددات الداخلية المؤثرة على واقع الاصلاح السياسي في دولة الكويت.

التحولات السياسية التي شهدتها الكويت

الأول: بروز تنظيمات وتجمعات شبابية جديدة ما لبثت أن قلت نشاطاتها بعد فترة قصيرة من تأسيسها، والثاني: يتمثل في الصعود اللافت لتيار الإسلام السياسي ومحاولاته تصدر المشهد السياسي، والثالث: يتمثل في محاولات المعارضة الكويتية من خارج البرلمان (التي رفضت المشاركة في الانتخابات الأخيرة في ديسمبر 2012) التوحد في أكثر من صيغة في سبيل تنظيم صفوفها وتنسيق مواقفها، والرابع: تأسيس كتل برلمانية جديدة في المجلس الحالي كبدائل للكتل التقليدية التي ظلت مسيطرة لسنوات طويلة على التشكيلات النيابية السابقة، ولكنها رفضت المشاركة في البرلمان الحالي احتجاجاً على التعديل الذي أدخل على نظام التصويت في الدوائر الانتخابية .

أ- التحول الأول: تأسيس عدد من التجمعات الشبابية: شهدت الكويت في الفترة الأخيرة تطوراً ملحوظاً في الدور السياسي للشباب، بحيث أصبح دورا موازيا لدور القوى والتكتلات السياسية، على نحو يستحق معه أن يشكل مساراً رئيسياً من مسارات الحراك السياسي، والذي ارتبط باستخدام تقنيات الاتصال الحديثة عبر مواقع التواصل الاجتماعي بشبكة الانترنت .

جدير بالذكر أن هذا النشاط في دور الشباب السياسي ليس وليد اللحظة، فقد ظهر التحرك الشبابي الضاغط أول الأمر في قضية الحقوق السياسية للمرأة خلال ربيع عام 2005، وهي

قضية كانت محل خلاف في صفوف المجتمع والقوى السياسية والنواب، ثم تحول التحرك الشبابي المبادر والضاغط الى تحرك موحد في قضية محل توافق وطني واسع هي قضية اصلاح النظـــام الانتخابي (أحمد الديين،2011).

ولكن الجديد في دور ونشاط الشباب الكويتي خلال الفترة الأخيرة – والـــذي يعـــد أحـــد التحولات الأخرى التي شهدتها الساحة السياسية الكويتية في سياق التأثر بـــأجواء التغييـــر الـــذي شهدته المنطقة العربية منذ بدايات العام الماضي 2011 - هو تأسيس بعض التجمعـــات الشـــبابية بأهداف وأطروحات جديدة تجاه بعض القضايا المتداولة في المشهد السياسي، وكان من أهم هـــذه التجمعات الشبابية، حركة كافي وهي عبارة عن حركة شبابية تأسست فـــي 28 فبرايـــر 2011، وشباب السور الخامس، وهي حركة تأسست في الشهر ذاته، وكذلك حملة نريد التي تأسست فـــي مارس من العام الماضي 2012 أيضاً، وكتلة نهج التي تأسست في ابريل من العام 2011، وكان الهدف المشترك الذي التفت حوله هذه التجمعات الشبابية - وتحقق في النهايـــة - هـــو المطالبـــة بتغيير حكومة الشيخ ناصر المحمد السابقة، حيث كان القاسم المشترك فـــي البيانـــات التأسيســـية المختلفة لتلك الحركات وشعاراتها في التظاهرات والمسيرات المختلفة، هو "نهج جديـــد.. رئـــيس جديد.. حكومة جديدة".

ورغم ان هذه التجمعات الشبابية أوجدت حالة غير مسبوقة من الحراك السياسي، إلا أنـــه على أية حال لم تكن الطرف المستفيد منه، بل استفاد منه تيار الإسلامي السياسي الـــذي حـــاول ركوب هذه الحالة وتصدر المشهد السياسي على حساب أهداف وتطلعات تلك الحركات الشـــبابية التي خفت دورها وتأثيرها بمرور الوقت، وهذا ما سوف يتضح أكثر في النقاط التالية .

ب- التحول الثاني: الصعود اللافت لتيار الإسلام السياسي، وتغير قواعد اللعبة السياسية:

منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، كان للتيار الإسلامي حضور متفاوت في التشكيلات المتتالية لمجلس الأمة الكويتي ما بين الحضور القوي تارة والتمثيل المتواضع تارة أخرى. ولكن منذ أن اتضح ان «المزاج العام» في المنطقة العربية، في أعقاب ما عُرف بـ«ثورات الربيع العربي»، يصب بوضوح في مصلحة الإسلاميين بتياراتهم المختلفة، انعكس ذلك أيضاً على وضع تيار الإسلام السياسي في الكويت، على نحو ما عكسته انتخابات مجلس الأمة في فبراير 2012، والتي أسفرت عن فوز التيار الإسلامي بشقيه الإخواني والسلفي بـ27 مقعدا، ليشكل مع عدد من النواب الآخرين كتلة الأغلبية المعارضة التي حصدت 34 مقعدا من برلمان 2012 . والحقيقة أن تيار الإسلام السياسي في الكويت لم يستفد فقط في صعوده اللافت من أجواء الربيع العربي، وانما استفاد أيضاً من البيئة والسياق الداخلي التي أجريت فيها انتخابات فبراير 2012، حيث جاءت على خلفية اتهامات للحكومة بالفساد وإهدار المال العام، وفضيحة الإيداعات المليونية لعدد من نواب مجلس الأمة السابق لتلك الانتخابات، وهي احدى القضايا التي هزت الكويت في تلك الفترة وشملت 13 نائباً، اتهموا من قبل المعارضة بتلقي الأموال من الحكومة السابقة التي ترأسها الشيخ ناصر المحمد الصباح لتمرير مشروعات للحكومة مما دفع الى تسمية مجلس الأمة 2009 بمجلس «المرتشين والقبيضة»، كما استفاد التيار الإسلامي أيضاً من ضعف التيار الليبرالي في الكويت وعدم قدرته على تقديم البديل الذي يقنع الناخبين، هذه العوامل مجتمعة صبت في صالح صعود تيار الإسلام السياسي، الذي قادته الحركة الدستورية الإسلامية (حدس) المعبّرة عن جماعة الإخوان المسلمين في الكويت (تقرير الخليج الاستراتيجي،2012).

على صعيد آخر، شهدت قواعد اللعبة السياسية بين هذا التيار والحكومة الكويتية تغييراً ملحوظاً. ففي السابق، كانت قواعد هذه اللعبة تكاد تنحصر في آلية ممارسة أدوات الرقابة البرلمانية في مواجهة أعضاء الحكومة الكويتية، وتحديداً أداة الاستجواب. فنواب المعارضة بشكل عام ظلوا يؤكدون على تمسكهم بحقهم الدستوري في مراقبة أداء الحكومة عبر أداة الاستجواب، في حين ان الحكومة كانت توجه اليهم اتهامات بالإفراط في ممارسة هذه الأداة وعدم التدرج في استخدام أدوات الرقابة البرلمانية والقفز مرة واحدة الى أداة الاستجواب وإفراغها من مضمونها بسبب استخدامها لأسباب شخصية تستهدف أشخاص الوزراء وليس أداءهم. محصلة هذا التفاعل كانت تدفع الحكومة في بعض الأحيان الى الصعود للمنصة ومواجهة الاستجوابات المقدمة ضدها، وفي أحيان أخرى يستقيل الوزير المستجوب قبل الجلسة المخصصة لاستجوابه، ولكن في معظم الأحيان كانت تقود هذه الأجواء الى أزمات مستعصية بين الحكومة والبرلمان تنتهي إما باستقالة الحكومة أو حل البرلمان .

ومن ثم، كانت قواعد اللعبة السياسية بين التيار الإسلامي (ونواب المعارضة عموماً)، والحكومة الكويتية، تنحصر في اطار النظام السياسي الكويتي القائم دون أن تتعداه الى المطالبة باحداث تغيير فيه من قريب أو بعيد، مع وجود سقف أدنى للمطالب لم يتعد مجرد المطالبة بعدم اعادة بعض الوزراء أو عدم توزير أشخاص آخرين بعينهم، وهو الأمر الذي تغير بشكل كبير بعد أحداث الربيع العربي في سلوك المعارضة الإسلامية عموماً، وتحديداً جماعة الإخوان المسلمين الكويتية .

ولكن بعد أن نجحت المعارضة الإسلامية في تشكيل كتلة الأغلبية فـي برلمـان 2012 المبطل، اتجهت الى الانفراد بتحديد أولويات الأجندة التشريعية دون التشاور مع الكتـل السياسـية الأخرى، كما اتجهت الى العمل على أسلمة القوانين، بالإضافة الى استخدام أداة الاستجواب بشكل مكثف في مواجهة عدد من أعضاء الحكومة وفي مواجهة رئيس الحكومة نفسـه الشـيخ جـابر المبارك، مما خلق نوعا من التأزيم غير المسبوق في العلاقة بين الحكومة والبرلمان. لكن التغيير الأهم في سلوك المعارضة الإسلامية كان في تبنيها مطلب «الإمارة الدسـتورية» الـذي تدعمـه بشكل أساسي جماعة الإخوان المسلمين الكويتية، وعملت على حشد أكبر تأييد سياسي له. ومـن المهم الإشارة في هذا السياق الى أن المعارضة الإسلامية وتيارات المعارضـة الأخـرى فقـدت المظلة البرلمانية في تحريك مطالبها، مرتين، الأولى رغماً عن إرادتها والثانية طواعيـة بقـرار منها. ففي المرة الأولى: جاء حكم المحكمة الدستورية الكويتية (في 20 يونيـو 2012) بـبطلان إجراء انتخابات فبراير 2012 وبالتالي بطلان المجلس الذي تشكل عنها، والحكم بعـودة مجلـس 2009 الذي كان يشكل فيه التيار الإسلامي أقلية ويسيطر عليه أغلبية موالية للحكومـة. والمـرة الثانية: كانت بعد صدور مرسوم أميري بحل مجلس 2009 الذي أعادتـه المحكمـة الدسـتورية للحياة، ثم رفض المعارضة الدخول في الانتخابات الجديدة (التي أجريـت فـي ديسـمبر 2012) بسبب اعتراضها على إدخال تعديلات على نظام التصويت فـي الـدوائر الانتخابيـة .(الجاسـم، 2012: 47)

البديل الذي لجأت اليه المعارضة بعد خروجها من البرلمان كان الشارع السياسـي كـأداة لحشد التأييد لمطالبها السياسية ومباشرة ضغوط مباشرة على الحكومة عبـر تنظـيم تظـاهرات

رافضة لتعديل نظام التصويت في الدوائر الانتخابية، اتخذت هذه التظاهرات مسميات «كرامة 1 و2 وغيرهما»، ووصل الأمر ذروته بخروج لهجة الخطاب السياسي المعارض عن خطوط حمراء تعودت المعارضة على عدم تجاوزها، ولكن تم تجاوزها أخيراً وأسفرت – ضمن تداعياتها - عن صدور حكم بالحبس على النائب السابق مسلم البراك بسبب إلقائه خطابا في احدى التظاهرات تعدى فيه على الذات الأميرية، مما أدخل البلاد في حلقة جديدة من مسلسل التأزيم الذي لم ينته منذ سنوات قليلة مضت .

ج - التحول الثالث: محاولات توحيد تيارات المعارضة السياسية: أحد التحولات الأخرى التي شهدتها القوى السياسية الكويتية، هو بروز محاولات من أجل توحيد تيارات المعارضة السياسية في كيان واحد لتنظيم تحركاتها وتوحيد مطالبها، خاصة بعد أن أصبحت معارضة من خارج البرلمان، ويمكن في هذا السياق رصد محاولتين رئيسيتين، وتقييم مدى إمكانية استمراريتهما وفاعليتهما على الساحة السياسية:

1. المحاولة الأولى: تأسيس الجبهة الوطنية لحماية الدستور: تم تأسيس هذه الجبهة في التاسع من شهر سبتمبر 2012، وضمت الحركة الدستورية الإسلامية (حدس) الممثلة لإخوان الكويت، وعددا آخر من الكتل السياسية، مثل كتلة التنمية والإصلاح، وكتلة العمل الشعبي، وكتلة العدالة، أي أنها ضمت كتلة الأغلبية المعارضة في مجلس 2012 المبطل، حتى ان البعض اعتبر ان الكتلة والجبهة وجهان لعملة واحدة. وحددت هذه الجبهة أربعة أهداف على المدى القريب، تمثلت في:

أ. التصدي لنهج الانفراد بالسلطة، وتحديدا رفض محاولة الحكومة تغيير النظـام الانتخـابي على نحو منفرد.

ب.الإسراع الى تلبية الارادة الشعبية بحل مجلس 2009، والعودة الـى إرادة الأمـة عبـر صناديق الانتخابات (وبالفعل تم حل هذا المجلس).

ج. وضع حد لمحاولات السلطة إقحام القضاء في مناوراتها السياسية،

د. مواجهة الفساد تشريعيا ورقابيا. كما حددت أربعة أهداف أخرى على المدى البعيد، تمثلت في:

- استكمال التطور الديموقراطي نحو نظام برلماني كامل.
- سن قانون ديموقراطي لإشهار الهيئات السياسية.
- سن قانون انتخابي جديد وفقا لنظام الدائرة الانتخابية الواحـدة والتمثيـل النسـبي ونظام القوائم، وانشاء هيئة مستقلة للانتخابات.
- إصلاح القضاء وتطويره ودعم استقلاليته، وفي مقدمة ذلك انشاء محكمة دستورية مستقلة وفقاً لنص المادة 173 من الدستور. وفرضت الجبهة نوعا مـن «الـنهج الإلزامي» على من يريد المشاركة فيها فيما بعد، بتأكيدها منذ البداية على الزامية مشروعها للأطراف المشاركة فيها وتلك الراغبة في الانضمام اليها، دون إعطاء حق التحفظ على أي بند من بنوده أو عنوان من عناوين المشروع بأي حال مـن الأحوال.

ولكن من الناحية العملية، لم يكن للجبهة أي دور عملي علـــى أرض الواقـــع، حتـــى ان وسائل الإعلام المحلية انصرفت عن متابعة أخبارها بعد الزخم الإعلامي الكبيـــر الـــذي شـــهدته الجبهة في لحظة إنشائها، ويضاف الى ما سبق ان بعض الكتل والقوى السياسية رفضت المشاركة في تلك الجبهة، مثل: التحالف الوطني الديموقراطي، المنبر الديموقراطي، التجمع السلفي، وكذلك ما يسمى بحزب الأمة، اضافة الى عدد من النواب المستقلين(تقرير الخليج الاستراتيجي،2012)

2. المحاولة الثانية: تأسيس ائتلاف المعارضة: المحاولة الثانية كانت فـــي مـــارس الماضـــي 2013 الذي شهد انطلاق ما يسمى بـــ«ائتلاف المعارضة» وذلك في ديوان النائب السابق مسلم البراك، بمشاركة عدد من التيارات والقوى السياسية وممثلين عن جمعيـــات النفـــع العام والنقابات العمالية والنفطية. وضم «الائتلاف» ممثلين عن كتلة الأغلبية في مجلـــس 2012 المبطل، وكتلة العمل الشعبي، والحركة الدستورية الإسلامية (حدس) وحزب الأمة والتيار التقدمي، ومظلة العمل الكويتي (معك) والاتحاد الوطني لعمال الكويت، اضافة الى عدد من الحركات السياسية الأخرى والحركات الشبابية والاتحاد الوطني لطلبـــة الكويـــت وست قوائم طلابية جامعية. واستعرض البراك بيان الائتلاف الذي تبنى ثلاثـــة مطالـــب رئيسية ممثلة بالالتزام بأولوية الاصلاح السياسي بوصفه «المخرج الحقيقي مـــن الأزمـــة السياسية التي تعيشها البلاد، وذلك عبر الانتقال للنظام البرلماني الكامـــل، الـــذي يســـتند لإشهار الأحزاب والتعددية السياسية والقوائم النسبية». والهـــدف الثـــاني هـــو «اطـــلاق الحريات العامة ورفض التضييق عليها والتصدي لنهج الانفراد بالسلطة ومنـــع الانقـــلاب التدريجي على المكتسبات الدستورية، مع رفض الملاحقات الأمنية لعناصر المعارضـــة،

الى جانب رفض كل ما يترتب على ذلك من آثار قانونية، ومحاسبة المسؤولين عن التعسف الأمني».

ونص الهدف الثالث لائتلاف المعارضة على وجوب الإسراع بحل مجلس الأمة بوصفه صنيعة للسلطة، والعودة في أسرع وقت الى إرادة الأمة بإجراء انتخابات نيابية وفقا لآلية التصويت التي نظمها القانون رقم 42 لسنة 2006 «خمس دوائر وأربعة أصوات». ويضم ائتلاف المعارضة تنظيماً داخلياً يتخذ القرارات السياسية بناء على التوافق، ويتكون من جمعية عمومية تتولى تقديم الاقتراحات والتوصيات وتناقش التوجهات والسياسات العامة، ومكتباً سياسياً يتكون من جميع القوى في الائتلاف. وتم تزكية النائب السابق مسلم البراك منسقاً عاماً، ويوسف الشطي ناطقاً رسمياً، وفهد العبدالجادر أمين سر لهذا الائتلاف.(البجلاتي،2013)

وفي سياق تقييم مدى استمرارية هذا الائتلاف ومدى فاعليته على الساحة السياسية الكويتية، يمكن الإشارة الى عدد من الملاحظات تقود في النهاية الى دعم احتمالات عدم استمرار هذا الائتلاف لمدة طويلة، أو ان يتحول الى ائتلاف شكلي ليس له دور فاعل على أرض الواقع ويكون مصيره مثل مصير «الجبهة الوطنية لحماية الدستور»، ومن تلك الملاحظات ما يلي:

- انعدام الرؤية المستقبلية لكثير من الكتل المكونة للائتلاف، وعدم الاتفاق على الأهداف أو حتى آليات تحقيقها، وهذا ما يتضح في ظل تمسك البعض، وفي مقدمتهم أعضاء كتلة العمل الشعبي، برفع سقف المطالب دون تراجع، مثل المطالبة بالحكومة المنتخبة وتعديل الدستور، في مقابل جنوح البعض الآخر، الى التهدئة وعدم التصعيد في اتجاهات تفضي الى المجهول. فعلى سبيل المثال، لا يمكن القول إن هناك اتفاقاً كاملاً بين المعارضة بشأن

مطلب بالحكومة المنتخبة، اذ يتوجّس الكثيرون من هذا المطلب نظراً الى ما قد يؤدي اليه من صراع بين مكونات المجتمع للاستحواذ على تشكيل الحكومة، والدخول في أتون صراع المحاصصة، كما هو حاصل في عدد من البلدان التي تعتمد هذا النظام.

لذلك، على الرغم من ان المعارضة في السابق كانت تبدو وكأنها كيان واحد، حيث جمعهم هدف واحد محدد، وحظي بشبه اجماع بين القوى السياسية، ألا وهو اسقاط حكومة الشيخ ناصر المحمد، وقد نجحوا في ذلك، متجاوزين الفروقات في الطرح السياسي، إلا أن الصورة تغيرت كثيراً في الفترة الأخيرة، بعد أن سادت بينهم الفروقات في الأهداف والتنافس على توزيع الأدوار، وبات يصعب عليهم تجاوز الاختلاف قبل الائتلاف، وباتت نقاط الاختلاف أكثر من نقاط الاتفاق.(البجلاتي،2013)

- التراجع الملحوظ في القاعدة الشعبية للمعارضة من خارج البرلمان: فعلى الرغم من شعبية الشعارات التي ترفعها المعارضة، إلا أن تاريخ وممارسات أعضائها السابقة والحالية، أدت الى نفور القواعد الشعبية منها، وكانت هذه الممارسات واضحة منذ دخولهم البرلمان كأغلبية بعد انتخابات فبراير 2012، فعلى الرغم من ان هذه الفترة لم تتعد الأربعة أشهر (حيث تم حل المجلس في يونيو 2012 كما سبقت الإشارة)، إلا أن الأداء لم يكون دون طموح الناخبين، بعد ان أثبتت المعارضة وخاصة المعارضة الإسلامية ان أفكارها لا تمت للدولة المدنية بصلة، بعد تبنيها – وخلافاً للشعارات التي رفعتها كالمطالبة بالمزيد من الديموقراطية - تبني عدة قضايا توحي برغبته في تحويل الكويت الى دولة دينية، في ضوء بعض النماذج التي سبقت الإشارة اليها بشأن «أسلمة

القوانين»، على حساب أولويات وشعارات رفعها التيار الإسلامي خلال الحملات الانتخابية ودغدغ بها مشاعر الناخبين.

كما زاد من هذا النفور الشعبي أيضاً، رفض بعض الممارسات، التي شابت عمل المعارضة، ومنها النزول الى الشوارع وإغلاقها والاحتكاك برجال الأمن، فضلاً عن الاتهامات التي أصبحت توجه الى المعارضة باستغلال الشباب وتعريضهم للملاحقات الأمنية والأحكام القضائية، التي قد تصل عقوبتها الى السجن لسنوات طويلة، وتحويلهم الى ذخيرة تحترق من أجل كسب معركة سياسية مع الحكومة، ومن يتتبع أنشطة وفعاليات وتحركات المعارضة يجد أنها انحصرت في اجتماعات وندوات وتصريحات صحافية مكررة.

لذلك تسعى المعارضة الى معالجة هذا الجانب، والعودة مرة أخرى الى (ساحة الإرادة) والشارع مجدداً، من أجل احياء مشروعها السياسي، بعدما خفت بريقه إعلامياً وشعبياً، معوّلة على استثمار التعاطف الشعبي في حال صدور أحكام بحق الشباب ورموز المعارضة في بعض قضايا الرأي، وهذا ما حدث أخيرا عندما حاولت استغلال قضية حبس النائب السابق مسلم البراك، وتحويلها الى مادة خصبة لحشد وتنظيم التظاهرات مرة أخرى .

يضاف الى ما سبق أن هذا الائتلاف لا يضم جميع القوى الفاعلة على الساحة، فالسلبيات المشار اليها في أداء المعارضة وتراجع شعبيتها، اضافة الى احتضانها عناصر تتسم بالطرح الطائفي والفئوي، أدت الى انكماش رقعة امتداد المعارضة الى تيارات سياسية أخرى ذات ثقل على الساحة الكويتية، مثل المنبر الديموقراطي، الذي يشكل الشيعة مكوناً مهماً من قواعده، ناهيك عن رفض عدد من المؤسسات الفكرية والسياسية وجمعيات النفع العام الاندماج في حراك تقوده

عناصر تحمل شعارات – مثل العدالة والوحدة الوطنية ومحاربة التمييز بين الجنسين - لا تعكس سلوكها على أرض الواقع، حتى ان ما يعرف بـ«حزب الأمة»، شن حزب الأمة هجوماً عنيفاً على الائتلاف الجديد ومنسقه مسلم البراك، معتبراً ان معارضة البراك معارضة صورية، امتدت لأكثر من ثلاثين عاماً، ووصل الأمر الى قيام «الحزب» بإسقاط عضوية: د.عواد محمد الظفيري، د.فيصل محمد الحمد، لمخالفتهم قرار الحزب الصادر بتاريخ 21/2/2013 بعدم المشاركة بالائتلاف.

يضاف الى ما سبق أيضاً ابتعاد قطاع عريض من الشباب عن ائتلاف المعارضة، فالشباب الكويتي ظل لفترة غير بعيدة الوقود الذي اعتمدت عليه المعارضة في تحركاتها خلال الفترة الأخيرة، ولكن نتيجة الممارسات السلبية العديدة التي سبقت الاشارة اليها في أدائها، حدث تراجع في اندفاع وحماسة الشباب وابتعد قطاع عريض من الشباب عنها، كما ضاعفت التناقضات والخلافات بين أعضاء المعارضة ورموزها وتشعب أهدافهم ومآربهم السياسية، من خيبة الأمل لدى الشباب، في أن تكون الغالبية المعارضة بديل يحقق لهم تطلعاتهم وأهدافهم.

هذه الملاحظات المشار اليها يستند اليها البعض في التنبؤ بعدم استمرارية ائتلاف المعارضة الكويتية، أو على الأقل عدم فاعليته وتحوله الى عرض إعلامي هدفه الوحيد الوجود على الساحة وجذب الأضواء التي خفتت، وستار ترسل من خلاله المعارضة رسائلها الى السلطة، ولكن التطورات على أرض الواقع هي الفيصل الوحيد في الحكم على مدى صحة هذه التوقعات .

التحول الرابع: تأسيس كتل نيابية جديدة... هل تمثل بديل للكتل التقليدية؟ أحد التحولات الأخرى المهمة هو ما شهده المجلس الحالي الذي أجريت انتخاباته في ديسمبر 2012، من بروز كتل نيابية جديدة تم الإعلان عنها خلال الفترة الأخيرة، وتتمثل بالأساس في:

كتلة المستقبل:

تضم في عضويتها النواب: صالح عاشور وأحمد المليفي ويعقوب الصانع ونواف الفزيع وخليل الصالح وعبدالله التميمي وهشام البغلي، وجاء في بيان الكتلة التأسيسي ان كتلة المستقبل، هي «كتلة وطنية مقصدها تحقيق أصول الممارسة البرلمانية من أجل تنمية الكويت، وتعمل على استقطاب الجميع لتحقيق العدالة والمساواة وبما يتوافق مع رؤى الكتلة، حتى يتسنى للمواطن والمقيم حياة عصرية ومدنية، حاضراً ومستقبلاً، لتكون الكويت ضمن الدول الرائدة في العالم»، وحددت أهدافها في: التنمية الشاملة، وترسيخ الديموقراطية، والعدالة والمساواة، والقيم الأخلاقية الفاضلة، وضمان الحريات، والشفافية لتحقيق الإصلاح، والتصدي للفساد بكل أشكاله وأنواعه وصوره، والبعد عن الطرح الطائفي والقبلي وأي طرح من شأنه المساس بوحدة المجتمع وعناصر تكوينه.

كتلة المستقلون

تم تأسيسها في فبراير 2013، وتضم في عضويتها 8 نواب هم: ناصر المري وبدر البذالي وحمد الهرشاني وسعد البوص وعادل الخرافي وفيصل الكندري ومشاري الحسيني وطاهر الفيلكاوي. وذكر النائب ناصر المري الذي أعلن عن تأسيس هذه الكتلة في فبراير الماضي 2013، ان باب الانضمام الى الكتلة مفتوح لكل من أراد الدخول فيها ولمن يتفق معنا في

الأهداف، وقال «سيكون لنا لقاء دوري مع الإعلام لاطلاعهم على أجندتنا المعتمدة وما تحقق منها وما سيتحقق بتواريخ محددة، وسنعمل مع بقية الزملاء الأعضاء على تحقيق الهدف السامي لكل محب لهذه الأرض الطاهرة وهو العدل الاجتماعي وأن يكون جميع المواطنين سواسية لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات، وأضاف «سنتعاون مع الفريق الحكومي وندعمه ان أصاب وسنقومه ان أخطأ وسنمارس الدور الرقابي وتحقيق تكافؤ الفرص.

كتلة المحافظون:

تضم النواب النائب سعود الحريجي وحماد الدوسري ومشاري الحسيني وعبدالرحمن الجيران، وتتمثل أهدافها في «المحافظة على الثوابت الشرعية وعادات المجتمع الكويتي وتقاليده». وفي حوار صحافي معه، أعلن عضو الكتلة النائب سعود الحريجي سعي الكتلة ورغبتها في تعديل الدستور خلال الفصل التشريعي الجاري، مؤكداً ان تعديل المادة الثانية من الدستور طموح الكتلة، وأضاف «نعم لدينا الرغبة في تعديل الدستور خاصة المادة الثانية ونحن نسعى حالياً الى أسلمة القوانين لتكون متوافقة مع الشريعة الإسلامية»، مبيناً ان تعديل المادة الثانية هو السقف العالي لمطالب الكتلة، وأسلمة القوانين هدف حالي تدفع لتحقيقه.

هذه الكتل البرلمانية التي ولدت في المجلس الحالي، الذي انتخب وفق مرسوم الصوت الواحد، أثارت تساؤلات من قبيل مدى تأثير هذه الكتل في واقع عمل المجلس؟ وأوجه الاختلاف عن الكتل البرلمانية السابقة التي شكلت عناوين عمل المجالس البرلمانية المختلفة مثل «العمل الوطني» و«الشعبي» و«التنمية والإصلاح»؟ في هذا السياق، يمكن رصد وجهتي نظر رئيسيتين:

وجهة النظر الأولى: كتل برلمانية فاعلة ستمثل بديلاً عن الكتل التقليدية:

ثمة وجهة نظر تنظر بشكل إيجابي الى هذه الكتل الجديدة، وتتوقع لها ان تشكل مع مرور الوقت والمزيد من التعريف بها، بديلاً عن الكتل التقليدية في المجالس البرلمانية السابقة، وتستند وجهة النظر هذه الى عدد من الاعتبارات، منها:

التنوع والشمول والاستقلال: يرى البعض ان بعض هذه الكتل تضم كل أطياف المجتمع الكويتي، ففيها السنّي والشيعي والقبلي والحضري، وهو ما كانت تفتقده الكتل البرلمانية في المجالس السابقة، اذ كانت الكتلة تضم نوابا ذوي توجه معين فقط، ولا تسمح بدخول أعضاء يخالفون هذا التوجه الذي شكلت على أساسه، فضلاً عن ان بعض هذه الكتل الجديدة يضم تخصصات متنوعة، ففيها المحامي والمهندس والطيار والسياسي والوزير السابق، وهذا ينطبق الى حد كبير على كتلة المستقبل. كما تحاول هذه الكتل التأكيد على ان كل عضو من أعضائها مستقل لا ينتمي الى أي تيار خارج المجلس، ولا يسيطر عليه أحد من خارجه، وهذا ما يظهر حتى في اختيار مسمياتها على نحو عبرت عنه كتلة «المستقلون».

الحرية في اتخاذ القرارات وتبني المواقف: تحاول هذه الكتل التأكيد على عدم وجود قيود للعضو في أخذ أي قرار، سواء كان داخل الكتلة أو خارجها، فعلى سبيل المثال، تؤكد كتلة المستقبل – في نظام عملها الداخلي- أنه «بالنسبة للاستجوابات، في حال رغبة أي عضو من أعضاء الكتلة في تقديم استجواب أو المشاركة في تقديمه يتم طرح الموضوع على أعضاء الكتلة للنقاش والاتفاق على تبني الاستجواب من عدمه، من غير إخلال بحق العضو في مخالفة رأي أعضاء الكتلة دون أي التزام عليها. وبالنسبة للاستجوابات التي تقدم من أعضاء خارج الكتلة، يتم

مناقشة الاستجواب ومحاوره مع أعضاء الكتلة لاتخاذ موقف موحد قبله دون أن يخل ذلك بحق أي عضو من اعضاء الكتلة في اتخاذ موقف مغاير لأعضاء الكتلة».

وجهة النظر الثانية: اختلاف في الأسماء وتشابه في المضمون: ثمة وجهة نظر أخـــرى تـــرى ان هذه الكتل التي التأم أغلبها بشكل مفاجئ تتشابه في المضمون وتختلف فقط فـــي الأســـماء، اذ ان عنوان عملها واحد تقريباً وهدفها متشابه الى حد ما هو توحيد الجهود، والتنســيق المــنظم فـــي استخدام الأدوات النيابية المختلفة، وفي التعامل مع القضايا التي يفرضها الواقع على أجندة مجلس الأمة، وهذا يثير تساؤلات جدية حول قدرتها على العمل في ظل تشابه مكوناتها وتوجهاتها. كمـــا يرى البعض الآخر ان ترك الكتلة لأعضائها حرية تبني المواقف واتخاذ القرارات، يهدم الأســـاس والهدف الذي قامت من أجله الكتلة، المفترض أنها تنسق المواقف وتحشد التأييد حول قضية معينة تؤمن بها، وإلا ما الفارق بينها وبين النواب فرادى في المجلس، فلكل نائب حرية تبنـــي موقـــف معين تجاه قضية معينة. فضلاً عن ان احدى هذه الكتل، وهي كتلـــة «المحـــافظون» تعيـــد الـــى الأذهان بعض الكتل في المجالس البرلمانية السابقة التي تقصر عضويتها على انتماءات معينة ولا تتسع لتشمل توجهات مختلفة في عضويتها، خاصة في ضوء ما أعلنته الكتلة بأن هدفها الأساســـي هو العمل على أسلمة القوانين وتعديل المادة الثانية من الدستور.

في جميع الأحوال، لا يمكن خلال الفترة القصيرة من تأسيس هذه الكتـــل تبنـــي احـــدى وجهتي النظر المشار اليهما، ولكن يمكن القول في الوقت ذاته إن الكتلة البرلمانية في النهاية هـــي كتلة تنسيقية تنظيمية، تلتئم من أجل مصلحة مشتركة، وعليها ان تثبت قدرتها في تحقيق الأهـــداف

التي التأمت من أجلها، والقادم من الأيام سيثبت مدى ثقل هذه الكتل البرلمانية ووزنها في عملية توجيه القرارات.

هناك عاملان رئيسيان لتقويض العمل الديمقراطي وتكريس التأزيم السياسي في الكويت. العامل الأول داخلي، وهو متمثل في: 1) صراعات بيت الأسرة الحاكمة الذي ترفض بعض أقطابه الديمقراطية منذ قيامها، وبالتالي عمدت للعمل على تقويضها، 2) صراع سلطة ونفوذ استُخدمت فيه الديمقراطية كأداة في تحقيق نتائج متقدمة في هذا الصراع.

أما العامل الثاني فخارجي، ومتمثل بانزعاج دول الجوار الكويتي من الممارسة الديمقراطية في الكويت، وخاصة تلك المتعلقة بالاستجوابات المتكررة، التي وصلت حد استجواب رئيس الوزراء وهو موقع متقدم في تراتبية الدولة إضافة لكونه من العائلة الحاكمة، حيث تعتبر سابقة مهمة في الممارسة الديمقراطية محرجة للمحيط، الذي لجأ الى تأزيم متكرر للعملية السياسية من خلال:

1) القبائل التي لها امتدادات في الجوار الكويتي ومصالح وعلاقات نسب.

2) الإسلام السياسي الذي يمثله التيار السلفي المتشدد غير المقتنع أصلا بالديمقراطية، لكنه استخدمها كأداة لتحقيق طموحه في قيام دولة إسلامية راشدة.

3) بعض النواب والتجار الذين لهم تطلعات الى الوصول الى السلطة وتحقيق مزيد من النفوذ.

فكانت أهم نتائج العامل الداخلي هي:

- انعكاس صراعات بيت الأسرة سلبا على الممارسة الديمقراطية، فتحولت الحياة السياسية من خلال مجلس الأمة لساحة لتصفية حسابات الأسرة الحاكمة وتقويض العمل

الديمقراطي، عبر دعم كل جناح منها لمرشحين فـي الانتخابـات، وإيصـالهم للبرلمـان كأدوات يضغطون بها للحصول على مزيد من المكاسب السياسية.

- استخدام المال السياسي في فترة الانتخابات لشراء الأصوات وصبها في صالح مرشحين موالين لأقطاب الصراع.

- عقد تحالفات مع القبائل للدفع باتجاه مرشحين من القبيلة موالين لكل جناح، وتمكينهم من مناصب قيادية في السلطة ومواقع متقدمة في مراكز القرار، مقابل إجراء تعيينات لأبنـاء القبائل في مواقع مهمة، لا على أساس الكفاءة وإنمـا علـى أسـاس الـولاء والطاعـة.

ـ صراع التجار الذين يشكل لهم الكرسي النيابي أداة مهمـة فـي تمريـر مشـاريعهم الاقتصادية عبر البرلمان، إذ هم يلوحون باستخدام الأدوات الدستورية في وجه الحكومـة في حال تعثرت هذه المشاريع، كما يمكنهم المنصب من عقد تسويات مع الحكومة كسـبيل لترسية صفقات تجارية كبرى لهم.

- غياب البرامج الانتخابية الإستراتيجية التي تُعنى بالتنمية والإصلاح لعدم وجـود قـانون يشرع الأحزاب، بالتالي غياب آلية يستطيع الناخب من خلالها محاسبة النائـب ومراقبـة ممارسته على أساس برنامجه الانتخابي. ونزول برنامج المرشح لمستوى مطالب رجـل الشارع الضيقة، الخدماتية والرعوية، التي تعتمد غالبا على الغرف من ثـروات الكويـت دون النظر لواجبات المواطن تجاه وطنه، فتتحول هذه المطالب لشعارات المرشح كوسيلة لجذب أكبر عدد من الأصوات.

- غياب لجنة للقيم ومحاربة الفساد في مجلس الأمة، يتم من خلالها رصد ممارسة النائب وسلوكه البرلماني لمحاسبته وتقييم أدائه.
- دور وسائل الإعلام في تضخيم الأحداث بل وصناعتها، ورسم خارطة الإدراك والوعي لدى الشارع باتجاه يناسب رغبات وأجندات أصحاب الوسائل الإعلامية، التي غالبها ما يملكها إما التجار المتحالفون مع السلطة أو أولئك المتحالفون مع المعارضة.
- الابقاء على التقسيم الانتخابي الى دوائر خمس، التي كان الهدف منها الخروج من أزمة الشراء المباشر للأصوات في الدوائر الصغيرة، أو تزوير نتائج الانتخابات، فسقطت في فخ تكريس القبلية والمذهبية من خلال تقسيم لم تراعَ فيه الديموغرافيا.

الكويت والربيع العربي

لم تبق الكويت بمعزل عن رياح التغيير في المنطقة خاصة وهي تعيش أزمات سياسية داخلية مستمرة. فاختصار الحياة السياسية بالسلطتين التشريعية والتنفيذية كان له أثر كبير في تكرار تلك الأزمات، علاوة على عدم فاعلية مؤسسات المجتمع المدني وغياب تعدد روافد العمل السياسي وصوره وممارساته. وكان للدور الذي احتله جيل الشباب في المنطقة أثر كبير في الحراكات الشبابية الأخيرة على الساحة الكويتية، خاصة مع تغييب العنصر الشاب عن المشهد السياسي الرسمي، واستمرار تصدي رموز الجيل القديم الذين لم يرَ فيهم الجيل الشاب ما يحقق طموحاته وممارسة دور الشريك في رسم سياسات البلاد.(شمس الدين،2012)

ولكن، وفي ظل وجود أزمة تعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، استغل كثير من النواب الحراكات الشبابية المطالِبة بتطوير الحياة السياسية وتحقيق مزيد من الانفتاح، لتحقيق

مطالب بعضها كان شعبياً، وكثير منها كان مذهبيا وفئويا وقبليا بشعارات وطنية. هذا إضافة إلى أن ممارسات السلطة التنفيذية أدت الى تضخيم الأحداث وتحويل وجهة النواب من البرلمان إلى الميدان. ويذكر بشكل خاص اعتماد الحكومة في مرحلة من مراحل الأزمة على القمع الأمني لبعض التجمعات النيابية أو التضييق على حريات بعض الشخصيات وخاصة «المغردين»، وتحويل هذه القضايا من خلال الإعلام الموجه سياسيا إلى قضايا رأي عام. وكانت الأسباب الرئيسية في تأزم العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية هي(شمس الدين،2012):

- سقوط التعاون بينهما نتيجة اللجوء إلى الاستجواب كأداة دستورية بشكل مباشر من قبل كثير من النواب، وطلبات طرح الثقة المتكررة، وهو ما قد يعتبر أمرا طبيعيا في الثقافة البرلمانية والحياة الديمقراطية، لكن بشرط اندراجه ضمن سلسلة إجراءات دستورية تسبق الاستجواب، كان غالباً ما يتم القفز عنها. بل تحولت الاستجوابات في يد بعض النواب لأداة لتحقيق مطالبات غير قانونية أو غير دستورية، كنوع من الإرهاب السياسي يمارس في وجه السلطة التنفيذية لتطويع الوزراء المعنيين. ومن جهة أخرى، يسجَّل ضعف السلطة التنفيذية الناشئ عن تهافت برنامجها في التنمية ومحاربة الفساد، وبطء تنفيذها للمطالب الإصلاحية.
- الاحتقان الطائفي الذي أصاب النسيج الاجتماعي بسبب عوامل التغيير في الجوار الكويتي، وخاصة أحداث العراق، والعلاقة مع إيران، والثورة في البحرين. وهذه كلها أدت إلى تشنج سياسي، خاصة مع وصول السلفيين المتشددين الى البرلمان، وطرحهم

لمطالبات فئوية ومذهبية وإقصائية لفئات من المجتمع، كان لها أثـــر كبيـــر فـــي تـــأجيج الاحتقان، وإحداث انقسامات خطيرة على أساس مذهبي. وكانت لسياسات رئيس الـــوزراء السابق ناصر المحمد المنفتحة على الجميع، وخاصة على الشيعة وعلى إيران، دور كبير في تأزيم العلاقة مع السلفيين الذين شكلوا غالبية برلمانية بعـــد تحـــالفهم مـــع الإخـــوان المسلمين والقبائل.

- القبضة الأمنية التي مارستها السلطة التنفيذية ضد الحريات العامة من خلال قمع بعـــض النواب أو التضييق على المغردين أو ممارسات قمعية أخرى اعتبرت تعديا كبيـــرا علـــى مكتسبات الدستور الذي كفل هذه الحريات وتراجعا واضحا في الممارســـة الديمقراطيـــة الذي اعتبره البعض إنذارا بالخطر يجب إيقافه قبل أن يتفاقم.

المبحث الثاني: مستقبل عملية الإصلاح السياسي في دولة الكويت

يقوم النظام السياسي في الكويت على أساس اختيار الديموقراطية النيابية، حيث يوكل فيه الشعب (خمسين نائباً في البرلمان) مهمة تمثيله والتعبير عن إرادتة السياسية، ومن هنا ينبثق مفهوم النيابة العامة لعضو مجلس الأمة، الذي يقوم بمهامة مستقلاً عن إرداة الجماعة التي انتخبته، إذ لا تمتلك هذه الاخيرة أي شكل من أشكال الحق في التأثير في مهامه أو سلطة عزله، فالناخبون في الكويت مثلما هو الحال عليه في كثير من الديموقراطيات النيابية، في اقتراعهم وإنجاحهم لممثليهم في البرلمان إنما يعطونهم "صك الوكالة" في تمثيلهم السياسي والتعبير عن إرادتهم الشعبية طيلة الفصل التشريعي الذي يمتد لأربع سنوات، والوسيلة الوحيدة التي يعبر بها جمهور النتاخبين عن إرادته، ومراجعة وتصحيح اختياراته من النواب هي انتظار نهاية ميقات المجلس للمدة المحددة، وهذا في الأحوال الاعتيادية، أو ان يحل المجلس دستورياً من قبل الأمير للمادة 107 من الدستور "للأمير أن يحل مجلس الأمة بمرسوم تبين فيه أسباب الحل، على أنه لا يجوز حل المجلس لذات الأسباب مرة أخرى، وإذا حل المجلس وجب إجراء الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يجاوز شهرين من تاريخ الحل، فإذا لم تجر الانتخابات خلال تلك المدة سترد المجلس المنحل كتامل سلطته الدستورية ويجتمع فوراً كأن الحل لم يكن، ويستمر في إعماله إلى أن تنتخب المجلس الجديد" (الوقيان والصراف،223:2011).

الإشكالية الكبرى التي تمر بها الديموقراطية النيابية في الكويت توافقاً مع ما يجري في الأنظمة النيابية للديموقراطيات العريقة، أن التطور الهائل في تقنيات ووسائل الاتصال السياسي الذي ينظر له بشكل غيجابي عملي، قد خلق مظاهر سلبية كبيرة، منها تقنيات التأثير في بيئة

الناخب النفسية والذهنية عبر دراسات وأبحاث يقوم بها خبراء متخصصون بهذا الحقل، يركـــزون على تأثير الصورة والإخراج الفني في وسائل الاتصال الجماهيرية، وأيضاً فن الإلقاء والخطابــة أثناء الحملات الانتخابية، وهي على الأغلب تقنيات فنية لا تركز على أهمية البرامج والشـــعارات والنقاش السياسي حولها، وعلى أهمية تنفيذها ووضعها موضع الأهمية فـــي الأجنـــدة البرلمانيـــة والحكومية، وإنما تركز على الجوانب النفسية والأساليب التسويقية تكشف عـــن نفســـها مـــع مـــا يصسيب جمهور الناخبين من إحباطات وتذمر بسبب الأداء الضعيف للنائب طيلة السنوات الأربع من عمر البرلمان، وهكذا يشعر الناخبون برغبة شديدة في تصحيح خطأ اختيارهم، وهـــو الأمـــر الذي لا تسمح به النصوص الدستورية وطبيعة النظام النيابي، الذي يعتبـــر التصـــويت للمرشـــح ونجاحه بمثابة صك وكالة غير قابلة للعزل.

وهي أولى المعضلات التي تعانيها تجربة التنظيم والعمل السياسي في الكويت، إذ لا يمكن تتبع حالتها وقياس نبضها من الناحية التاريخية لعدم تمتعها باستقرار واستمرارية زمنية كافية فـــي وجودها وهيكلها التنظيمي وتوافر أطرها الفكرية البرامجية وأنظمة عضويتها ووســـائل تمويلهـــا الحي داخل المجتمع والدولة، ففي الكويت حيث يتأثر المنـــاخ السياســـي بـــالمؤثرات والعوامـــل الخارجية (عربية، إسلامية ، دولية) كان يهيمن على مكونات العمل السياسي منذ بـــدايات القـــرن الفائت حتى عقد الثمانينات منه، تجمعات ذات مضامين إيديولوجية (قومية، اشتراكية، ماركســـية، ديموقراطية إصلاحية) تواكب طبيعة المرحلة العربية آنذاك، انصبت معظمها في وعاء تنظيمـــي معلن في عام 1991 تحت مسمى "المنبر الديموقراطي الكويتي"، في حين ظهر في نفس العـــام تنظيم إسلامي يعبر عن فكر ومنهج الإخوان المسلمين الشهير في مصر، تحت مســـمى "الحركـــة

الدستورية الإسلامية" استمد غطاءه الشرعي بمرافقة تيار آخر سلفي من استثمار خصومة التيار (الديموقراطي، الاشتراكي، القومي)، مع السلطة السياسية في الكويت في نهاية عقد السبعينات من نفس القرن للحصول على الكثير من المكاسب (تراخيص جمعيات خيرية ونفع عام، رؤوس أموال ومؤسسات مصرفية)، وقد تزامن ذلك مع استراتيجية دولية قادتها واشنطن (اثناء الحرب الباردة) لمواجهة الاحتلال السوفييتي لأفغانستان ومنع زحفه وتهديده للممرات والبحيرات النفطية في الخليج، تقوم على توظيف العداء الإسلامي للفكر الشيوعي والدعم المالي للحركات الإسلامية لمواجهة السوفييت.

لماذا يشكل (المنبر الديموقراطي، الحركة الدستورية الإسلامية) أهمية في أنموذج العمل السياسي في الكويت؟ لأنهما تولدا عن خط فكري وهيكلي وعلى الرغم من سلبياته التظيمية يعتبر أكثر وضوحاً من بقية التجمعات، فهناك إجراءات تحدد تداول العمل السياسي من الناحية النظرية على الأقل، كما توجد برامج في متناول اليد إضافة لحضورهما الشعبي والانتخابي الملحوظ، وهما أكثر قدرة على توفير التمويل المالي للأنشطة السياسية، وما عدا ذلك هناك تجمعات أخرى، تتسم بضعف الفاعلية وهشاشة التنظيم الحركي، تعرضت لتغيير مسميات مثل الانئتلاف الإسلامي الوطني (الذي يمثل التيار الشعبي) إلى التحالف الإسلامي الشعبي، والتجمع الإسلامي، (الذي يمثل السلف)، حيث انشقت منه الحركة السلفية العلمية، والتجمع الدستوري (الذي يمثل التجار) الذي اعتبر ظاهرة موسمية لم يعد لها وجود في الوقت الراهن، وحزب الأمة الإسلامي الذي لم يختبر بعد بشكل فعلي لمعرفة قواعد الشعبية ونفوذه الانتخابي، وأيضاً التجمع الوطني ذي التوجه الليبرالي الذي ما زال حدث إعلانه حبراً على ورق.

هذا المزاييك السياسي المتنوع في تجمعاته (ديموقراطي وطني ، ديني إسلامي) والضعيف في دوره وفعاليته المجتمعية والانتخابية، لا يمكنه في الحقية ان يكون في مستوى التمثيل السياسي الموحد للمواطنيين، كما لا يمكنه أن يكون في مستوى الدولة ومطالب التنمية فيها، وإذ يعاني من سلبيات كثيرة يلخصها أحمد الديين في (ضعف الثقافة الديموقراطية، ميوعة بنيتها السياسية والتنظيمية، انحصارها في إطار النخبة، التفاوت في ممارستها الديمقراطية داخل تنظيمها، عدم قدرتها على تشكيل جبهة شعبية دستورية لوضع الدستور موضع التطبيق، المراهنة على أطراف معينة داخل أسرة الحكم، ضعف التفاعل مع الحركات السياسية والشعبية العربية) (ديين،140 :2005).

لقد عبر موقف الخبراء والمشرعين الدستوريين فيما يخص التنظيم الحزبي في الكويت، عن تفسير متناقض ومزدوج، فهو من ناحية متساهل مرن لا يمانع من مسألة إقرارها والتشريع لها في المستقبل مثلما تنص عليه المادة (43) من أن " الحرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية وبوسائل سلمية مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي بينها القانون، ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أي جمعية أو نقابة" وبشكل أعمق وأوضح تعليق المذكرة التفسيرية على المادة نفسها ما نصه "وتقرر هذه المادة (حرية تكوين الجمعيات والنقابات) دون النص على "الهيئات" التي تشمل في مدلولها العام بصفة خاصة الأحزاب السياسية، وذلك حتى لا يتضمن النص الدستوري الإلزام بإباحة الأحزاب، كما أن عدم إيراد هذا الإلزام في صلب المادة ليس معناه تقرير خطر دستوري يفيد في المستقبل لأجل غير مسمى ويمنع المشرع من السماح بتكوين أحزاب إذا رأى محلاً لذلك، وعليه فالنص الدستوري المذكور لا يلزم لحرية تكوين الأحزاب، ولا

يحظرها إنما يفوض للمشرع العادي دون أن يأمره في هذا الشأن أو ينهاه" (مجموعة التشريعات الكويتية، 2004: 21).

هذا التساهل والمرونة الدستورية في عدم حظر التنظيم الحزبي وعدم إباحتها في نفس الوقت، وترك المسألة مفتوحة لما تقتضيه رغبات الإرادة الشعبية وظروف التوافق السياسي والشعبي بين الكويتيين، حاكم ومحكوم مع مرور الزمن ومتغيرات الأوضاع والحاجة، قد قابلة من ناحية أخرى توجه مغاير يتضمن الحذر من عيوب النظام البرلماني الذي يقوم على المسؤولية الوزارية التضامنية أمام البرلمان، وذلك يتبين في الجزء التمهيدي الخاص بالتصوير العام لنظام الحكم في المذكرة التفسيرية "لعل بيت الداء في علة النظام البرلماني في العالم يكمن في المسؤولية الوزارية التضامنية امام البرلمان، فهذه المسؤولية هي التي يخشى أن تجعل من الحكم هدفاً لمعركة لا هوادة فيها بين ألأحزاب، بل تجعل من هذا الهدف سبباً رئيسياً للإنتماء إلى هذا الحزب أو ذاك، وليس أخطر على سلامة الحكم الديمقراطي من أن يكون هذا الانحراف أساساً لبناء الأحزاب السياسية في الدولة بدلاً من البرامج والمبادئ وأن يكون الحكم غاية لا مجرد وسيلة لتحقيق حكم أسلم وحياة أفضل، وإذ آل أمر الحكم الديمقراطي على مثل ذلك، ضيعت الحقوق والحريات باسم حمايتها، وصرف العمل السياسي عن موضعه ليصبح تجارة باسم الوطنية (مجموعة التشريعات الكويتية، 59:2004).

تشوب علاقة آلية التفكير الكويتية والمفهوم الحزبي نوع من أنواع الحذر والشك، فهي علاقة غير متصالحة بالواقع، نظراً لما خلفته الأحزاب في المنطقة العربية من ميراث سلبي مرتبط بسلسلة من الانقلابات والانشقاقات وتصفية الحسابات السياسية واحتكار السلطة، ولعل

تجربة ــأنظمة الحزب الواحد التي تحولت لأنظمة توتاليتارية صرفة من أكثــر الصـــو الذهنيــة حضوراً في مخيلة الثقافة الكويتية العامة عن الأحزاب، خشية انتقال إفرازاتهــا وتــداعياتها إلـــى الواقع الكويتي، ومن هذا الفهم الإقليمي المباشر لطبيعة العمل الحزبي يمكننا تفسير موقف رجــل الشارع المتردد والرافض لمسألة إشهار الأحزاب السياسية في الكويت، وهذا ما يدل عليـــه بقـــوة إجابةو 74% من عينة استطلاع الجمعية الاقتصادية حول التجمعات السياسية الأكثر قدرة وتعبيراً عن التطلعات، ومن أنه لا أحد منها، كما لم يستطع 61% من المشاركين ذكر أي من التجمعـــات السياسية في الكويت عند سؤالهم عنها. السبب الآخر ربما الذي يعزز من مقاومة المواطن للتنظيم الحزبي يكمن في طبيعة التنظيم الاجتماعي التقليدي الذي يقوم علـــى وحـــدة المـــذهب، القبيلـــة، والمكون الطبقي التاريخي، إذ يشعر بالأمان في ظلها، فهي توفر بيئة الحمايـــة والأمـــن النفســـي والوظيفي والأسري، بما تحمله من معاني الشيمة والفزعة والنخوة والحرص على مصلحة ووحدة الجماعة، لذلك يغدو من المستحيل إقناع المواطن الملتزم بروابط الدم والنسب والمصلحة العضوية للفئة ما لم يكن هناك أنموذج بديل وناجح، قادر على إكساب المواطن ذلك الشعور بالأمن النفســـي الذي توفره تلك التشكيلات التقليدية، ومن غير الموتوقع في الواقع، أن يحدث هذا التحول الكبيــر ما لم يكن هناك مشروع ثقافي ومعرفي عميق يدشن لمفاهيم دولة القـــانون والمواطنـــة وتكـــافؤ الفرص ومؤسسات المجتمع المدني والتنمية المستدامة بدعم من الحكومة.

الخاتمة:

أ- الاستنتاجات

1- بينت الدراسة أن للعامل القبلي والديني دور فاعل في تعزيز مسيرة الديمقراطية وعملية الاصلاح السياسي في دولة الكويت من خلال دورها في الانتخابات البرلمانية والبلدية ومشايع القوانين التي تطرحها ودرها الاعلامي والتنموي مما ساهم في تعزيز مسيرة العملية الديمقراطية في دولة الكويت.

2- اتضح من خلال تشكيلات الحكومة التي كانت تركز على تطعيم نفسها بأسماء مقربة من تلك المكونات الحضرية وطبيعة الاستقطابات التي لحقتها، إضافة إلى وقف كافة أشكال الدعم السابق للمكونات القبلية التي كانت تنساق وراء رفع سقف التصعيد ليطاول استجواب رئيس الوزراء. وما يلفت هو بروز خطاب إعلامي موجه يقسم المجتمع إلى مناطق داخلية وخارجية سواء عبر الصحف اليومية أو القنوات الفضائية الخاصة أو المنتديات والمدونات والمواقع الالكترونية بصورة كانت تغذي روح الانقسام بكل أنواعه ابتداء بلاحتقان الطائفي في فترة التابين في شباط 2008، وإنتهاء بمداهمة الحكومة لمقار الانتخابات الفرعية التي كانت تعقدها القبائل في المناطق الخارجية، كالصباحية والرقة وغيرهما.

3- أدى العامل الخارجي دوراً أساسياً في ضمان عدم تراجع النظام السياسي في الكويت عن الالتزام بالممارسة الدستورية واحترام العملية الديمقراطية والمشاركة الشعبية، وتحمل تبعات التجاذب الحاد بين المعارضة والحكومة وذلك من خلال التطورات الكبيرة

التي شهدتها القوة الخارجية المؤثرة في السياسة الكويتية وعلى رأسها تغيــر السياســة الأمريكية نحو المزيد من دعم الحريات في الكويت والتطورات الديمقراطية التي شهدتها بلدان الخليج العربية، إضافة إلى تغير بنية الحكم السياسية في العراق بصورة أدت إلــى فرض معادلة جديدة لا بد من مراعاتها في الحراك السياسي الداخلي وتجاذباته.

4- إن الإشكالية التي تواجه بلدان الجزيرة العربية في مسيرتها التحديثية هــي كيــف يــتم تحويل الولاءات التقليدية مثل الولاء للقبيلة أو الولاء للمنطقة إلى ولاء الدولة ولصالحها، وكيف يمكن استبدال مفهوم القبيلة بمفهوم الدولة ومؤسساتها السياسية، وما الذي يمنع أن يصبح الفرد مواطناً صالحاً يخضع لقوانين الدولة دون أن يتخلى عن هويته القبلية كهوية فرعية تنضوي تحت الهوية الأعم والأشمل.

ب - التوصيات

1- المساهمة في الحفاظ على تثبيت دعائم المجتمع وذلك من خلال تحديد وجهة التطور والتقدم الحاصل في المجتمع من خلال تشجيع ودعم النشاطات الرسمية وغير الرسمية التي تهدف إلى خدمة المصلحة العامة ضمن منظور وطني يتجانس والبنية الاجتماعية والنفسية والثقافية ويتفق ومنظومة التقاليد وردع الاتجاهات التطرفة وعدم إعطائها شرعية عن طريق عدم ترجمة هذه التوجيهات سواء في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية إلى قوانين وأنظمة تسهل عملية الاختراق لقوى محلية أو لقوى أجنبية إلى المجتمع وهذه تعتبر أيضاً من أهم الوظائف التي يمكن أن تقوم بها المؤسسات البرلمانية.

2- دمج المجتمع وإعادة توحيده في دائرة واحدة إن أمكن أو أقل عدد ممكن من الدوائر حتى يمثل نائب الأمة كل الأمة ويصبح في ضوء ذلك الافساد عالي التكاليف.

3- من الضروري تصحيح الانحرافات في مسيرة ممارسة الديمقراطية، وأول الطرق إلى ذلك تطوير التشريعات المنظمة لعملية الانتخابات والممارسة السياسية من خلال ضمان حرية النشر والتعبير وتكوين الاحزاب التي تلتزم ببرامج سياسية معينة وواضحة تحكم على أساسها إذا ما كانت لها الأغلبية، أو تراقب من خلالها السلطة التنفيذية إذا كانت في المعارضة، وفي كل ألأحوال فإن هذه البرامج ستضع أساساً للمسائلة وتحد من عدم موضوعية اتخاذ القرارات.

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم

الكتب:

- ابراهيم، سعد الدين (1984) مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، ندوة أزمة الديمقراطية في الوطن العرب، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- أبو شيخة، نادر أحمد (1993) الأمم المتحدة، الفساد في الحكومة، عمان: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- ادريس، محمد السعيد (2000) النظام الإقليمي للخليج العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- البغيلي، محمد حمود، (2012)، القبيلة والسلطة، الحراك السياسي القبلي في الكويت، مكتبة آفاق، الطبعة الأولى، الكويت.
- الجر، خليل(1973) ، المعجم العربي الحديث، مكتبة لاردس، باريس.
- الحربي، دبي الهيلم، 2007، الدوائر الانتخابية الخمس قراءة في التركيبة الاجتماعية والسياسية، الطبعة الأولى، شركة السياسي للنشر والتوزيع، الكويت.
- الحضرمي، عمر والعدوان، مصطفى (2003). التربية الوطنية الوطن والمواطن والنظام السياسي في الأردن، ط1، عمان: دار مجدلاوي.
- حمدي، شادي، (2011). ما مدى استقرار الأردن، مركز بروكنجز، الدوحة- قطر، تشرين الثاني.

- الحنيطي، رشا عبدالله سالم (2009). مدى فاعلية النقابات المهنية في عملية الإصلاح السياسي في الأردن، رسالة ماجستير منشورة، عمان: الجامعة الأردنية.
- الخرابشة، محمود عواد (2006). دور البرلمانيين في الإصلاح السياسي، مجلس النواب الأردني.
- خليفة، سامي ناصر (2010) معادلة يسعى البعض لاختراقها، صحيفة الرأي، الكويت،.
- داود، عماد صلاح عبد الرازق (2003) الفساد والإصلاح،منشورات اتحاد الكتاب العرب،دمشق.
- دبور، أمين محمد علي، 2011 ، دراسات في التنمية السياسية، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية التجارية، قسم الاقتصاد والعلوم السياسية.
- الدجاني، أحمد صدقي (1989) التعددية السياسية في التراث العربي الإسلامي، في: ندوه التعددية السياسية في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، عمان.
- الرازي، محمد بن أبي بكر(1983) ، مختار الصحاح، دار الرسالة، الكويت.
- سعداوي، عمر عبد الكريم (1999) التعددية السياسية في العالم الثالث: الجزائر نموذج ، مجلة السياسية الدولية، العدد138.
- السعيدي، صالح بركه، (2009) السلطة والتيارات السياسية في الكويت، جدلية التعاون والصرح، الكويت.
- شلق، الفضل (2004) عودة الاستعمار والحملة الأمريكية على العرب، ط1، دار النفائس، بيروت.

- الصالح، عثمان عبد الملك (1989) النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت، بدون دار نشر، الكويت.
- طبيشات، واصف، (2005) دور الإعلام في الإصلاح السياسي ،عمان، مركز الأردن للدراسات.
- الطويل، رواء زكين (2009)، مبادرات التغيير والإصلاح في الأمن الدولي والمصالح السياسية والاستراتيجية، بغداد، جامعة الموصل
- عبد ا لرحمن، أسامة (2000) النفط والقبيلة والعولمة، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان.
- عبد الرحمن، عبد العزيز بن عبد الله بن (1986) المسلمون والعمل السياسي، الدار السلفية، الكويت، الطبعة الثانية.
- عبدالله، جلال (1983) الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، ط1، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الغبرا، شفيق (1995) الكويت دراسة في آليات الدولة القطرية للسلطة والمجتمع، ط1، مركز ابن خلدون بالإشراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة.
- الكتبي، ابتسام سهيل (2000) التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000م.
- الكردي، محمود (2006) التطور السياسي والاقتصادي لدولة الكويت.. الديمغرافية: الملامح، الخصائص، التوقعات (الكويت: الجامعة العربية المفتوحة).

- الكيالي، عبد الوهاب، (1974). الموسوعة السياسية، بيروت: الدار العربية للدراسات والنشر.
- محفوظ، محمد (2004) ، الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية، بيروت، المركز الثقافي العربي
- المختار، صلاح (2004) نواقض المجتمع المدني، دار الوطن، الكويت.
- المشاقبة، أمين ، (2010) التربية الوطنية والنظام السياسي، ط8، عمان، دار الحامد للنشر
- مشاقبة، أمين والمعتصم بالله (2010). الإصلاح السياسي والحكم الرشيد (إطار نظري)، عمان: مطبعة السفير.
- المشاقبة، أمين، (2005) الإصلاح السياسي في دول الخليج العربية، في شملان العيسى، وأمين مشاقبة محرران، الإصلاحات السياسية في العالم العربي، مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة الكويت.
- المناعسة، أيمن رضوان عبد النبي (2007). التنمية السياسية والإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية (1989- 2005)، رسالة ماجستير، عمان: الجامعة الأردنية.
- المنجد في اللغة (1992)، الطبعة الثالثة والثلاثون، دار الشروق، بيروت.
- مؤسسة كارنيغي، (2007)، الأنظمة الحاكمة ومأزق الملك في العالم العربي، بيروت، لبنان.

- النقيب، خلدون (1996) صراع القبلية والديمقراطية: حالة الكويت، دار الساقي، بيروت.
- هادي، رياض عزيز (1995) من الحزب الواحد إلى التعددية ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة .
- هانتنغتون، صموئيل (1993) ، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلو، دار الساقي
- هوريو، أندريه (1977) القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ج1، ط8، الأهلية للنشر والتوزيع بيروت.
- الوقيان، فارس مطر والصراف، عبد الحميد (2011) الاتصال والتسويق السياسي في الكويت، الطبعة الأولى، شركة بوينت الاهلية.

المجلات والدوريات:

- إبراهيم، حسنين توفيق، (2007) ، تطور دراسة المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الخليج للأبحاث.
- أحمد صدقي الدجاني، التعددية السياسية في التراث العربي الإسلامي، في: ندوه التعددية السياسية في الوطن العربي، 26- 1989/3/28، منتدى الفكر العربي، عمان.
- جريدة القبس الكويتية، 2009، السنة 38، العدد 12910.
- الحسن، حمزة (2000) آفاق التنمية السياسية في الخليج العربي، مجلة الشؤون السعودية.

- الحيدر، فيصل أحمد عثمان (1995) وثائق الحركة الديمقراطية السياسية في الكويت.
- الرميحي، محمد غانم (1975) حركة (1938م) الإصلاحية في الكويت والبحرين، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد4.
- السعيدي ، صالح (2009) " انتخابات مجلس الأمة، المتغيرات السياسية والاجتماعية – ملف إحصائي شامل لدوائر انتخابات مجلس الأمة، الكويت.
- سليمان، سالم (2011) الفساد السياسي والأداء الإداري،العدد 3422،المحور آراء في عمل وتوجيهات مؤسسة الحوار المتمدن.
- طبيشات، واصف(2005). دور الإعلام في الإصلاح السياسي ،عمان: مركز الأردن للدراسات.
- عبد الله، ثناء فؤاد (2003) الحزب والسياسة والديمقراطية، بغداد، مجلة الإسلام والديمقراطية.
- عبيد، نايف علي (2000) قمة أبو ظبي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرون، أبو ظبي.
- العتبي، عبد الله بن بجاد (2008) الجماعات الدينية وتأثيرها على الاستقرار السياسي: منظمة الخليج نموذجاً، وقد قدمها في مندى صحيفة الإتحاد السنوي في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة.
- العناني، خليل (2004) مشروع الشرق الأوسط الكبير، مجلة السياسة الدولية، العدد 156، ابريل .

- العيسوي، أشرف سعد (2003) تجربة الإصلاح الكويتية، شؤون خليجية، العدد35، خريف.
- غباش، محمد عبيد (2004) الدولة الخليجية: سلطة أكثر من منطقة، مجتمع أقل من عاجز، منتدى التنمية (الاجتماع السنوي الخامس والعشرون تحت عنوان:متطلبات الإصلاح في دول الخليج: رؤية من الداخل)، البحرين،14 إلى 16 يناير 2004م.
- الكتبي، ابتسام سهيل (2000) التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، المستقبل العربي، العدد 257، تموز، مركز دراسات الوحدة العربية، ص224.
- كمال، محمد (2002) برنامج بوش لدعم الديمقراطية في الشرق الأوسط، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد93 ، سبتمبر.
- الكواري، علي خليفة (2004) متطلبات تحقيق أجندة إصلاح جذري من الداخل إلى أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منتدى التنمية (الاجتماع السنوي الخامس والعشرون تحت عنوان: متطلبات الإصلاح في دول الخليج: رؤية من الداخل)، البحرين.
- مجموعة من التشريعات الكويتية (الدستور الكويتي والمذكرة التفسيرية)، الجزء الخامس الصادر عن الفتوى والتشريع، الطبعة السابعة، الكويت، 2004.
- المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، الإصلاح في الكويت الضرورات والفرص، 2003م.
- النعيمي، عبد الرحمن (2003) مطالب الديمقراطية وحقوق الإنسان وتنمية المجتمع المدني، مجلة المستقبل العربي، العدد296.

الانترنت:

- http://www.aljazeera.net/in-depth/kuwaiti_elections/2003/7/7-2.htm
- http://www.middle.east-online.com
- بدر الدين، عبد الحميد (2003) خريطة التجمعات السياسية الكويتية، نقلا عن الرابط:
- بشارة، عبدالله (2003.) الملف الخليجي الساخن في واشنطن، السياسة، 2003/6/4م.
- بوديفان، أندرو (2006). دور وسائل الإعلام في بناء الديمقراطية وتعزيزها، في المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة والمستعادة، بناء القدرة في سبيل تحقيق الديمقراطية والسلام والتقدم الاجتماعي، الورقة رقم 10، الدوحة – قطر، 29/10-11/1، نقلاً عن:

  http://www.alukah.net/Culture/0/51882/#ixzz2QcoFWgGb.
- شمس الدين، ايمان (2013) الاستقرار السياسي في الكويت وتحديات الراهن، نقلا عن الرابط:
- http://arabi.assafir.com/printarticle.asp?aid=375

شهاب، أحمد (2008) خريطة الكتل السياسية الكويتية بعد التحرير، شبكة النبأ المعلوماتية

- العناني، خليل (2003) الإسلاميون والتجربة الديمقراطية في الكويت، نقلا عن الرابط:

  http://www.almoslim.net/node/

- عويس، رمضان ازدهار المجتمع المدني هل يدعم الديمقراطية الخليجية، نقلاً عن الرابط التالي: http://www.islamonline.net.
- الكويت ترفض مبادرة الشرق الأوسط الكبير، الشرق الأوسط، موقع المجلة على شبكة الانترنت:
- ملف خاص، في الكويت القبيلة أساس المجتمع والديوانية برلمانها، موقع قناة الجزيرة الإخبارية على الانترنت، تموز،2003م، على الرابط التالي:
- http://www.aljazeera.net/NR/ 6